التطلّع إلى المستقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد جائحة فيروس كورونا

Union for the Mediterranean
Union pour la Méditerranée
الاتحاد من أجل المتوسط

OECD

التطلّع إلى المستقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد جائحة فيروس كورونا

تم نشر هذا الكتاب تحت مسؤولية أمين عام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. والآراء المطروحة والحجج المستند إليها في هذا الكتاب لا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

هذا الكتاب وأية خريطة متضمنة به لا تمس وضع أو سيادة أي إقليم وال ترسيم الحدود والتخوم الدولية وال اسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

البيانات الإحصائية الخاصة بإسرائيل متوافرة من قبل السلطات الإسرائيلية المعنية وتحت مسؤوليتها. واستخدام هذه البيانات من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ال يمس وضع مرتفعات الجولان والقدس الشرقية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وفقا الحكام القانون الدولي.

ملاحظة من تركيا

إن المعلومات الواردة في هذه الوثيقة والمشيرة إلى "قبرص" تتعلق بالجزء الجنوبي من الجزيرة. ما من سلطة تمثل الشعبين التركي واليوناني معا شمال قبرص التركية وإلى أن يتم التوصل إلى حل دائم ومنصف في سياق الأمم ً في الجزيرة. تعترف تركيا بجمهورية المتحدة، ستحافظ تركيا على موقفها فيما يتعلق بـ "قضية قبرص .

ملاحظة من كافة دول الاتحاد الأوروبي الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

إن جمهورية قبرص معترف بها من قبل جميع أعضاء الأمم المتحدة باستثناء تركيا وتتعلق المعلومات الواردة في هذه الوثيقة بالمنطقة الخاضعة للسيطرة الفعلية لحكومة جمهورية قبرص.

يرجى التنويه إلى هذه المطبوعة كالتالي:

OECD (2022), التطلّع إلى المستقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد جائحة فيروس كورونا، Publishing OECD، Paris، https://doi.org/10.1787/48300c64-en .

ISBN 978-92-64-58975-9 (print)

ISBN 978-92-64-68194-1 (pdf)

ISBN 978-92-64-46033-1 (HTML)

ISBN 978-92-64-57965-1 (epub)

مصادر الصور: الغلاف © ArtWell/Shutterstock.com

يمكن الاطلاع على التصويبات في الموقع التالي .www.oecd.org/about/publishing/corrigenda.htm

© OECD 2022 http://www.oecd.org/termsandconditions

المقدمة

منذ أزمة COVID-19، أدركت المجتمعات أن التعافي لا يمكن أن يعني ببساطة العودة إلى ما كانت عليه الحياة قبل الجائحة، بل يجب علينا "إعادة البناء بشكل أفضل". توفر خطط التعافي التي تعتمد على هذه الفكرة فرصة لتصميم وتنفيذ الإصلاحات المطلوبة بشدة من أجل النمو الاقتصادي المستدام والمجتمعات الأكثر شمولاً.

يعرض هذا التقرير اعتبارات السياسة الخاصة بالتعافي بعد الجائحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويعكس بشكل خاص أنواع التأثيرات والاتجاهات الناشئة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ويسأل كيف يمكن لهذه التأثيرات تعديل جداول أعمال الإصلاح في المنطقة.

تم الانتهاء من التحليل قبل وقت قصير من بدء الحرب في أوكرانيا، عندما لوحظت بالفعل مؤشرات على تعثر الانتعاش في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي. منذ ذلك الحين، تأثرت آفاق النمو العالمي بشكل أكبر بالحرب - وبطريقة تجعل من السابق لأوانه إجراء تقييم كامل لمدى تأثير الحرب. تقدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن النمو الاقتصادي العالمي قد يتباطأ بشكل حاد هذا العام، إلى حوالي 3٪، وأن يظل بوتيرة مماثلة في عام 2023 (التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يونيو 2022). يشير التحليل الأولي لتأثير الحرب في أوكرانيا على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن ارتفاع أسعار السلع يؤدي إلى تدهور كبير في التوقعات الاقتصادية للمنطقة.

ومع ذلك، لم تتغير الاعتبارات السياساتية لبناء مرونة طويلة الأجل في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على العكس من ذلك، يوضح هذا التقرير أنها كلها وثيقة الصلة بالموضوع، حيث أن العديد من التحديات المقبلة تأتي من عوامل هيكلية. يجب على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تعزز جهودها لتعزيز أجندة الإصلاح الهيكلي التي تعمل على تحسين المرونة الاقتصادية والاستدامة وتوفير الرفاهية، وبناء مجتمعات شاملة، وتعزيز المشاريع التي تستجيب للحاجة الملحة لتغير المناخ، مع الاستفادة من التحولات الخضراء والرقمية. تعتمد الاستراتيجيات الواقعية أيضًا على القدرة المالية على تحمل التكاليف.

لقد عزز الوباء، والآن الحرب في أوكرانيا، الأساس المنطقي للحلول التعاونية لمواجهة التحديات التي، على الرغم من كونها إقليمية، تولد عواقب عالمية. تحدث إصلاحات السياسة على المستوى الوطني، لكن التعاون الدولي هو المفتاح لتطوير أدوات سياسية سليمة للمساعدة في عملية الإصلاح. تدعو الأجندة الجديدة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط الخاصة بالاتحاد الأوروبي إلى تحويل "حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة حوار وتبادل وتعاون تضمن السلام والاستقرار والازدهار". يتم تشجيع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على زيادة تعزيز تعاونها مع المنصات متعددة الأطراف، مثل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والاتحاد من أجل المتوسط ، والمشاركة مع أقرانهم في جميع أنحاء العالم، للاستفادة من تبادل الخبرات وأفضل الممارسات السياساتية.

بهذه الروحية تم إعداد هذا التقرير ونأمل أن يكون مفيدًا للحكومات والمجتمع المدني على حدٍ سواء أثناء عملهم على إعادة البناء بشكل أفضل في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

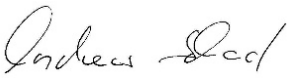

السيد أندرياس شال

مدير العلاقات والتعاون الدولية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وشيربا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمجموعة السبع ومجموعة العشرين ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ

الشكر والتقدير

تم تطوير هذا التقرير في إدارة التعاون والعلاقات الدولية (GRC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بقيادة أندرياس شال، المدير، واستفاد من الدعم المالي من التعاون الإنمائي الألماني. تم إعداده في قسم الشرق الأوسط وأفريقيا (MEA) تحت التوجيه الاستراتيجي لكارلوس كوندي، رئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا. ضمّ فريق الصياغة، بقيادة ماريا روسا لوناتي، جاروسلاف مروويك، وروجر فوريس كاريون، وزوي رايان، وشانون موناغان.

تعرب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن امتنانها لمحمد الرزاز من الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) ويوهانس ليبل وأليسيا فيغيروا روميرو وأندرياس جارباید من Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH لتعليقاتهم المفيدة على مسودة التقرير. ومع ذلك، فإن التقرير يعرض آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء سكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط ولا آراء التعاون الإنمائي الألماني ولا آراء سلطات البلدان المعنية. الأسماء المستخدمة في التقرير لتعيين أي إقليم أو مدينة أو منطقة لا تخل بالمصطلحات الرسمية المستخدمة من قبل سكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط.

قام اثنان من المراجعين الرئيسيين من مديرية التعاون والعلاقات الدولية، ويليام تومبسون وألكسندر بومر بمراجعة مسودة التقرير بعناية، بينما قدّمت كيت لانكستر، مديرة التواصل بالمديرية المشورة التحريرية. قدّم العديد من الخبراء في المنظمة المشورة بشأن مجالات موضوعية محددة، ولا سيما من مركز ريادة الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة والمناطق والمدن: لوسيا كوزمانو، وديفيد هالابيسكي، وتاداشي ماتسوموتو، وجوناثان بوتر، وستيفان رايس، وأوريانا رومانو، وجين ستايسي؛ مديرية البيئة: كاثلين دومينيك، إيجا كيسكينين، ديجر سايجين؛ ومديرية العلوم والتكنولوجيا والابتكار: ماريو سرفانتس.

أخيرًا، بعد مناقشة نتائج التقرير، تم تلقي تعليقات قيّمة من الخبراء وصانعي السياسات من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين شاركوا في ندوات حول استراتيجيات التعافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أدارت ويندي ستوكل، مديرة التواصل في قسم الشرق الأوسط وأفريقيا، إعداد المنشور بدعم والمساعدة القيّمة من كميل شهيّب وإسماعيل أيكين وألكسندر ناشف وماكسيم أوزو وخولة يحياوي.

قائمة المحتويات

المقدمة 3

الشكر والتقدير 4

مقدمة من الاتحاد من أجل المتوسط 7

ملخص تنفيذي 8

العدوان الروسي على أوكرانيا وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 10

1. التنمية الاقتصاديّة والعمالة 13
توظيف
الشركات الصغيرة والمتوسطة
السياحة
تجارة
المراجع

2. التعليم العالي والبحث 36
التعاون في البحث في القطاعات الصناعية ذات الصلة والتصدي للتحديات المشتركة
التكنولوجيا الرقمية للتعليم العالي
المراجع

3. الشؤون الاجتماعيّة 48
نقاط الضعف: أنظمة الحماية الصحية والاجتماعية، سلاسل الإمداد الغذائي
الفرص: الاقتصاد الرقمي والتمكين الاقتصادي للمرأة والشباب
المراجع

4. المياه والبيئة والاقتصاد الأزرق 63
العمل المائي
الاقتصاد الأزرق المستدام
المراجع

5. النقل والتنمية الحضريّة 77
التجديد الحضري والتجديد والتطوير
التماسك الاجتماعي وتقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية
شبكة نقل متعدد الوسائط للأفراد والتجارة
المراجع

6. العمل من أجل المناخ والطاقة 94
الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والدائري
حماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية
خفض التلوث
المراجع

مقدمة من الاتحاد من أجل المتوسط

بعد إطلاق الإصدار الأول من التقرير المرحلي حول *التكامل الإقليمي في المنطقة الأورو- متوسطية* العام الماضي، يسعدني أنّ أقدم " *التطلّع إلى المستقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد جائحة فيروس كورونا*. يركز هذا التقرير، الذي طورته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدعم من منظمة التعاون الإنمائي الألماني، على التعافي بعد تفشي الوباء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، والتي تعد واحدة من أكثر المناطق تضررًا من فيروس كورونا المستجد. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه الأزمة الصحية.

في السياق الحالي للاضطرابات العالمية الكبرى، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي وأزمة الطاقة المزدوجة والمناخ، لا يمكننا التحدث عن تعافي ذي مغزى لجنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط دون فهم سليم للعجز الحالي والفرص الضائعة المرتبطة بالحالة الحالية. الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في المنطقة. هذا هو بالضبط ما يقدمه هذا المنشور.

لا يقتصر التقرير، الذي يعتمد على الخبرة والنهج القائم على الأدلة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على تقييم الاتجاهات والاتجاهات الرئيسية الناشئة في المنطقة في أعقاب جائحة COVID-19. كما يقدم اعتبارات سياسية سليمة للتعافي بعد الجائحة في مختلف المجالات ذات الأولوية في الاتحاد من أجل المتوسط ، بدءًا من التنمية الاقتصادية والشؤون الاجتماعية إلى المياه والطاقة والعمل المناخي.

يقدم التقرير، أكثر من مجرد عملية رسم خارطة للمنطقة، انعكاسات قيّمة للعمل الملموس الذي يمكن أن يعود بفوائد ملموسة على المنطقة. وهذا يجسد هدف أمانة الاتحاد من أجل المتوسط لاستخدام قوتها الجماعية والمنهجية المهيكلة لبناء توافق في الآراء حول جداول الأعمال القطاعية الإقليمية، استنادًا إلى البيانات السليمة، بهدف تقديم قيمة داخل وخارج نظامها البيئي. تأتي استجابة أمانة الاتحاد من أجل المتوسط لأزمة COVID-19 بطرق مختلفة، بدءًا من مخططات مِنح الاتحاد من أجل المتوسط والمؤتمرات المواضيعية إلى الدراسات وخلق المعرفة. وبهذه الروحية، آمل أن يدعم هذا التقرير ويوّجه أعمالكم المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ناصر كامل

الأمين العام

الاتحاد من أجل المتوسط

ملخص تنفيذي

من خلال *التطلّع إلى المستقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد جائحة فيروس كورونا*، ينعكس الانتعاش في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على آثار COVID-19 على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتغييرات المحتملة التي قد تحدثها في جداول أعمال الإصلاح الخاصة بها. فهو لا يعالج الآثار المستمرة للأزمة فحسب، بل يدرس أيضًا العواقب طويلة المدى ويحدد الاتجاهات الجديدة الناشئة.

يقترح التقرير توجيهات للعمل السياسي، مع العلم أن حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستحتاج إلى تحديد الأولويات بسبب الموارد العامة المحدودة اليوم. لزيادة الموارد، يجب على الحكومات مواصلة تحولاتها نحو نموذج اقتصادي أكثر استدامة، مع قطاع خاص تنافسي وبيئة أعمال تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتخدم أهداف التنمية المستدامة.

أعاقت نقاط الضعف الهيكلية الحالية لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاستجابة المرنة للأزمات

حتى قبل الوباء، كانت معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بين أعلى المعدلات في العالم. في عام 2020، كشفت منظمة العمل الدولية استطلاعات حول تأثير COVID-19 وتبين بين الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع، ارتفع معدل البطالة بنسبة 50٪ في مصر و33٪ في تونس و23% في المغرب، لفت الانتباه أكثر إلى نقاط الضعف الهيكلية في سوق العمل. يمثل القطاع العام حصصًا كبيرة من العمالة الرسمية في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن قدرته على الحفاظ على الوظائف و / أو خلقها قد قللها الوباء، بسبب الحاجة إلى تخصيص أموال عامة كبيرة لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة. أدت فرص العمل الرسمية النادرة خارج القطاع العام إلى زيادة العمل غير الرسمي، الذي كان مرتفعًا بالفعل في المنطقة.

تسبب الوباء في اضطرابات في قطاعات التوظيف المتعددة، بما في ذلك السياحة، قطاع عمل رئيسي في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على الرغم من جهود الحكومات ' لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه الأزمة، إلا أن المشاكل الهيكلية – ولا سيما نقص رأس المال العامل والوصول المحدود إلى التمويل – زادت من ضعف الشركات الصغيرة.

تراجعت التدفقات التجارية من وإلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 16٪ في عام 2020، على الرغم من أن التجارة الخاضعة لاتفاقيات التجارة الإقليمية (اتفاقيات التجارة الإقليمية) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت في الغالب أكثر مرونة في التراجع، اعتمادًا على اتفاقية التجارة الإقليمية المحددة والاتجاه التجاري (أي تدفقات التصدير أو الاستيراد).

سلطت أزمة COVID-19 الضوء أيضًا على أنظمة الحماية الصحية والاجتماعية الضعيفة بالفعل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى سلاسل التوريد الضعيفة للسلع الأساسية، ولا سيما الغذاء. وزاد ضغط الوباء على نقاط الضعف الحالية من خطر الفقر وتفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، لا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة مثل العمال غير الرسميين والنساء والشباب العاطلين عن العمل. كانت البلدان التي استثمرت في أنظمة البيانات والمعلومات الحديثة لبرامج الحماية الاجتماعية أكثر مرونة في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ووصلت إلى المزيد من الناس، بما في ذلك الفئات المهمشة.

عزز التنقل المقيد أثناء الوباء استخدام الأدوات الرقمية، وخلق تحول نحو الرقمنة في التعليم والبحث. وفي هذا الصدد، كشفت الأزمة عن مدى الفجوة الرقمية وعدم المساواة الاجتماعية والثقافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وخاصة بالنسبة للسكان البعيدين عن المراكز الحضرية.

ما أبرزت الأزمة أهمية التفكير في النماذج المستدامة للفضاء الحضري وإيجاد حلول للتحديات مثل المسافة إلى الخدمات الأساسية أو ضعف الوصول إلى المياه. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نتجت نقاط الضعف هذه بشكل غير مباشر عن التحضر السريع، الذي كان يفتقر في كثير من الأحيان إلى توفير البنية التحتية والخدمات الكافية.

أشارت النفايات البلاستيكية المرتبطة بالوباء مثل الأقنعة والقفازات على أنظمة إدارة النفايات غير الفعالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي كانت لديها بالفعل أعطال منهجية في سلسلة القيمية البلاستيكية. وبالتزامن مع ذلك، أكد انخفاض ملوثات الهواء خلال فترات التنقل المحدود على التكاليف الصحية للتعرض العالي لتلوث الهواء المرتبط بالنماذج الحالية للتنمية الاقتصادية والحضرية في المنطقة. يمكن أن يؤدي تحسين إدارة النقل العام وتقليل الحركة من خلال العمل عن بعد، على المدى الطويل، إلى تقليل تلوث بشكل كبير (مثل أكسيد النيتروجين) .

أدت أزمة إلى تفاقم الإجهاد المائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي بالفعل أكثر المناطق ندرة في المياه في العالم. لمواجهة النقص في الأغذية المستوردة في الأشهر الأولى من الوباء، كان على البلدان إعادة تخصيص موارد مائية إضافية للإنتاج الزراعي لتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي. ومع ذلك، أدى ذلك إلى تقويض الإدارة العامة الهشة لموارد المياه في المنطقة (8.51 كيلومتر مكعب / سنة من مياه الصرف الصحي في المنطقة، ولا يتم إعادة استخدامها)، لأنها تتطلب استثمارات إضافية كبيرة لتلبية الاحتياجات المائية الأكبر.

كان للصعوبات المالية والتقلبات في أسعار النفط خلال الوباء تأثير سلبي على جدوى و / أو حلول الطاقة الخضراء في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، أكدت تكاليف تقلب أسعار الطاقة الحاجة الأساسية لمصادر طاقة مستقرة ومتجددة ومرنة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما سلّط الوباء الضوء على الدور المركزي للبحث والتطوير في توفير الحلول العلمية والتقنية للتخفيف من الآثار السلبية لـ وفي المجالات المهمة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل تغير المناخ وندرة المياه. وقد أدى ذلك إلى تقدير إقليمي أعمق لقيمة التعاون الدولي في مجال البحث وشجع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الاعتبارات السياساتية من أجل انتعاش سليم ونمو مستدام

لبناء انتعاش مستدام ومرن وشامل، يتم تشجيع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على:

- معالجة نقاط الضعف الهيكلية في سوق العمل والاستفادة من الاتجاهات الاقتصادية الجديدة للحفاظ على فرص العمل وخلقها.
- زيادة رقمنة نظام التعليم من أجل المرونة على المدى الطويل والمزيد من الشمولية.
- مساعدة الشباب والنساء على الوصول إلى فرص التعلم والعمل الجديدة من خلال تعزيز المهارات الرقمية والبنية التحتية.
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتنمية القطاع الخاص التي تشجع على إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة غير الرسمية.
- الاستفادة من سلوكيات السفر الجديدة التي سببها الوباء، بعيداً عن النقاط السياحية المزدحمة إلى السياحة القريبة وقلّة السفر الجوي.
- تعميق التعاون العلمي على المستوى الإقليمي وزيادة الاستثمار في البحث والتطوير.
- زيادة وظائف الاستثمار في قطاعات المياه وإدراج الإصلاحات المالية البيئية في جداول أعمال السياسات.
- تعزيز المبادرات العامة والخاصة بشأن التنقل الحضري الأخضر والمرن للحفاظ على عادات التنقل الجديدة وخفض مستويات التلوث.
- بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتعبئة تمويل القطاع الخاص اللازم لأنظمة البنية التحتية للطاقة المرنة.
- تعزيز التنسيق البيئي الإقليمي من أجل منع فقدان التنوع البيولوجي، الذي يمكن أن يكون محركًا للأمراض المعدية.

العدوان الروسي على أوكرانيا وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تم إعداد هذا التقرير قبل العدوان الروسي واسع النطاق على أوكرانيا. ومع ذلك، من المهم إضافة تحليل أولي حول تأثير الحرب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1]. وفي حين أن الحرب بعيدة نسبيًا عن حدود المنطقة، فمن المتوقع أن تشهد بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأثيرًا اقتصاديًا كبيرًا حيث يعطل الصراع سلاسل التوريد في المنطقة للواردات الغذائية، والتي تعتمد عليها معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويغير أسعار الطاقة العالمية (الصورة 1).

الشكل 1. أكثر من ثلث واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتعلق بالأغذية والوقود وقد زادت حصتها خلال الجائحة

المحور الأيسر: مليارات الدولارات أمريكي؛ المحور الأيمن: ٪ من إجمالي الصادرات

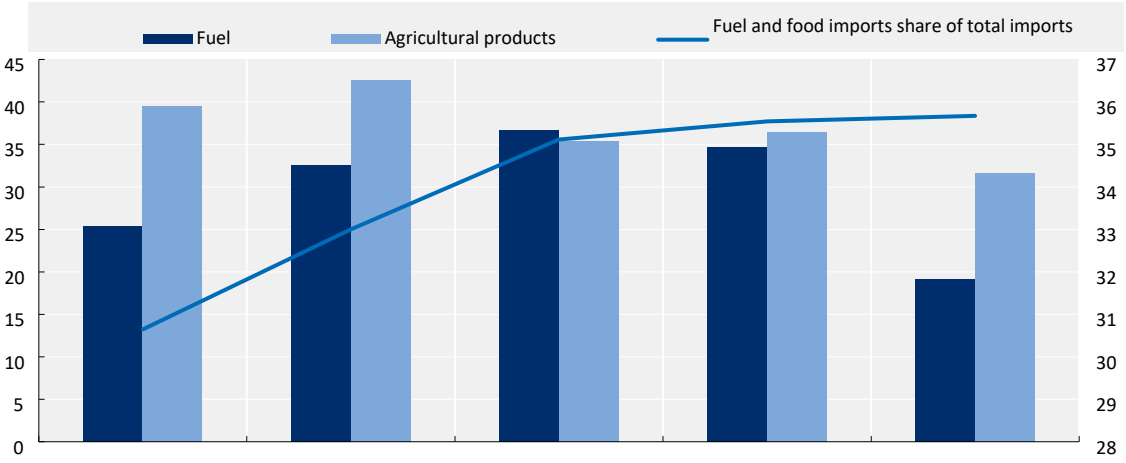

واردات الوقود. نظرًا لأن روسيا هي واحدة من أكبر منتجي ومصدري الهيدروكربونات، فإن اضطرابات الإنتاج والإمداد، فضلاً عن العقوبات المفروضة على روسيا، لها آثار كبيرة على أسعار النفط والغاز والوقود. وقد شهدت بالفعل زيادة كبيرة منذ عام 2021، بعد انخفاض أولي في بداية الوباء.

متوسط معدل دعم الطاقة في مصر 29٪، وهو ما يمثل 77 دولارًا أمريكيًا للفرد و2.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي. بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، سيكون لارتفاع أسعار الطاقة آثار كبيرة على الميزانيات المالية والموازين التجارية واحتياطيات العملة الصعبة، مما يساهم في عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

واردات الغذاء. استوردت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2020 أكثر من 30 مليار دولار أمريكي على المنتجات الزراعية والغذائية. ويمثل هذا 22٪ من إجمالي واردات المنطقة من السلع وظل الفئة الأكثر صلة في سلة الواردات. تعتبر روسيا وأوكرانيا منتجين رئيسيين للأغذية الأساسية (الحبوب) في جميع أنحاء العالم، وتمثلان حوالي 30٪ من صادرات القمح العالمية و14٪ من صادرات الذرة، فضلاً عن أكثر من 50٪ من زيت بذور عباد الشمس. تعتبر روسيا (وبيلاروسيا، التي تخضع أيضًا للعقوبات) منتجين رئيسيين للأسمدة.

تعتمد العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل خاص على الواردات الزراعية من روسيا وأوكرانيا. على سبيل المثال، يستورد لبنان 60٪ من قمحه من أوكرانيا، وتستورد مصر ما يقرب من 85٪ من روسيا وأوكرانيا، وتونس أكثر من 47٪ من البلدين، مع اعتماد كبير جدًا على أوكرانيا، والمغرب يستورد ما يقرب من الربع، ويستورد الأردن أكثر من 34٪ من هذه البلدان (الصورة 2).

الشكل 2. واردات القمح من روسيا وأوكرانيا حسب البلد 2020

نسبة إجمالي واردات القمح

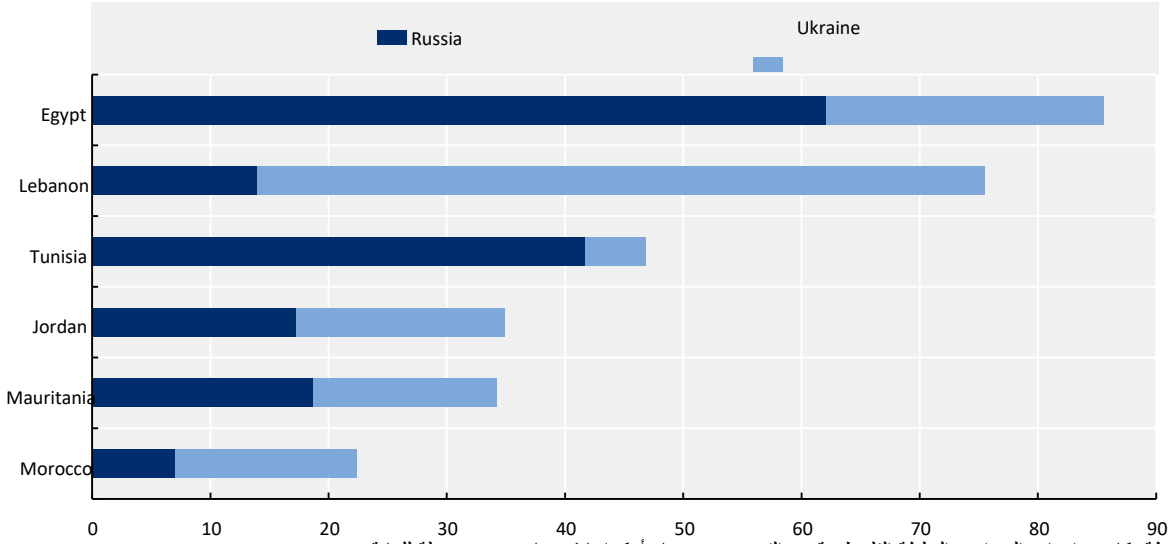

ملاحظة: كانت واردات الجزائر والسلطة الفلسطينية من القمح من روسيا وأوكرانيا في عام 2020 ضئيلة للغاية.

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قاعدة بيانات الأمم المتحدة كومتريد.

تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بواحد من أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي في العالم. نظرًا للاعتماد على الواردات الغذائية، من المرجح أن تؤدي الحرب في أوكرانيا إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل مطرد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب، من 26 مليون في فبراير إلى 28.3 في مايو 2022[2].

الإطار 1. نظرة عامة على تأثير الحرب في أوكرانيا في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تقييم أولي

على الرغم من التحديات المشتركة التي تواجهها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن التحليل على المستوى القطري سيكون ضروريًا لتقييم تأثير الحرب بشكل صحيح. تم تلخيص النتائج الأولية أدناه.

الجزائر: لم تعتمد الجزائر تقليديًا بشكل كبير على واردات الغذاء من أوكرانيا أو روسيا [a]. ومع ذلك، تتعرض البلاد لارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب تقلبات الأسواق العالمية. من المرجح أن تواصل الجزائر، التي كانت تواجه بالفعل ارتفاعًا في الأسعار منذ عام 2021، توسيع جهودها لمنع تضخم السلع الغذائية الأساسية. سيتطلب ذلك زيادة الإنفاق العام في سياق ترشيد موارد الميزانية، والذي كان هدفًا وثيق الصلة للحكومة منذ بداية الوباء. على عكس البلدان المجاورة الأخرى، فإن زيادة عائدات الجزائر من النفط والغاز، بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، ستسهل خطط الحكومة للحد من تأثير التضخم على المدى القصير، ولكنها قد تؤخر تنفيذ إصلاحات ترشيد الميزانية.

مصر: تعتمد مصر، أكبر مستورد للقمح في العالم، بشكل كبير على أوكرانيا وروسيا لتلبية احتياجاتها الوطنية من الحبوب وهي مستورد صاف للمواد الغذائية الأساسية الأخرى، مثل زيوت الطهي. في هذا السياق، دفع ارتفاع الأسعار، وانخفاض السياحة من أوكرانيا وروسيا - مصدر مهم للعملة الأجنبية - وتزايد التدفقات الاستثمارية إلى الخارج، مصر إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي في مارس 2022. من المتوقع أن يساعد التمويل الخارجي من صندوق النقد الدولي البلاد على معالجة التضخم، مع الحفاظ على احتياطاتها الأجنبية وتنفيذ برنامج ترشيد الديون بدءًا من عام 2022.

الأردن: نجح الأردن في احتواء التضخم إلى أقل من 2٪ خلال العام الماضي، لكن تأثير الصراع في أوكرانيا لم يتم تقييمه بعد. كمستورد صاف للسلع الغذائية الأساسية والوقود، من المتوقع أن تتعرض الأسر والحسابات العامة في الأردن لمزيد من الضغط بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والنفط وانخفاض التدفقات السياحية بسبب انخفاض القوة الشرائية العالمية. في هذا السياق، من المرجح أن يزيد الأردن الدين العام، الذي يرتفع بالفعل منذ بداية الوباء، مما يزيد من أسعار الفائدة ويزيد من انخفاض قيمة العملة.

لبنان: من المتوقع أن يكون لبنان من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأكثر تضرراً من الحرب في أوكرانيا. يعتمد لبنان بشكل كبير على واردات القمح من أوكرانيا وهو مستورد صاف للنفط. نظرًا لأن البلاد لا تزال تعاني من عواقب أزمة الوقود في عام 2021، والتضخم الشديد وانخفاض قيمة العملة، ونقص محلات السوبر ماركت، وضغوط إضافية على أسعار السلع الأساسية والخدمات التي تعتمد إلى حد كبير على تكاليف النفط (مثل النقل أو توليد الكهرباء) من المرجح أن يؤدي إلى تفاقم الانهيار الاقتصادي وزيادة انعدام الأمن الغذائي. يناقش لبنان حالياً مع صندوق النقد الدولي تسهيلات تمويلية ممتدة لأربع سنوات لدعم استقرار البلاد.

السلطة الفلسطينية: في السلطة الفلسطينية، ارتفعت أسعار القمح بنسبة تزيد عن 25٪ منذ بدء الحرب، وشهدت السلع الغذائية الأخرى أيضًا ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار، مما أثر بشكل كبير على القوة الشرائية للأسر المحلية. وفقًا لبرنامج الغذاء العالمي، فقد وصل انعدام الأمن الغذائي إلى 31.2٪ (64٪ في غزة و9٪ في الضفة الغربية). أيضًا، بدون إجراءات محددة، قد يتم استنفاد احتياطيات القمح قريبًا (أقل من شهر وفقًا لأوكسفام؛ 2-3 أشهر وفقًا لوزارة الاقتصاد الوطني).

المغرب: يتمتع المغرب بقطاع زراعي قوي يشمل إنتاج القمح وإن كان غير كاف لتلبية الطلب الداخلي. تقليديا، استوردت البلاد حوالي 20 ٪ من احتياجاتها من القمح من أوكرانيا وروسيا. في حين أن الأداء الاقتصادي للبلاد سيعتمد بشكل أكبر على طلب الدول الأوروبية من المنتجات المصنعة في المغرب، إلا أن التضخم في أسعار المواد الغذائية والنفط سيؤثر مع ذلك على الأسر والأنشطة الاقتصادية في البلاد، مما يحد من آفاق النمو لعام 2022.

تونس: في تونس، بلغ التضخم 7.2٪ في مارس 2022، على أساس سنوي، وهو أعلى مستوى في ثلاث سنوات. على غرار مستوردي الأغذية الآخرين غير المنتجين للنفط في المنطقة، فإن تونس حساسة بشكل خاص لتقلبات أسعار النفط والغذاء. قد تؤدي الأزمة الحالية إلى تفاقم الآفاق الاقتصادية الضعيفة في تونس، والتي ظلت ضعيفة طوال العقد الماضي - والتي تفاقمت بسبب الوباء. في ظل سيناريو تدني فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة، تعمل تونس مع صندوق النقد الدولي لتوسيع المساعدة الحالية لمعالجة آثار الوباء لمواجهة السيناريو المتدهور الناجم عن الحرب.

[a] على مدى السنوات الماضية ، خططت الجزائر لزيادة وارداتها من القمح من روسيا بشكل كبير ، لتصبح بحلول عام 2022 المصدر الرئيسي للبلاد ، https://www.reuters.com/article/algeria-wheat-russia-idAFL5N2O435X

المصادر: بيانات كومتريد. صندوق النقد الدولي؛ بنك عالمي؛ الإدارات الوطنية.

[1] تشير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. وهذه الدول هي: الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس. عند استخدام مصطلح "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة"، فإنه يشير إلى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم الاتحاد من أجل المتوسط والأعضاء غير الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

[2] المصدر: برنامج الغذاء العالمي .HungerMapLIVE يتضمن بيانات من مصدرين: (1) برنامج الأغذية العالمي بشكل مستمر، شبه فوري أنظمة المراقبة، التي تجمع آلاف البيانات عن بُعد يوميًا من خلال المكالمات الحية التي يتم إجراؤها عن طريق الاتصال المراكز حول العالم. و (2) النماذج التنبؤية القائمة على التعلم الآلي.

1 التنمية الاقتصاديّة والعمالة

يناقش هذا الفصل آثار COVID-19 على التوظيف وقطاع الأعمال، ولا سيما على الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وينعكس على مواطن الضعف التي تسببها الحصة الكبيرة للسمة غير الرسمية في اقتصادات المنطقة ويسلط الضوء على آثار الجائحة على السياحة والتجارة. كما يفحص مناهج السياسات لمواجهة تحديات التعافي المستدام والشامل.

الأفكار الرئيسيّة

- تسجّل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى معدّلاتٍ للبطالة في العالم، وقد أدّى تفشّي جائحة فيروس كورونا إلى ارتفاع هذه المعدّلات، فضلًا عن أنّه كشف عن الحاجة إلى معالجة أوجه الضعف الهيكليّة في سوق العمل، من أجل ضمان تحقيق الانتعاش المستدام وبناء القدرة على مواجهة الأزمات في المستقبل. لا شكَّ يمكن تحقيق هذا الهدف من خلال المبادرات المُنَسَّقة التي تشمل تنمية القطاع الخاصّ ودعم الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم، تماشيًا مع مواكبة تحوّل السياحة المستدامة وتعزيز التجارة بما في ذلك عبر المشاركة في سلاسل القيمة العالميّة.
- يشغل القطاع العامّ حاليًّا حصّةً كبيرةً من إجمالي العمالة الرسميّة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، كانت قدرة هذا القطاع على خلق و/أو الحفاظ على الوظائف محدودةً في ظلّ جائحة فيروس كورونا، ويرجع ذلك إلى تخصيص جزءٍ كبيرٍ من الأموال العامّة لمعالجة الآثار الاجتماعيّة والاقتصاديّة الناجمة عن الأزمة. وفي السياق عينه، أدّت ندرة فرص العمل الرسميّة المتاحة خارج القطاع العامّ إلى زيادة الأنشطة غير الرسميّة أثناء الجائحة.
- كما هو الحال في سائر أنحاء العالم، تقود الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم في المنطقة جزءًا كبيرًا من العمالة الرسميّة في القطاع الخاصّ. وعلى الرغم من جهود الحكومة الرامية إلى دعم الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم أثناء الجائحة، تبرز العديد من القيود التي تكبح نموّها، منها محدوديّة فرص الحصول على التمويل واستخدام الأدوات الرقميّة، وتؤدّي بالتالي إلى تقييد أدائها باعتباره عاملًا من عوامل القدرة على الصمود. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ نظامًا بيئيًّا ممكّنًا لريادة الأعمال من شأنه تهيئة السبيل نحو تحقيق الانتعاش. وفي إطار هذه العمليّة، سيكون من الضروريّ بشكلٍ خاصّ الحرص على تعبئة الشباب والنساء وإدماجهم وتمكينهم في الاقتصاد.
- سلّطت جائحة فيروس كورونا الضوء على هشاشة الروابط والهياكل التجاريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلًا عن أنّها كشفت عن إمكاناتها غير المُستغلّة في هذا الخصوص. لقد شهدت البلدان التي أبرمت اتّفاقيّاتٍ تجاريّةً إقليميّةً انخفاضًا أقلّ في المتوسّط على صعيد التجارة (8.5٪ -11.2٪) مقارنةً بالبلدان التي تفتقر إليها (14.1٪).يمكن ملاحظة هذه الديناميكية الإيجابية أيضًا فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارة الإقليمية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على الرغم من وجود اختلافات اعتمادًا على الاتفاقيات واتجاه التجارة، أي تدفقات الصادرات والاستيراد. يمكن ملاحظة هذه الديناميكية الإيجابية أيضًا فيما يتعلق بالاتفاقيات التجارة الإقليمية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على الرغم من وجود اختلافات اعتمادًا على الاتفاقيات واتجاه التجارة، أي تدفقات الصادرات والاستيراد.
- أصبحت الاستدامة أكثر بروزًا في الخيارات السياحيّة وذلك بفعل زيادة الوعي حول تغيّر المناخ والتأثيرات المرتبطة بهذا المجال. بطبيعة الحال، تعتبر السياحة قطاعًا مهمًّا بشكلٍ متزايدٍ بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث كانت تستأثر بما يزيد عن 10٪ أو ما يقارب هذه النسبة من الناتج المحلّي الإجماليّ وما يقارب 7٪ من العمالة في بعض البلدان وذلك قبل الجائحة. على المدى القصير، أدّت الجائحة إلى تغيير سلوك المسافر، لا سيّما فيما يخصّ ابتعاده عن المناطق السياحيّة المزدحمة وتحوّله نحو السياحة المحلّيّة، وكذلك انخفاض السفر الجوّيّ. أمّا على المدى الطويل، فيمكن أن يخلق هذا الاتّجاه فرصًا جديدةً لقطاع السفر والسياحة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لأنّه يحرّك عجلة الابتكار، وينهض بنماذج الأعمال والأسواق الجديدة، ويفتح الأبواب للمزيد من فرص العمل. وفي هذا الإطار، يمكن لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاستفادة من السياحة المحلّيّة ومواصلة تطوير السياحة الإقليميّة عبر شاطئيّ البحر الأبيض المتوسّط، وتعزيز التطوّرات الثقافيّة والاقتصاديّة في المنطقة، مع جعل قطاع السياحة أكثر استدامةً ومرونة.

الشكل 1.1. معدّل مشاركة الإناث في القوى العاملة، 2010-2019

النسبة المئويّة للسكّان الإناث من سنّ 15 عامًا وما فوق

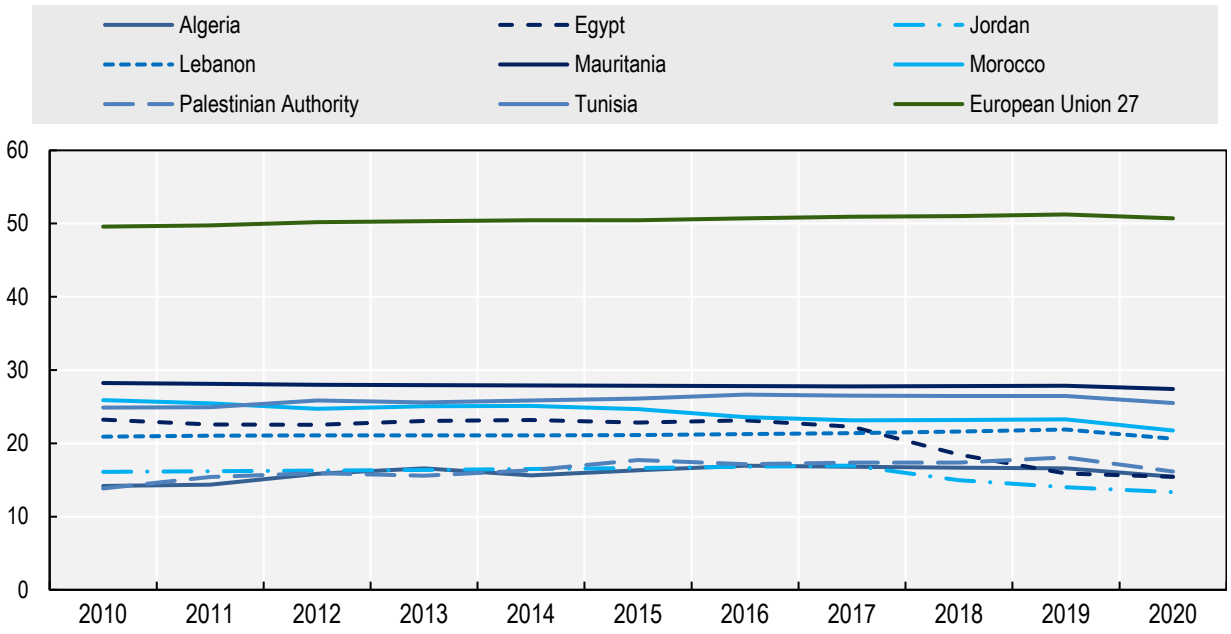

ملاحظة: يمثّل معدّل المشاركة في القوى العاملة نسبة السكان الناشطين اقتصاديًّا الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عامًا وما فوق: جميع الأشخاص الذين يورّدون القوى العاملة لإنتاج السلع والخدمات خلال فترةٍ محدّدة. يستند هذا التقدير إلى نماذج منظّمة العمل الدوليّة، وتشكّل هذه المجموعة جزءًا من تقديرات منظّمة العمل الدوليّة وهي منسّقة لضمان إمكانيّة مقارنتها عبر البلدان ومع مرور الوقت، عن طريق احتساب الاختلافات في مصدر البيانات، ونطاق التغطية، والمنهجيّة المُتّبعة، والعوامل الأخرى الخاصّة بكلّ بلد. علاوةً على ذلك، تستند التقديرات بشكلٍ أساسيّ إلى دراساتٍ استقصائيةٍ حول القوى العاملة المُمَثِّلة على المستوى الوطنيّ، مع استخدام مصادر أخرى (تعدادات السكّان والتقديرات التي تمّ الإبلاغ عنها على المستوى الوطنيّ) فقط في حالة عدم توفّر بيانات مستمّدة من الدراسات الاستقصائيّة. تتّسم التقديرات المتعلّقة بالبلدان التي تمتلك معلوماتٍ محدودةٍ للغاية عن سوق العمل بدرجة عاليةٍ من عدم اليقين. وبالتالي، لا ينبغي اعتبار التقديرات الخاصّة بالبلدان ذات البيانات المحدودة المبلّغ عنها على المستوى الوطنيّ على أنّها بياناتٌ "مرصودة"، ويجب توخّي الحذر الشديد عند استخدام هذه البيانات للتحليل،خاصّةً على المستوى القطري.
المصدر: منظّمة العمل الدوليّة، قاعدة بيانات إحصاءات منظّمة العمل الدوليّة. https://ilostat.ilo.org/data/

يمثل حجم القطاع العام في المنطقة مصدرا كبيرا للتوظيف ،إذ يميل إلى أن يكون أكبر منه في الاقتصادات الأخرى ذات الدخل المتوسط والناشئ ، على الرغم من أنه قد انخفض بشكل طفيف في بعض البلدان بمرور الوقت. وتراوح نسبة أجور القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين 4.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالأردن و 14.1٪ بتونس ، كما تتجاوز الجزائر ولبنان والمغرب نسبة 10٪. وتميل الأجور العامة في معظم الاقتصادات الناشئة إلى تمثيل حصة أصغر من الناتج المحلي الإجمالي إذ تبلغ 2.6٪ في كازاخستان ، 5.1٪ لكولومبيا ، 5.4٪ لإندونيسيا) ، ومع ذلك ، فإن الاقتصادات الناشئة الرئيسية الأخرى مثل البرازيل وجنوب إفريقيا تخصص موارد كبيرة للعاملين في القطاع العام (البنك الدولي ، 2021.

كما بينت الدراسات الاستقصائية السريعة للقوى العاملة التي أجريت في العام الأول من انتشار جائحة COVID-19 عن زيادة كبيرة في معدلات البطالة بين الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع ، حيث وصلت إلى ارتفاع بنسبة 50٪ في حالة مصر ، و 33٪ في تونس ، و 23٪ في المغرب. وفي ظلّ جائحة فيروس كورونا، لم يعد القطاع العامّ في وضعٍ يسمح له بخلق وظائف أو حتّى الحفاظ عليها، ويُعزى ذلك إلى الجهود الماليّة الكبيرة الرامية إلى حماية الاقتصادات الوطنيّة من الآثار الاقتصاديّة والاجتماعيّة الناجمة عن الأزمة.

في هذا الإطار، تبرز بعض المبادرات القائمة مثل إعادة تفعيل الخدمة العسكريّة الإلزاميّة في الأردن للحدّ من بطالة الشباب. ولكن بصورةٍ مطلقة، يسلّط انكماش سوق العمل العامّ الضوء على ضرورة اتّخاذ إجراءاتٍ راميةٍ إلى خلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاصّ. [1]

جائحة فيروس كورونا والقطاع غير الرسميّ

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعلى معدّلات العمالة غير الرسميّة في العالم، إذ تمثّل 68٪ في المتوسّط من العمالة في المنطقة (OECD, 2020[5]). يعاني القطاع غير الرسميّ عمومًا من التغطية المحدودة أو المعدومة للحماية الاجتماعيّة والمدخولات المنخفضة وغير المستقرّة، ممّا يجعل

العمّال غير الرسميّين معرّضين للخطر خاصّةً في أوقات الأزمات (World Bank, 2021[6]). أثناء جائحة فيروس كورونا، لا شكّ فاقمت تدابير التباعد الاجتماعيّ والعزل المواطن ضعف العمّال غير الرسميّين في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي يرتكز فيها العمّال إلى حدٍّ كبيرٍ في الوظائف منخفضة الإنتاجيّة التي تتطلّب وجودًا فعليًّا من دون إمكانيّة العمل عن بعد. كما أدّت القيود المفروضة على التنقّل أثناء الجائحة إلى زيادة العبء على نشاط العمّال غير الرسميّين الذين واجهوا معضلةً في الاختيار بين الامتثال للتدابير الصحّيّة أو الحفاظ على مصدر دخلٍ لتغطية نفقاتهم الأساسيّة (OECD, 2020[5]).

لا تزال جائحة فيروس كورونا تساهم في تطوير القطاع غير الرسميّ الذي يأخذ منحى تصاعديًّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلّا أنّ القيود المخصّصة المفروضة على التنقّل حدّت من الدور الذي يضّطلع به القطاع غير الرسميّ باعتباره حاجزًا في أوقات الأزمات يخفّف من الصدمات السلبيّة 6عن طريق استيعاب العمّال الذين تمّ إخراجهم من القطاع الرسميّ. وينطبق ذلك بشكل خاصٍّ على الاقتصادات التي يبدو أنّ جهودها التنظيميّة قد احتوت انتشار الفيروس (OECD, 2021[7]).

وبسبب صعوبات المراقبة المرتبطة بالطبيعة الخفيّة للقطاع غير الرسميّ، واجه العديد من العمّال غير الرسميّين صعوباتٍ أكبر في الاستفادة من مجموعة تدابير الطوارئ الحكوميّة المتّخذة لمواجهة الجائحة *(World Bank, 2021[8])*. وبهدف معالجة عدم توفّر البيانات الرسميّة بشكلٍ جزئيّ، نفّذت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدابيرمحدّدة ترمي إلى دعم العمّال غير الرسميّين، عن طريق التحويلات النقديّة المُوجَّهة إلى الأسر على سبيل المثال *(OECD, 2020[5])*. في هذا الصدد، من المهمّ الإشارة إلى أنّ حوالى 62٪ من جميع النساء العاملات بشكلٍ غير رسميّ يعملن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة (وفق بيانات منظّمة العمل الدوليّة) *(OECD, 2020[9])*. في نطاق العمالة غير الرسميّة، عادةً ما تكون النساء أكثر الفئات ضعفًا والأدنى أجرًا، ويعملن بكثافةٍ في مجال الخدمات خاصّةً السياحة والزراعة والعمل المنزليّ. يرتبط وجود المرأة في الاقتصاد غير الرسميّ في المنطقة وأنماط مشاركتها فيه بعوامل اجتماعيّة واقتصاديّة وثقافيّة وهيكليّة ومؤسّسيّة مترابطة. ومن ناحيةٍ أخرى، تمثّل الأعمال المنزليّة الملقاة على عاتق المرأة، إلى جانب التوفّر المحدود في كثيرٍ من الأحيان لمرافق رعاية الأطفال ذات الأسعار المعقولة والسياسات المراعية للأسرة، عائقًا أمام توظيفها *(OECD, 2021[10])*. وفي ظلّ هذه الحواجز الخاصّة بالمنطقة والمتعلّقة بالفرص الاقتصاديّة غير المتكافئة، يتبيّن أنّ الأمن الوظيفيّ للمرأة وتأمين دخلها أكثر عرضةً للآثار الاقتصاديّة الناجمة عن الجائحة.يبيّن تأثير الجائحة على العمالة ضرورة قيام الحكومات بتسهيل انتقال القوى العاملة بعيدًا عن القطاع غير الرسميّ ونحو خلق المزيد من الفرص في القطاع الخاصّ. لا شكّ ستحتاج الحكومات إلى تحقيق إيراداتٍ إضافيّةٍ لتمويل التكاليف الكبيرة لجهود الإغاثة التي تعمل على التخفيف من الآثار السلبيّة الناجمة عن الجائحة العالميّة على اقتصاداتها. ويصحّ هذا القول خاصّةً في ضوء القاعدة الضريبيّة المحدودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة والمستويات المرتفعة للبطالة والقطاع غير الرسميّ. في هذا الإطار، تتناول الأقسام التالية على التوالي إمكانات الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم والتجارة والسياحة باعتبارها سبلًا للنموّ الاقتصاديّ والتنمية المستدامة والوظائف اللائقة.

الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم

كما هو الحال في جميع أنحاء العالم تقريبًا، تضطّلع الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم بدورٍ رئيسيٍّ في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تشكّل غالبيّة وحدات الأعمال وتستأثر بنسبةٍ كبيرةٍ من الوظائف.

- تضطّلع الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم بدورٍ هامٍّ في العمالة الرسميّة في القطاع الخاصّ في مصر (حوالى 33٪)، والأردن (حوالى 43٪)، ولبنان (55٪)، والمغرب (حوالى 30٪)، والسلطة الفلسطينية (أكثر من 90٪)، وتونس (حوالى 40٪)(OECD, 2020[5]) .

علاوةً على ذلك، تمثّل الشركات الصغيرة الرسميّة وغير الرسميّة، أي الأعمال التي يعمل فيها أقلّ من 10 موظّفين، والعاملون لحسابهم الخاصّ 70٪ من إجمالي العمالة في المنطقة، وتأتي مباشرةً بعد جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، اللتين تمثّلان سويًّا 80٪ (OECD, 2020[5]). تدرك دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأهمّيّة التي تتّسم بها الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم، ولذلك وضعت استراتيجياتٍ راميةٍ إلى تشجيع ريادة الأعمال ودعمها. الجدير بالذكر في هذا الخصوص أنّ الإصلاحات تمرّ بمراحل متفاوتةٍ من التقدّم، تبدأ بإدماج القضايا المتعلّقة بالشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم في خطط التنمية الوطنيّة أو الاستراتيجيّات العامّة، على سبيل المثال في الجزائر والأردن والمغرب وتونس. وقد تبنّت بعض الدول بالفعل استراتيجياتٍ وقوانين مخصّصةً للشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم، لا سيّما في مصر ولبنان والمغرب. كما تعي هذه البلدان أيضًا أنّ العديد من الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم تعمل في القطاع غير الرسميّ وتبذل جهودًا من أجل التقليل من الاعتماد على هذا القطاع في اقتصاداتها (IMF, 2019[11])، على سبيل المثال من خلال تشجيع أصحاب الأعمال في القطاع غير الرسميّ على إضفاء الطابع الرسميّ على وظائفهم والاستفادة من الخدمات المستهدفة في التمويل والتدريب والتوجيه.

ونتيجةً لأزمة فيروس كورونا، اضطّرت نسبةٌ كبيرةٌ من الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة إلى الحدّ من عمالتها الدائمة، وذلك إن لم تغلق أبوابها بشكلٍ كامل. ويؤدّي التراجع المستمرّ في أنشطة الأعمال وكذلك مدّة انتشار لجائحة إلى زيادة مخاطر فقدان الوظائف الدائمة بالنسبة للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على سبيل المثال، خلال المرحلة المبكرة من الجائحة في الأردن (أيّ تمّوز/يوليو - آب/أغسطس 2020)، خفّضت 26٪ من الشركات من عمّالها الدّائمين، كما بلغت نسبة الشركات التي بادرت إلى ذلك 39٪ في الفترة الممتدّة من نوفمبر/تشرين الثاني 2020 إلى كانون الثاني/يناير 2021 (ILO, 2021[12]).

اتّخذت حكومات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العديد من المبادرات بهدف دعم الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم للتّصدي لأزمة فيروس كورونا. يُرجى مراجعة (OECD, 2021[13]) من أجل الاطّلاع على تحليل أكثر تعمّقًا حول المبادرات في مصر وتونس. ومع ذلك، فإنّ أوجه الضعف الهيكليّة لبيئة الأعمال (الشكل 1.4) وانعكاسها على الخصائص النموذجيّة لمجتمع الأعمال، جعلت من الصعب على الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم في المنطقة التصدّي للجائحة، وشملت على وجه الخصوص:

- *عدم كفاية الوصول على التمويل*. مقارنةً بالشركات الكبيرة، تحصل نسبةٌ أصغر من الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم على القروض أو خطوط الائتمان: تتلقّى الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم 8٪ فقط من الديون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة. وتُعتبَر هذه النسبة أقلّ من المتوسّط البالغ 18٪ للبلدان متوسّطة الدخل و 22٪ للبلدان مرتفعة الدخل. تفتقر حوالى 63٪ من الشركات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسّطة الحجم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إمكانيّة الوصول على التمويل، وتُقَدَّر الفجوة التمويليّة الإجماليّة للشركات متناهية الصغر والصغيرة ومتوسّطة الحجم في المنطقة بـ210-240 مليار دولار أمريكي (من ضمنها الفجوة التمويليّة الرسميّة للشركات ّمتناهية الصغر والصغيرة ومتوسّطة الحجم التي تقدّر بـ180-160 مليار دولار أمريكي) (IFC, 2021[14]). عليه، يبدو أن هذه الصعوبات تكمن في الافتقار إلى وجود بيئةٍ مواتيةٍ ومناسبة، ممّا يشير إلى الافتقار إلى التنظيم الكافي (مثل تبسيط متطلّبات الترخيص، وتسهيل الوصول إلى الأسواق الإقليميّة والدوليّة، وغيرها)، وضعف البنية التحتيّة الماليّة، وفي كثير من الأحيان غياب المنتجات المصرفيّة المناسبة.
- *الاستخدام المحدود للأدوات الرقميّة*. لا شكّ أنّ بعض الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم العاملة في عددٍ من القطاعات، لا سيّما قطاع البيع بالتجزئة تمكّنت من الحفاظ على نشاطها بفضل الأدوات الرقميّة، إلّا أنّ نسبةً كبيرةً من الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة لم تكن مجهّزة برقمنة العمليّات والوظائف التجاريّة. قبل انتشار الجائحة، بلغت نسبة الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة المتواجدة على الإنترنت 8٪ (مقارنةً بـ 80٪ في الولايات المتّحدة) وكان 1.5٪ فقط من تجّار البيع بالتجزئة في المنطقة متّصلين بالإنترنت (OECD, 2021[15]).
- *هشاشة الأعمال التي تقودها النساء*. أثّرت العديد من الخصائص التي تتميّز بها الشركات المملوكة مِن قِبَل النساء والرجال على التوالي على قدرتها على مواجهة أزمة فيروس كورونا. على وجه الخصوص، من المرجّح أن تعمل الشركات المملوكة من قِبَل النساء في قطاعات الخدمات التي تضرّرت بشدّةٍ من صدمة الطلب الناجمة عن الجائحة كتجارة البيع بالتجزئة والضيافة والخدمات الشخصيّة، وذلك أكثر منها من الشركات المملوكة من قِبَل الرجال (OECD, 2020[5]) . كذلك، تتفاقم المرونة المنخفضة للأعمال التي تقودها النساء في المنطقة بسبب انخفاض متوسّط حجم هذه الأعمال، والتي تميل أيضًا إلى توظيف موظّفين ومدراء أصغر سنًّا. ولهذا السبب، يزداد احتمال أن يتمّ تمويل الأعمال التي تقودها سيّدات ذاتيًّا، أو من قبل الأصدقاء والعائلة، كما أن تمتلك أصولًا ماليّةً أقلّ. أسوةً بالكثير من أنحاء العالم، يعدّ الحصول على الائتمان في المنطقة أسهل بالنسبة للشركات التي يملكها الرجال، ويُفضَّل أن يمتلكوا خبرة عملٍ سابقة وضمانات. وعلى العكس من ذلك، وبسبب الاعتبارات المجتمعيّة أيضًا، تجد رائدات الأعمال الشابّات صعوبةً أكبر في الحصول على التمويل التقليديّ. علاوةً على ذلك، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، تمتلك 38٪ فقط من النساء حساباتٍ مصرفيّة، مقارنةً بـ 57٪ بالنّسبة للرجال (OECD, 2020[17]) . وأخيرًا، تمتلك رائدات الأعمال عددًا أقلّ من شبكات الاتّصالات المهنيّة التي تُتيح تبادل النصائح حول إدارة الجائحة، وكذلك مستوياتٍ أقلّ من الاتّصالات الرقميّة التي كان من الممكن أن تساعدهنّ على مواجهة اضطرابات السوق والتكيّف معها (IFC, 2021[18]).
- بالإضافة إلى أوجه الضعف آنفة الذكر، تمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة واحدةً من أدنى النسب المئويّة للشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم المملوكة من قِبَل نساء في العالم. وتشير بيانات عام 2019 إلى أنّها تمثّل 14٪ فقط، مقارنةً بالمتوسّط العالمي البالغ 34٪ (OECD/ILO/CAWTAR, 2020[19]). كما تُعتَبر الإمكانات غير المُستَغَّلة لمشاريع ريادة الأعمال النسائيّة عاملًا يقلّل من القدرة على الصمود في أوقات الأزمات (World Bank, 2021[20]) .

الشكل 1.2 أهمّ القيود القائمة في بيئة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

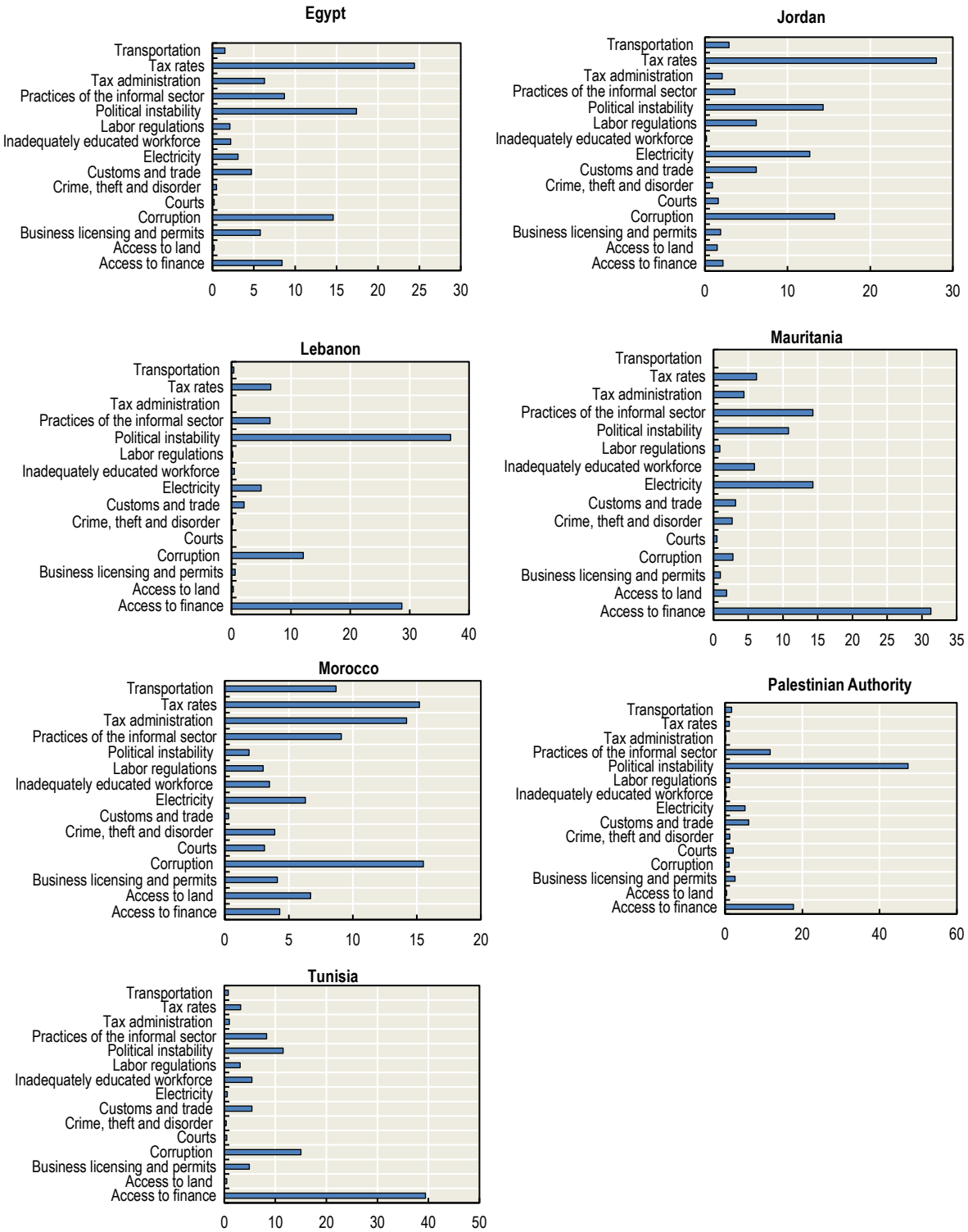

ملاحظة: النسبة المئويّة للشركات التي تحدّد عقبة معيّنة في بيئة الأعمال باعتبارها الأكثر أهمّيّة من قائمة تضم 15 عقبة في بيئة الأعمال. يوضّح الشكل العقبات التي جاءت على رأس القائمة مقارنةً بالمتوسّطات الإقليمية. تعود البيانات الخاصّة بمصر وتونس إلى عام 2020، بينما تعود البيانات الخاصّة بالأردن ولبنان والمغرب والأراضي الفلسطينيّة إلى عام 2019، وتعود البيانات الخاصّة بموريتانيا إلى عام 2014. أمّا عن البيانات الخاصّة بالجزائر فهي غير متوفّرة.

المصدر: مسح المؤسّسات الخاصّ بالبنك الدولي (WBES) (2020)، https://www.enterprisesurveys.org/en/enterprisesurveys

على الرغم من وجود عوامل سلبية، تساعد الشركات الناشئة بالفعل في بناء قدرة الاقتصادات على الصمود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفقًا لبيانات شركة "ماغنيت"، وهي شركةٌ استشاريّةٌ مقرّها دبي، حقّقت الشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2020 رقمًا قياسيًّا في الاستثمارات قدره مليار دولار أمريكي، أي بزيادةٍ تبلغ 13٪ عن عام 2019، بينما انخفض عدد الصفقات الاستثماريّة. استمر هذا الاتّجاه الإيجابي أيضًا في عام 2021، حيث جمعت الشركات الناشئة 862 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2021 (MAGNiTT, 2021[23]). ومن المهمّ الإضاءة على أنّ مصر تُعَدُّ الأكثر ديناميكيّةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كونها واحدة من ثلاثة محاور رئيسيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب المملكة العربيّة السعوديّة والإمارات العربيّة المتّحدة. في عام 2021، جذبت هذه البلدان الثلاثة وحدها 71٪ من رأس المال المخصّص للشركات الناشئة في الشرق الأوسط. أمّا في ما يخصّ القطاعات الأكثر استفادةً من معدّلات الاستثمار العالية فهي التكنولوجيا الماليّة، والتجارة الإلكترونيّة (بالمعنى الأوسع للمصطلح، والذي يشمل أيضًا نقل السلع المتداولة إلكترونيًّا) ، والتكنولوجيا التعليميّة، والصحّة (WAMDA, 2021[24]).

الاعتبارات السياساتيّة

يجب أن يأخذ تعزيز مرونة النظام البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة وتسهيل التعافي الشامل الجاهز لمواجهة تحديات الاقتصاد الرقمي في الاعتبارات السياسات الرئيسية:

- *تعزيز قطاع خاصّ شامل من أجل الاستجابة للكوارث وإعادة الإعمار بعدها*. من الواضح أنّ الحكومات ستحتاج إلى تحقيق إيراداتٍ إضافيّةٍ لتمويل التكاليف الكبيرة لجهود الإغاثة من أجل التخفيف من الآثار السلبيّة الناجمة عن الجائحة العالميّة على اقتصاداتها. ويصحّ هذا القول خاصّةً في ضوء القاعدة الضريبيّة المحدودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة والمستويات المرتفعة للبطالة والقطاع غير الرسميّ. بشكلٍ عامّ، يعدُّ الاستثمار في قدرة الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم والقطاع الخاص على الصمود ضرورةً اقتصاديّةً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويتضمّن ذلك إزالة القيود الحاليّة المفروضة على تطوير الأعمال لتعزيز نموّ الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم التي تتميّز بكونها شاملةً وتنافسيّةً والتي من شأنها أن تساهم في توفير فرص العمل في المنطقة. وسيتطلّب الاستفادة من دور القطاع الخاصّ أيضًا تسهيل الوصول إلى حزم الدعم العامّ وإنشاء قنواتٍ منسّقةٍ وشفّافةٍ للاتّصال بين كلا القطاعين.
- يُعدّ توفير الحوافز من أجل إضفاء الطابع الرسميّ على القطاع غير الرسميّ إحدى الطرق التي يمكن للحكومات من خلالها الاستناد على مبادرات جائحة فيروس كورونا الحاليّة من أجل تهيئة بيئةٍ مواتيةٍ للشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم. ويمكن ذلك على سبيل المثال عن طريق تعزيز الوعيّ حول فوائد إضفاء الطابع الرسميّ، وتبسيط الإجراءات الإداريّة، وتقليل تكاليف الامتثال الضريبيّ، ومعالجة فجوة مهارات العاملين في الاقتصاد غير الرسميّ.
    - أطلقت السلطة الفلسطينية صندوقًا للشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم من أجل تقديم قروضٍ ميسّرة، كما تمّ في الإطار عينه تقديم تسهيلٍ ائتمانيٍّ بقيمة 32 مليون دولار أمريكي (IMF, 2021[21]) ؛قام الأردن بتوسيع نطاق الضمانات التي تقدّمها الشركة الأردنيّة لضمان القروض والمتعلّقة بقروض الشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم، بما في ذلك التسهيلات الائتمانيّة المتاحة للقطاع السياحي (Central Bank of Jordan, 2020[22]) ؛أطلق لبنان حزمة تحفيزٍ بقيمة 797 مليون دولار أمريكي تهدف إلى دعم العمّال المياومين في القطاع العامّ، والعاملين في مجال الرعاية الصحّيّة، والمزارعين، بالإضافة إلى توفير القروض المدعومة للشركات الصغيرة ومتوسّطة الحجم (OECD, 2020[5]) .
- ينبغي دعم تبني الأدوات الرقمية على نطاق أوسع من خلال النظام البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة عبر معالجة العوائق الرئيسية التي تقف وراء جهود الرقمنة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وهذا يشمل العمل على الفجوات المؤسساتية والتنظيمية (مثل إطلاق منصات الحكومة الإلكترونية ؛ تحديد استراتيجيات رقمية واضحة ؛ إنشاء حوافز للشركات الصغيرة والمتوسطة للرقمنة مثل تضمين الفواتير عبر الإنترنت) ، وتعزيز التدريب المحدد على الرقمنة للموظفين العموميين المحليين والموجهين ومنظمات الأعمال والشباب ، توسيع تطوير البنية التحتية الرقمية (مثل الاتصال بالإنترنت) وتعزيز محاور ابتكار رقمية محددة ((European Union, 2020[17])).
- كما ينبغي على الحكومات أن تُمكّن تقديم الدعم والتدريب الكافيين لروّاد الأعمال، وأن تتيح الفرص للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسّطة لتكييف أنماط عملها ونماذج أعمالها مع البيئة الجديدة، فضلًا عن تحسين التعليم الرقميّ واكتساب المهارات الرقميّة الشخصيّة والصعبة. وعلى مقلبٍ آخر، يضطلّع محو الأمّيّة الرقميّة بدورٍ أساسيٍّ في تعزيز القابليّة للتوظيف في القطاع الخاصّ وفي ريادة الأعمال الرسميّة. والمُلفِت وجود أمثلةٍ فعليّةٍ على الجهود العامّة الرامية إلى زيادة جاهزيّة المنطقة للاستفادة من الاقتصاد الرقميّ. فتقدّم استراتيجيّة مصر لتحقيق التحوّل الرقميّ التي تمّ إطلاقها في عام 2020 لدعم قدرة البلد الرقميّة، نهجًا ثلاثيّ الركائز يستهدف تحسين البنية التحتيّة الرقميّة في البلاد، وبيئتها التنظيميّة، وتعزيز الأنشطة التي تدعم تطوير المهارات والابتكار.

السياحة

أثّرت أزمة فيروس كورونا بشدّةٍ على قطاع السياحة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأضرّت بالشؤون الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمدن والمواقع السياحيّة الرئيسيّة. ممّا لا شكّ فيه أنّ السياحة تُعدّ قطاعًا اقتصاديًّا مهمًّا للغاية في المنطقة، حيث تمثّل ما يزيد عن 10٪ أو ما يُقارب هذه النسبة من

الناتج المحلّي الإجماليّ وحوالي 7٪ من العمالة في العديد من البلدان (الشكل 1.3). إلّا أنّ عدد السائحين الوافدين إلى الشرق الأوسط انخفض بنفس المستوى مع المعدّل العالمي، بنحو 70٪ في عام 2020 مقارنةً بالعام السابق (UNWTO, 2020[26]).

الشكل 1.3 السفر والسياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

اللوحة (أ): إجمالي مساهمة السفر والسياحة في الناتج المحلّي الإجمالي كنسبةٍ مئويّةٍ من إجمالي الناتج المحلّي (على اليسار) والتغيّر (على اليمين)

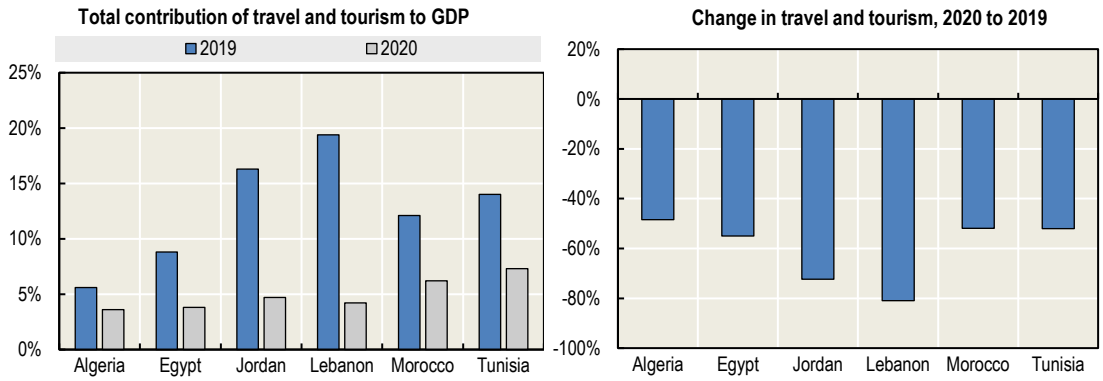

اللوحة (ب): التغيّر في إجمالي مساهمة السفر والسياحة في العمالة، بالنسبة المئويّة (على اليسار) وبمعيار ألف وظيفة (على اليمين)

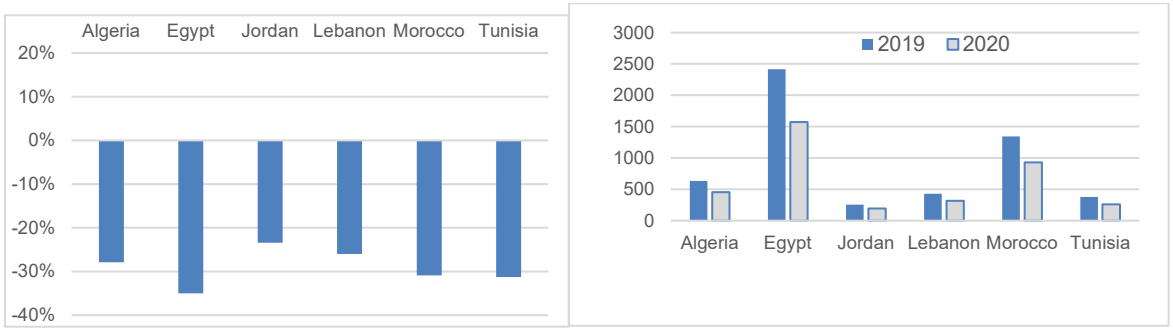

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أنّ البيانات الخاصّة بالسلطة الفلسطينيّة وموريتانيا غير متوفّرة، وأنّ بيانات المجلس العالمي للسفر والسياحة هي تقديراتٌ مستندةٌ إلى نماذج، والأرقام لا تتوافق دائمًا مع البيانات القطريّة.

المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة، 2021، https://wttc.org/Research/Economic-Impact

الجدول 1.1. جائحة فيروس كورونا وقطاع السفر والسياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

انخفاض الإيرادات ونسبة الناتج المحلّي الإجمالي وعدد الوظائف، 2019-2020

	٪ انخفاض الإيرادات المتأتّية من قطاعيّ السفر والسياحة	٪ انخفاض مساهمة قطاعيّ السفر والسياحة من الناتج المحلّي الإجمالي	٪ انخفاض وظائف السفر والسياحة
الجزائر	-49.1٪	-49.1٪ [من 10.4٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في 2019 إلى 5.5٪ في 2020]	-18.5٪ من 334 ألف وظيفة في 2019 إلى 272 مليون وظيفة في 2020
مصر	-55٪	-55٪ [من 8.8٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في 2019 إلى 3.8٪ في 2020]	-35٪ من 2.4 مليون وظيفة في 2019 إلى 1.6 مليون وظيفة في 2020
الأردن	-80٪ (خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020)	-72.3٪ (من 16.3٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في 2019 إلى 4.7٪ في 2020]	-23.4٪ من 255 ألف وظيفة عام 2019 إلى 196 ألف وظيفة عام 2020
لبنان	-80.9٪	-78.4٪ (من 19.4٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في 2019 إلى 4.2٪ في 2020]	-26٪ من 430 ألف وظيفة في 2019 إلى 318 ألف وظيفة في 2020
المغرب	-52٪	-52٪ [من 12٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في 2019 إلى 6.2٪ في 2020]	-31٪ من 1.35 مليون وظيفة في عام 2019 إلى 930 ألف وظيفة في عام 2020
الأراضي الفلسطينيّة	-68٪	من 2.5٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في 2019 إلى 1.7٪ في 2020	
تونس	-52٪	-52٪ [من 14٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في 2019 إلى 7.3٪ في 2020]	-31.3٪ من 380 ألف وظيفة في 2019 إلى 260 ألف وظيفة في 2020
جميع أنحاء العالم	خسارة حوالى 4 تريليون دولار أمريكي خسارة 1.3 تريليون دولار من إجمالي إيرادات الصادرات المتأتّية من السياحة الدوليّة انخفاض عدد السيّاح الوافدين بنسبة 85٪ بين عاميّ 2020 و2021	من 10.4٪ من الناتج المحلّي الإجمالي في 2019 إلى 5.5٪ في 2020	-18.5٪ في عام 2020، فقدت 62 مليون وظيفة من 334 مليون وظيفة في 2019 إلى 272 مليون وظيفة في 2020

ملاحظة: إنّ البيانات الخاصة بموريتانيا غير متوفّرة.

المصدر: (WTTC, 2021[27])؛ (Egyptian Cabinet IDSC, 2020[28])؛ البنك الدولي، 2021، المساهمة المباشرة لقطاع السفر والسياحة في التوظيف https://tcdata360.worldbank.org/indicators/tot.direct.emp?country=BRA&indicator=24644&viz=line_chart&years=199 5,2028، البنك المركزي الأردني، 2021، https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=93

من المحتمل أن تكون جائحة فيروس كورونا قد تسبّبت في حدوث تغييراتٍ قصيرة الأمد وطويلة الأمد في السفر والسياحة. لقد كان أداء الوجهات الساحليّة الإقليميّة والريفيّة أفضل من المدن من حيث الحفاظ على السياحة أثناء الجائحة، وهو اتّجاه من المرجّح أن يستمرّ (OECD, 2020[29]). وتجدر الإشارة إلى أنّ تغيّر سلوك المسافر وطرق السفر من الممكن أن يخلق فرصًا جديدةً لقطاع السفر والسياحة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ممّا يؤدّي بدوره إلى تحفيز الابتكار ونماذج الأعمال الجديدة والمنافذ/الأسواق، وفتح الباب لوجهاتٍ جديدة، وخلق سياحة أكثر استدامةً ومرونة.

بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه تحدّياتٍ بيئيّةً مهمّة. تزامنًا مع إزالة تدابير الإغلاق الشامل، ينمو الطلب على السفر والسياحة من جديد، ممّا يساعد في التخفيف من التأثير على الوظائف والشركات في بعض الأماكن، ومن المرجّح أن يستمرّ الوضع على هذا المنوال. وبسبب استمرار الأزمة، تشهد الأعمال التجاريّة والوظائف في قطاع السياحة انخفاضًا مستمرًّا يرافقه تداعياتٌ مختلفةٌ على سلوك السفر. ومع ذلك، تعتمد السياحة الداخليّة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكلٍ كبيرٍ على الحفاظ على البيئة، لذلك يمكن أن تؤثّر التحدّيات البيئيّة الحاليّة التي تعاني منها المنطقة بشكلٍ سلبيٍّ على النموّ الناجح لقطاعات السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كذلك، من المرجّح أن تؤدي ندرة المياه في المنطقة إلى زيادة المنافسة والتوتّر بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى، لأنّ السياحة قطاعٌ يستخدم المياه بشكلٍ كثيف. وفي الوقت نفسه، لا تزال عمليّات تحلية المياه مكلفة، وهي ضروريّةٌ للبلدان التي تعاني من ندرة المياه والتي تعتمد على السياحة كونها تمثّل قطاعًا اقتصاديًّا مهمًّا. من جهة، من المتوقّع أن يستمرّ ارتفاع مستوى البحار في التأثير على السياحة القائمة على الشواطئ والمناطق الساحليّة (C. Michael Hall, 2019[30]). ومن جهةٍ أخرى، يبدو أن الظواهر المناخيّة الشديدة، مثل موجات الحرّ والفيضانات والجفاف، تتزايد أيضًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، ممّا يؤثّر ليس فقط على السياحة ولكن على الحياة اليوميّة للمواطنين.

يؤدّي "إجهاد العزل" الناجم عن العزل المتكرّر إلى انتقال السياحة من المناطق السياحيّة المزدحمة بعيدًا نحو **السياحة المحلّيّة**. يفضّل الناس الأماكن ذات الكثافة البشريّة المنخفضة، ويرغبون في الحصول على فرصة الاندماج مع المجتمعات المحلّيّة من خلال العمل في الريف وتعلّم مهاراتٍ جديدةٍ

والانقطاع عن العالم الواقعيّ لفترةٍ من الوقت (Southan, 2021[31]). وبالتالي، يبرز الميل إلى اللجوء إلى "حلولٍ خاصّةٍ" أثناء السفر تتمثّل في تجنّب التجمّعات الكبيرة، وإعطاء الأولوية لوسائل النقل الخاصّة. ومن المتوقّع في هذا الصدد أن يزداد الطلب على أماكن الإقامة المحلّيّة والصغيرة. انطلاقًا ممّا سبق، ينبغي أن تستغلّ دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هذه الفرصة للترويج للمناطق الريفيّة أو النائية التي لم تكن تعتبر وجهاتٍ مميّزةٍ من قبل، من خلال الاستثمار والترويج. وفي هذا السياق، يحقّق إحياء السياحة في المنطقة آفاق التنمية الثقافيّة والاقتصاديّة في المناطق عبر البحر الأبيض المتوسّط.

الاستدامة تصبح أكثر بروزًا في الخيارات السياحيّة بسبب زيادة الوعي حول تغيّر المناخ وتأثيرات السياحة (OECD, 2020[29]). وبالتالي، قد يتمّ تفضيل وجهات السفر ذات المسافات الأقصر ممّا يمكن أن يؤثر أيضًا على أنماط الإنفاق، حيث يميل السيّاح المحلّيّون إلى أن يكونوا أكثر حساسيّةً في ما يخصّ الأمور المتعلّقة بالسعر (OECD, 2020[29]). خُلاصة القول، ستستفيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تطوير السياحة الإقليميّة، مع الإشارة إلى أنّ نسبةً صغيرةً فقط من السيّاح من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يسافرون داخل المنطقة حاليًّا. السفر بالطائرة في طور الانخفاض، حيث يميل المسافرون إلى السفر جوًّا إلى المواقع ثمّ اللجوء إلى "السفر الأرضيّ"، والذي يستخدم وسائل أخرى للسفر على الأرض مثل القطارات والسيّارات والدرّاجات (Barry, 2021[32]). علاوةً على ذلك، من المتوقّع أن تزداد مدّة الإجازات في المستقبل القريب، فقد كان العمّال يحتفظون بإجازاتهم في عام 2020 وينتظرون فرص تدابير أقلّ صرامة. أمّا عن متوسط مدّة الرحلة في عام 2021 فقد كانت حوالى أسبوعين (Southan, 2021[31]). وتتماشى الزيادة في مدّة الإجازات أيضًا مع منح الأشخاص أنفسهم الأولويّة للانغماس في البيئات المحلّيّة.

التغييرات التي طرأت على العرض السياحي

تبرز العديد من التغيّرات الهيكليّة المُتَوقّع أن تطرأ على العرض السياحي عبر النظام الإيكولوجي:

قد يتفاقم نقص العمالة والمهارات في قطاع السياحة، وذلك تماشيًا مع فقدان الوظائف وإعادة توزيع العمّال في قطاعاتٍ مختلفة (OECD, 2020[29]) (الجدول 1.1). ومع انخفاض الاستثمار، تبرز الحاجة إلى سياساتٍ راميةٍ إلى تحفيز الاستثمارات في قطاع السياحة واستعادتها من أجل الحفاظ على جودة عروض السياحة وتعزيز الانتعاش المستدام.

أدّت جائحة فيروس كورونا إلى تسريع وتيرة رقمنة الخدمات السياحيّة، "التي تشمل زيادة استخدام الأتمتة، والمدفوعات والخدمات التي لا تتطلّب تلامسًا، والتجارب الافتراضيّة، بالإضافة إلى التوفير الفوريّ للمعلومات" (OECD, 2020[29]). يجب أن تكون السياسة الخاصّة بالسياحة أكثر تفاعلًا وأن تعتمد على أنظمةٍ أكثر مرونة على المدى الطويل من شأنها أن تكون أكثر قابليّةً للتكيّف بشكلٍ أسرع مع التغيّرات في محلّ تركيز السياسات. وستنطوي مجالات التركيز الخاصّة على إدارة الأزمات، وقضايا سياسة السلامة والصحّة، بالإضافة إلى غيرها من الأمور.

الاعتبارات السياساتيّة

- *استغلال التحوّل نحو السياحة المحلّيّة عن طريق الاستثمار في المناطق الريفيّة أو النائية* في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والترويج لها، مع الإشارة إلى أنّ هذه المناطق لم تكن تعتبر وجهاتٍ مميّزةً من قبل. وفي هذا السياق، يحقّق إحياء السياحة في المنطقة آفاق التنمية الثقافيّة والاقتصاديّة.
- *تحفيز الاستثمارات في قطاع السياحة واستعادتها*. لقد تفاقم نقص العمالة والمهارات في قطاع السياحة مع فقدان الوظائف وإعادة توزيع العمّال في قطاعاتٍ مختلفة (OECD, 2020[29]). ومع انخفاض الاستثمار، برزت الحاجة إلى سياساتٍ ترمي إلى استعادة نطاق الاستثمار في قطاع السياحة وتوسيعه من أجل الحفاظ على جودة السياحة وتحسينها وتعزيز الانتعاش المستدام.
- *تطوير السياحة الإقليميّة من أجل توسيع نطاق رحلات السفر وطرقه داخل البحر الأبيض المتوسّط*. لا تزال نسبة السيّاح من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذين يسافرون داخل المنطقة صغيرةً حتّى الآن. وهناك إمكاناتٌ هامّةٌ لاستغلال هذا التحوّل في مرحلة ما بعد الجائحة وجذب السياحة إلى المنطقة الواسعة من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بمجرّد تنفيذ هذه الخطوة، يمكن تعزيز السياحة من خلال الإعلانات والحملات المبتكرة، ممّا يلفت الانتباه إلى الجواهر الثقافيّة الخفيّة والفوائد في المنطقة.
- *الاستثمار في البنية التحتيّة للسفر والتعاون الإقليمي وتحسينهما*. سيسمح تزويد المنطقة بوسائل نقلٍ فعّالةٍ بتدفقٍ أكبر للأشخاص الذين ينتقّلون داخلها، ممّا يخلق المزيد من فرص العمل والتنمية الاقتصاديّة. على المدى الطويل، يتمثّل طموح منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تنفيذ الممارسات الجيّدة وتعزيز السفر الميسّر، وهو هدف مستوحى بقوّةٍ من أهداف التنمية المستدامة، ومن شأنه أن يدعم السياحة بشكلٍ مستدام ويساهم في النموّ الاقتصاديّ الشامل (OECD, 2020[33]).
- *مواصلة الاستناد على التقدّم المحرز في رقمنة الخدمات السياحيّة التي تسارعت بالفعل جرّاء الجائحة*. لقد شكّلت الجائحة مصدر إلهامٍ دفع بالتحوّل السريع نحو الأتمتة، والخدمات التي لا تتطلّب تلامسًا، والتجارب الافتراضيّة، والتوفير الفوريّ للمعلومات (OECD, 2020[29]). يجب أن تكون السياسة الخاصّة بالسياحة أكثر تفاعلًا وأن تعتمد على أنظمةٍ أكثر مرونةً على المدى الطويل من شأنها أن تكون أكثر قابليّةً للتكيّف بشكلٍ أسرع مع التغيّرات في محلّ تركيز السياسات. وستنطوي مجالات التركيز الخاصّة على إدارة الأزمات، وقضايا سياسة السلامة والصحّة، بالإضافة إلى غيرها من الأمور.

التجارة

تشكل التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تاريخيًا حجما كبيرا للسوق الأوروبية (الشكل 1.4) إذ مثلت منذ عام 2006 في المتوسط نسبة 46٪ من صادرات بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و 39٪ من وارداتها. ومع ذلك ، فقد تراجعت هذه الهيمنة ببطء لصالح مناطق أخرى من العالم كونها عانت من انخفاض كبير من حصتها في عام 2020.

الشكل 1.4. حجم تجارة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبقية العالم

٪ من إجمالي التجارة (الواردات والصادرات)

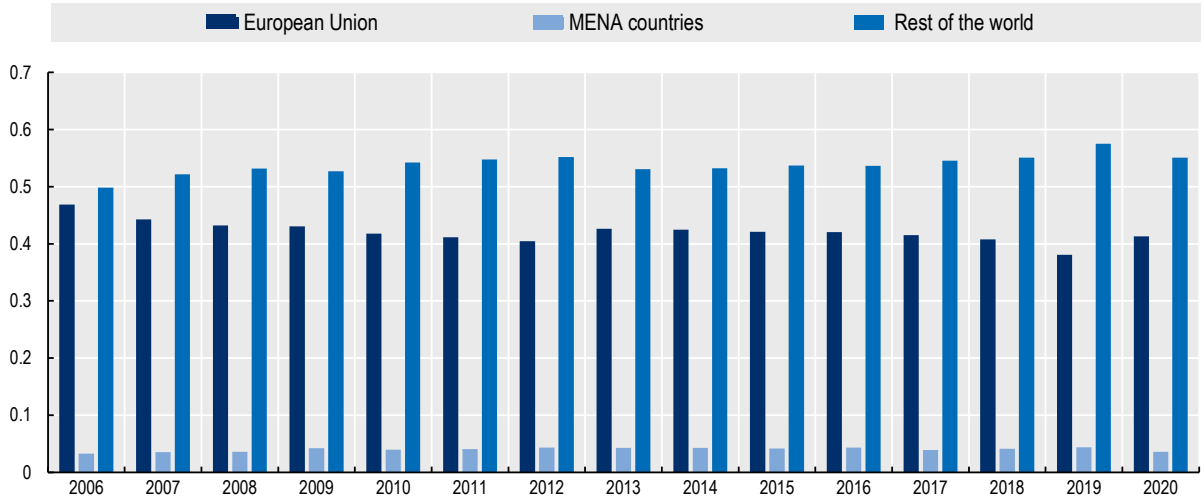

ملاحظة: البيانات الخاصة بالجزائر للأعوام 2018 و 2019 و 2020 وتونس لعام 2020 هي بيانات معكوسة من البلدان المبلغة.

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، قاعدة بيانات الأمم المتحدة كومتريد.

في أوائل العقد الأول من القرن الحالي ، أظهرت التجارة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبقية العالم علاقة مماثلة وفقًا لمجموعات السلع الرئيسية (الشكل 1.5). سيطرت صناعة النفط على تجارة المنطقة (الواردات والصادرات) ومع بقية العالم ، حيث مثلت ما يقرب من 52٪ من التجارة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و 46٪ من تجارة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع بقية العالم. ومع ذلك ، كانت التجارة في السلع المصنعة ذات صلة ، ولكنها أكثر حضوراً في التجارة بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان الأخرى.

مع تقدم العقد ، تباينت التجارة العالمية داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قليلاً. على هذا النحو ، زادت تجارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع بقية العالم في السلع المصنعة من حصتها ، حيث تمثل بحلول عام 2020 أكثر من نصف تجارة المنطقة خارج حدودها. وبالمثل ، ضاعفت التجارة في المنتجات الغذائية والزراعية نصيبها ، بينما فقدت التجارة في الوقود والمعادن تقريبًا نصف قيمتها. كان حساب التأثير الخاص لوباء *COVID-19* على أسعار النفط والغاز العالمية ، أقل حدة ، وظلت هيمنته على التجارة في السلع المصنعة أو المنتجات الزراعية قوية لمعظم السنوات. ومع ذلك ، شهد العقد الثاني من القرن زيادة كبيرة في حصة هذه السلع مقابل الوقود والمعادن. في عام 2020 ، بلغت التجارة في السلع المصنعة والمنتجات الزراعية 70٪ من التجارة الداخلية للمنطقة ، بينما ظلت تجارة المنتجات الزراعية بشكل أساسي غير متأثرة بالوباء.

الشكل 1.5. تطور التجارة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب فئات السلع الأساسية

٪ من إجمالي التجارة

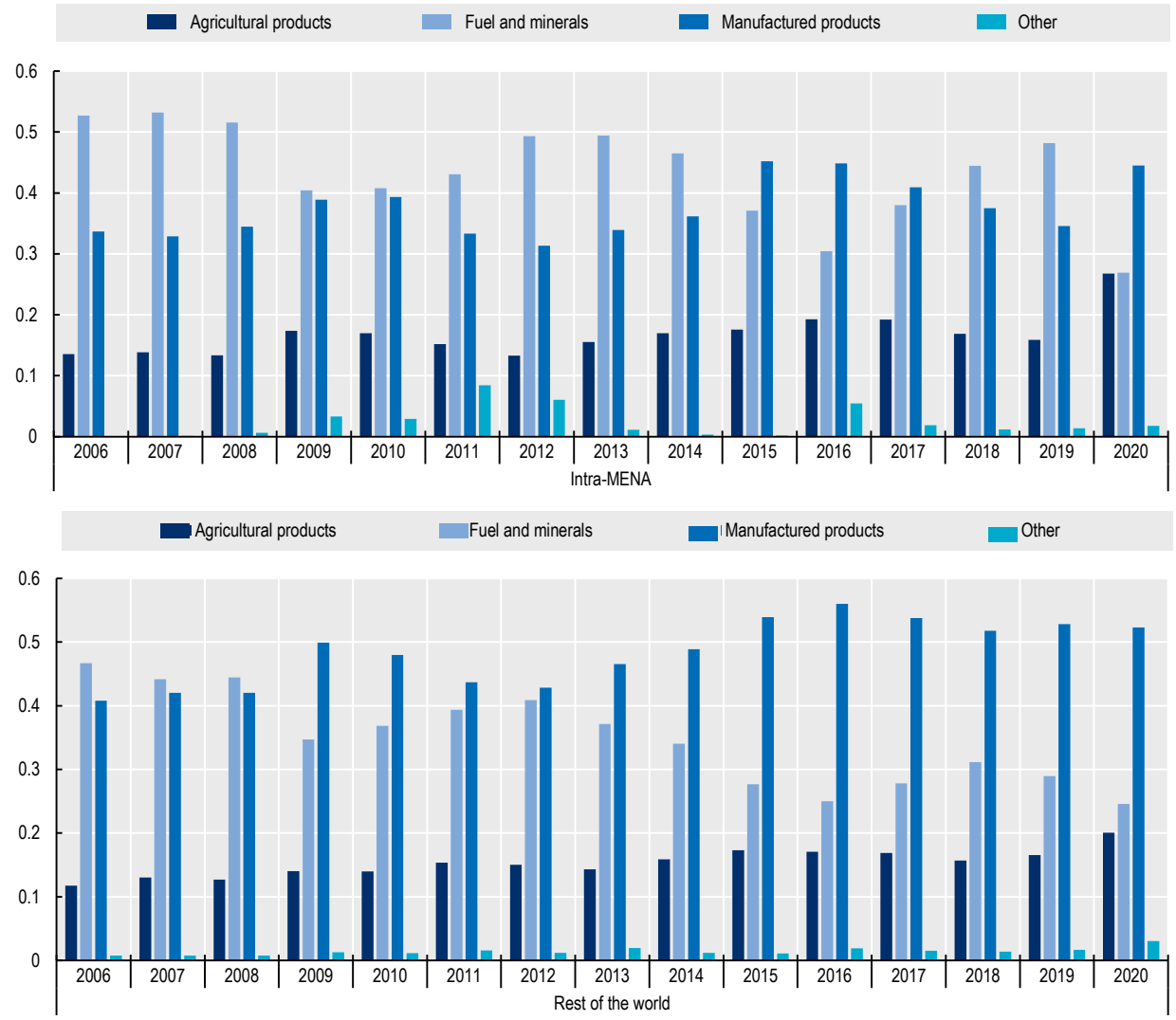

ملاحظة: بيانات الجزائر لعام 2018 و2019 وبيانات الجزائر وتونس لعام 2020 هي بيانات من بلدان أخرى مبلغ
المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، قاعدة بيانات الأمم المتحدة كومتريد.

الجدول 1.2. واردات وصادرات دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الـ27 الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، 2018-2020

النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي

البلد	واردات السلع والخدمات			صادرات السلع والخدمات		
	2020	2019	2018	2020	2019	2018
الجزائر	27.8	29.1	32.2	18.0	22.7	25.9
مصر	20.7	25.7	29.4	13.1	17.5	18.9
الأردن	41.7	49.4	53.4	23.7	36.3	35.2
لبنان	25.9	40.7	47.2	19.7	20.4	20.6
موريتانيا	51.3	50.0	47.9	39.8	39.2	34.3
المغرب	42.6	47.9	49.2	34.9	39.3	38.8
تونس	39.6	52.9	58.6	32.9	40.9	45.7
الأراضي الفلسطينيّة	51.1	53.5	55.4	16.0	15.5	16.0
الاتّحاد الأوروبي	42.9	45.9	45.3	46.6	49.3	49.2

المصدر: بيانات الحسابات القوميّة للبنك الدولي، وملفّات بيانات الحسابات القوميّة لمنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة، https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD

أدى الوباء العالمي إلى تباطؤ التجارة الدولية في عام 2020، لكن التجارة استؤنفت تدريجياً في عام 2021. شهدت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في نهاية المطاف انخفاضًا أقل حدة في التدفقات التجارية في عام 2020 عما كان متوقعًا في البداية (الجدول 1.2). ووفقًا لمؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، كانت التجارة الخاضعة لاتّفاقيّاتٍ تجاريّة إقليميّة أكثر قدرةً على مواجهة الانكماش: حيث بلغت نسبة الانخفاض بالنسبة لبلدٍ متوسّط الحال حوالى -13.8٪ و -14.1٪ في حال كان لم يبرم اتّفاقيّاتٍ تجاريّة إقليميّة، و -11.2٪ في حال كان قد أبرم اتّفاقيّاتٍ تجاريّة إقليميّة، و-8.5٪ في حال كانت الاتّفاقيّات التجاريّة الإقليميّة مبرمةً بشكلٍ متكاملٍ للغاية (UNCTAD, 2021[35]). ينطبق هذا على معظم الاتفاقات التجارية الإقليمية التي تشمل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجدول 1.3) ، مع وجود اختلافات حسب اتجاه التدفقات التجارية (تصدير أو استيراد) واتفاقية محددة لهيئة الطرق والمواصلات.

على وجه الخصوص ، شهدت الصادرات بين أعضاء اتفاقيات التجارة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2020 انخفاضًا أقل مقارنة بعام 2019 ، مقارنة بأداء الصادرات العالمي للبلدان. وانخفضت الصادرات بين الدول الموقعة على اتفاقية أغادير التجارية بنسبة 4٪ في عام 2020 ، وهو انكماش أقل بكثير مقارنة بانخفاض 9.8٪ الذي شهدته دول أغادير مع صادراتها إلى العالم بأسره. ومع ذلك ، أظهرت الواردات بين الدول الموقعة على أغادير انخفاضًا أكبر (38٪) من وارداتها على المستوى العالمي (13.83٪) ، ولوحظ تأثير مماثل بين الدول الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (PAFTA) / اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA). يمكن تفسير ذلك جزئيًا من خلال طبيعة واردات المنطقة. على سبيل المثال ، سيطرت الآلات على سلة واردات مصر في عام 2020 (20٪ من إجمالي المنتجات المستوردة) والحبوب والمنتجات الغذائية الأخرى (13٪) ، والتي تنشأ في الغالب خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وبالتالي لا تغطيها أغادير أو بافتا / اتفاقيات التجارة في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA). من ناحية أخرى ، عانى النفط ، وهو سلعة أساسية منتجة داخل المنطقة ، وينعكس في التدفقات التجارية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى / منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، من أكبر انخفاض في القيمة بين جميع المنتجات المستوردة في عام 2020 مقارنة بعام 2019 في دول مثل الأردن (-75٪). تونس (-50٪) ، مصر (-45٪) ، لبنان (-36٪) أو المغرب (-32٪).

في سياق اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بشأن التجارة ، في معظم الحالات ، أظهرت كلّ من الصادرات والواردات بين الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مرونة أعلى في عام 2020 مقارنة بالتجارة الإجمالية في كل دولة ، مع استثناءات قليلة ، على سبيل المثال. كان أداء واردات مصر والسلطة الفلسطينية على مستوى العالم أفضل مما كان عليه الحال في اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الخاصة بهما ، وتعرضت صادرات الأردن إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2020 لمزيد من التعطل مقارنة بإجمالي صادرات البلاد.

من منظور السياسات ، من أجل بناء المرونة ، من المهم مراعاة طبيعة التفاعل التجاري بين البلدان الشريكة (أي ما يتم تداوله ومستوى التكامل في سلاسل القيمة العالمية) ، فضلاً عن عمق الاتفاقيات التجارية ، التي تساعد في شرح الأداء التجارة في حالة الصدمات العالمية والإقليمية.

الجدول 1.3. الاتفاقيات التجارية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتغيرات التجارة ، 2019-2020

بالمليار ، بالدولار الأمريكي الحالي ؛ النسبة المئوية

الاتفاقية	العلاقة	صادرات البضائع		واردات البضائع	
		2020	التغيير في 2020 -2019	2020	التغيير في 2020 -2019
اتفاقية أكادير	*Intra*	3.38	-4%	2.18	-39%
	Total	89.2	-9.8%	155.2	-14%
PAFTA/GAFTA	*Intra*	83.8	-7.71%	57.3	-27%
	Total	341	-16%	535	-19.6%
اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:					
الجزائر	*Intra*	10.8	-30.59%	14.5	-20.77%
	Total	18.8	-42.51%	16.8	-22.22%
مصر	*Intra*	9.66	-0.21%	19.56	-11.08%
	Total	33.6	-11.58%	56.84	-9.92%
الأردن	*Intra*	0.52	-4.68%	3.67	-14.05%
	Total	9.72	-9.79%	19.1	-16.96%
لبنان	*Intra*	0.489	-4.68%	4.7	-31.99%
	Total	4.24	-9.79%	12.9	-32.81%
المغرب	*Intra*	19.95	-6.71%	23.5	-11.69%
	Total	32.2	-6.94%	43.2	-13.43%
السلطة الفلسطينية	*Intra*	0.019	34.51%	0.48	-16.46%
	Total	1.15	-0.86%	5.42	-2.87%
تونس	*Intra*	10.63	-16.17%	10	-18.79%
	Total	13.7	-19.88%	16.5	-25.34%

ملاحظة: يشير Intra إلى التجارة بين أعضاء اتفاقيات التجارة الإقليمية. يشير الإجمالي إلى إجمالي حجم التجارة للبلد المبلّغ في سنة معينة. لا تشمل صادرات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى / جافتا الصادرات إلى مناطق غير محددة.

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، قاعدة بيانات الأمم المتحدة كومتريد.

تعكس الاتفاقيات التجارية الموضحة أعلاه جهود الدول الأورو-متوسطية لتخفيض التعريفات الجمركية على تجارة السلع الزراعية والمصنعة، والتي لا تغطي عادة التجارة في الخدمات. يسهم هذا في هيمنة تجارة السلع في المنطقة على تجارة أكثر خجولًا في الخدمات ، والتي تتطلب بطبيعتها اتفاقيات أكثر طموحًا ، والتي تشتمل على توافق في الآراء بشأن مجالات السياسة المتعددة التي لها آثار تتجاوز العلاقات الاقتصادية للبلدان الموقعة (OECD, 2021[12]).

كانت المنتجات المصدرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعرضت لأعمق تأثير هي تلك المنتجات الأكثر اندماجًا في الاقتصاد العالمي (استنادًا إلى مؤشر التعقيد الاقتصادي لعام 2020)، ولا سيما الوقود، والتي شهدت انخفاضًا بنسبة 45٪ (أكثر من 19 مليار دولار أمريكي) فيما يتعلق بمستويات عام 2019 والآلات (انخفاض بنسبة 44٪) والآلات الكهربائية (42٪) والمنسوجات والملابس والأحذية (36٪) ومعدات النقل (21٪). كانت صادرات المنتجات الصيدلانية مرنة نسبيًا، حيث انخفضت بنسبة أقل من 10٪. وتشمل منتجات التصدير المرنة الأخرى الخامات والمعادن والفلزات والكيماويات والمنتجات الزراعية (الشكل 1.6).

الشكل 1.6 صادرات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب القطاع، 2019-2020

بالمليارات ، بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي

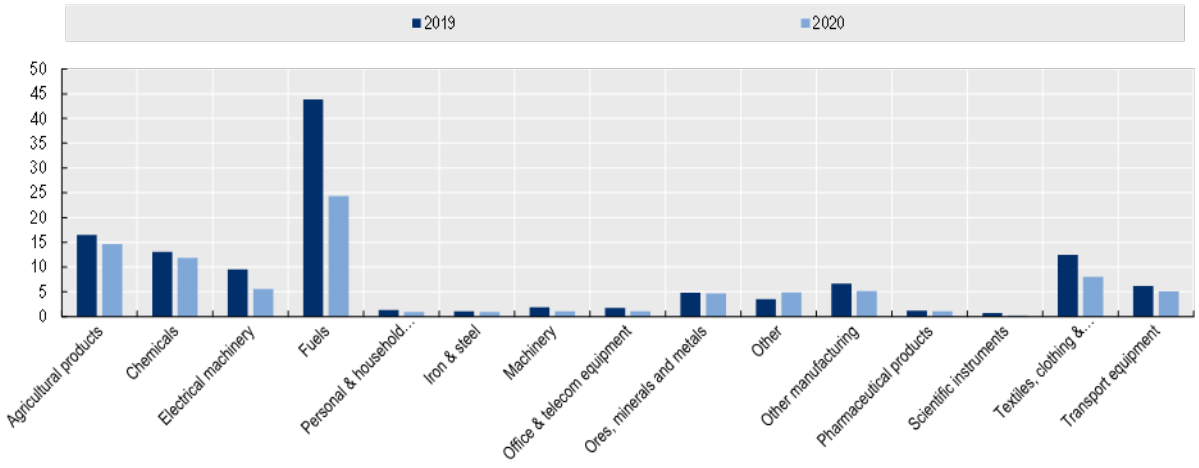

المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ، قاعدة بيانات الأمم المتحدة كومتريد

كما كان الحال في مناطق أخرى من العالم ، شدد انكماش التجارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على أهمية معالجة المشاكل الهيكلية ، لتعزيز القدرة التنافسية التجارية وفي الوقت نفسه تعزيز المرونة الاقتصادية ضد الأزمات.

سلاسل التوريد: ومع ذلك، سلّطت جائحة فيروس كورونا الضوء على هشاشة الروابط والهياكل التجاريّة في المنطقة وأوجه الضعف التي تمنع البلدان من إطلاق العنان لإمكاناتها التجاريّة والاندماج بشكلٍ أفضل في سلاسل القيمة العالميّة. اتّسم مدى اضطراب التدفّقات التجاريّة حول العالم بتباينٍ شديدٍ بلغ متوسّطه 7٪ من حيث القيمة على مدار عام 2020 (Arriola, Kowalski and van Tongeren, 2021[24]). فيما يتعلق بتحليل مدى الاضطرابات، دفعت أزمة COVID-19 إلى العمل على طرق لتعزيز مرونة سلاسل التوريد ، مع تطوير أدوات جديدة لتوجيه كل من الحكومات والشركات للاستعداد بشكل أفضل لمواجهة المخاطر المختلفة (انظر أدناه تحت اعتبارات السياساتية ، *المفاتيح الأربعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسلاسل التوريد المرنة*).

التجارة في الخدمات: حتى قبل انتشار الوباء العالمي ، كانت تجارة الخدمات متأخرة عن التجارة في السلع في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، باستثناء لبنان (الشكل 1.7). ويرجع ذلك إلى الدرجة العالية من التقييد التنظيمي في مختلف البلدان ، في ظل غياب المعاهدات الدولية لتحرير الخدمات. على الرغم من أن التجارة في الخدمات أقل أهمية من التجارة في السلع ، إلا أنها تحتل مكانة مناسبة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. يعتبر متوسط مساهمة التجارة في الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي أعلى في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من المتوسط العالمي البالغ 13.4٪. علاوة على ذلك ، فإن بعض الاقتصادات قريبة من الأرقام التي تم العثور عليها في الاتحاد الأوروبي الـ 27 ، أكبر مصدر ومستورد للخدمات في العالم. في المتوسط ، تشكل التجارة مع الاتحاد الأوروبي 26.3٪ من إجمالي التجارة في الخدمات لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين البلدان ؛ تحديدًا: 64.9٪ لتونس ، 43.2٪ للمغرب ، 36.5٪ للجزائر ، 30.6٪ لمصر ، 14.9٪ للأردن ، 10٪ للبنان ، 9.3٪ للسلطة الفلسطينية (EUROMESCO, 2021[26]) (European Union, 2021[27]).

الشكل 1.7. التجارة في الخدمات والسلع، دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الـ27 الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، 2017-2020

كنسبةٍ مئويّةٍ من الناتج المحلّي الإجمالي

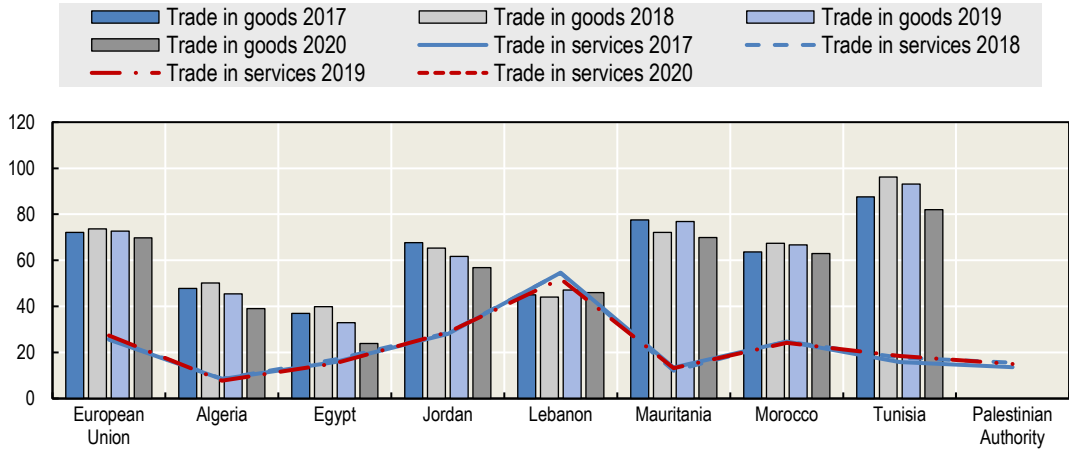

ملاحظة: إن التجارة في السلع كجزءٍ من الناتج المحلّي الإجمالي هي مجموع صادرات وواردات السلع مقسومًا على قيمة الناتج المحلّي الإجمالي، ويتمّ احتسابها جميعها بالقيمة الحاليّة للدولار الأمريكي. أمّا التجارة في الخدمات فهي مجموع صادرات وواردات الخدمات مقسومًا على قيمة الناتج المحلّي الإجمالي، ويتمّ احتسابها جميعها بالقيمة الحاليّة للدولار الأمريكي.

المصدر: صندوق النقد الدولي، والكتاب السنوي لإحصاءات ميزان المدفوعات وملفّات البيانات المتعلّقة بذلك، وتقديرات البنك الدولي ومنظّمة التعاون والتنميّة الاقتصاديّة الخاصّة بإجمالي الناتج المحلي، https://data.worldbank.org/indicator/BG.GSR.NFSV.GD.ZS

الشكل 1.8. الخدمات والقيمة المضافة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الـ27 الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، 2017-2020

كنسبةٍ مئويّةٍ من الناتج المحلّي الإجمالي

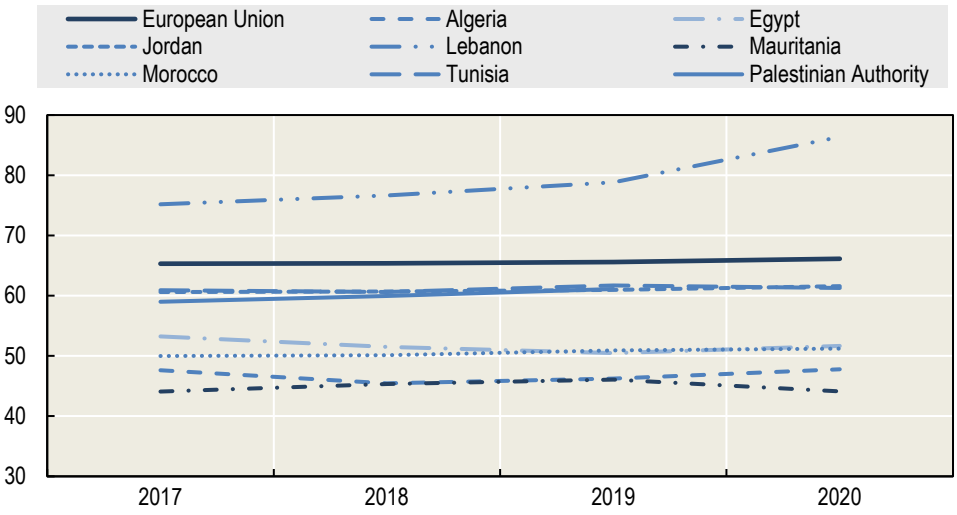

المصدر: بيانات الحسابات القوميّة للبنك الدولي، وملفّات بيانات الحسابات القوميّة لمنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة https://data.worldbank.org/indicator/NV.SRV.TOTL.ZS

الجدول 1.4. العمالة في قطاع الخدمات، 2020

النسبة المئويّة من إجمالي العمالة

	٪ من إجمالي العمالة	الإناث (٪ من عمالة الإناث)	الذكور (٪ من عمالة الذكور)
الجزائر	59.99	73.13	57.52
مصر	52.44	70.78	47.61
الأردن	73.09	86.27	70.46
لبنان	65.1	77.59	61.25
موريتانيا	51.56	60.63	47.47
المغرب	43.66	34.58	46.49
الأراضي الفلسطينيّة	63.59	85.6	59.48
تونس	52.75	58.47	50.94

المصدر: منظّمة العمل الدوليّة، قاعدة بيانات إحصاءات منظّمة العمل الدوليّة، التقديرات المستندة إلى نماذج منظّمة العمل الدوليّة، https://ilostat.ilo.org/data/?#

ومع ذلك ، فإن الخدمات القابلة للتداول وغير القابلة للتداول تنتج حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وتوظف حصصًا كبيرة من القوى العاملة بما في ذلك في القطاع العام (OECD, 2021[10]) (الشكل 1.8) (الجدول 1.4).

ترتبط أهميّة قطاع الخدمات بـ "إضفاء طابعٍ خدماتيّ" على قطاع التصنيع، لا سيّما في ما يخصّ الاتّجاه الذي يعتمد بموجبه قطاع التصنيع بشكلٍ متزايدٍ على الخدمات المجمّعة مع السلع المادّيّة، على سبيل المثال خدمات التركيب والصيانة والإصلاح. في المقابل، تقوم شركات التصنيع بتصدير الخدمات المجمّعة مع السلع بشكلٍ متزايد. بفضل هذه العمليّة، تخلق الشركات المزيد من القيمة وتحاول مواكبة المنتج الحالي في مراحل دورة حياته (Miroudot and Cadestin, 2017[38]). علاوةً على ذلك، تشير الدلائل إلى أنّه مع إضفاء الطابع الخدماتيّ، تعمل قطاعات الخدمات عالية الإنتاجيّة على تحفيز إنتاجيّة القطاعات الأخرى، لا سيّما الزراعة والتصنيع، عن طريق زيادة مرونتها.

تعتمد معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حدٍّ كبيرٍ على قطاعات الخدمات، بما في ذلك من أجل خلق فرص العمل، إلّا أنّ أداء هذه القطاعات ضعيف. تتراوح القيمة المضافة للخدمات لكلّ عاملٍ من 6.377 دولار أمريكي في موريتانيا إلى 19.900 دولار أمريكي في لبنان. لكنّ الجدير بالذكر أنّ هذه الأرقام تتناقض مع القيم العالية الموجودة في أوروبا والدول الأعضاء في منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة على التوالي. ويرجع ذلك إلى الاعتماد على قطاعات الخدمات ذات الإنتاجيّة المنخفضة في المنطقة، والتي تتميّز بالتواصل المباشر بشكلٍ كثيف من دون التركيز على المعرفة وتوظّف قوى عاملة محدودة المهارات. تشمل هذه الفئة خدمات النقل والتجارة والسفر والمطاعم (OECD, 2021[15]). وفي هذا الإطار، لا بدّ من التأكيد على أنّ الخدمات ذات القيمة المضافة المتدنّية تعطّلت بشكلٍ شديد بسبب تدابير الاحتواء. في المقابل ، تم العثور على قطاعات الخدمات عالية الإنتاجية مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المهنية والمالية ، لتكون مرنة في جميع أنحاء العالم.

يمكن أن يوفر الانتعاش الزخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمضي قدمًا في إضفاء الطابع الرسمي على الشراكات التجارية الدولية التي تسهل التجارة في الخدمات. يمكن لمثل هذه الشراكات بدورها أن تحفز تطوير قطاعات خدمات عالية الإنتاجية من خلال بناء القدرات وتحسين البنية التحتية وتوفير رأس المال ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتنمية رأس المال البشري.

تيسير التجارة: تحسن أداء بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجال تيسير التجارة في السنوات الأخيرة ، ولكن لا تزال هناك نقاط ضعف في العديد من المجالات (الشكل 1.9) التي ينبغي معالجتها لتمكين التوسع التجاري واستدامة الانتعاش الاقتصادي. يوضح الشكل 1.10 تيسير التجارة حسب الدولة.

الشكل 1.9. تيسير التجارة، متوسّط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2019

من 0 إلى 2 (أفضل درجة)

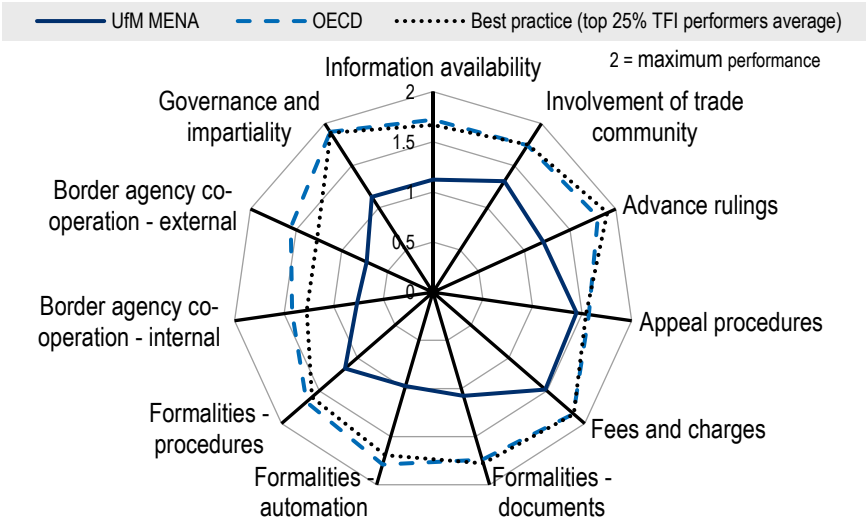

ملاحظة: يمثّل الشكل متوسّط مؤشر تيسير التجارة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتوفّر عنها بيانات. تمثّل أفضل الممارسات أهمّ 25٪ من البلدان التي يشملها متوسّط مؤشّرات تيسير التجارة لمنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة.
المصدر: مؤشّرات تيسير التجارة لمنظّمة التعاون والتنميّة الاقتصاديّة (قاعدة البيانات)، www.oecd.org/trade/facilitation/indicators.htm.

الشكل 1.10. تيسير التجارة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2019

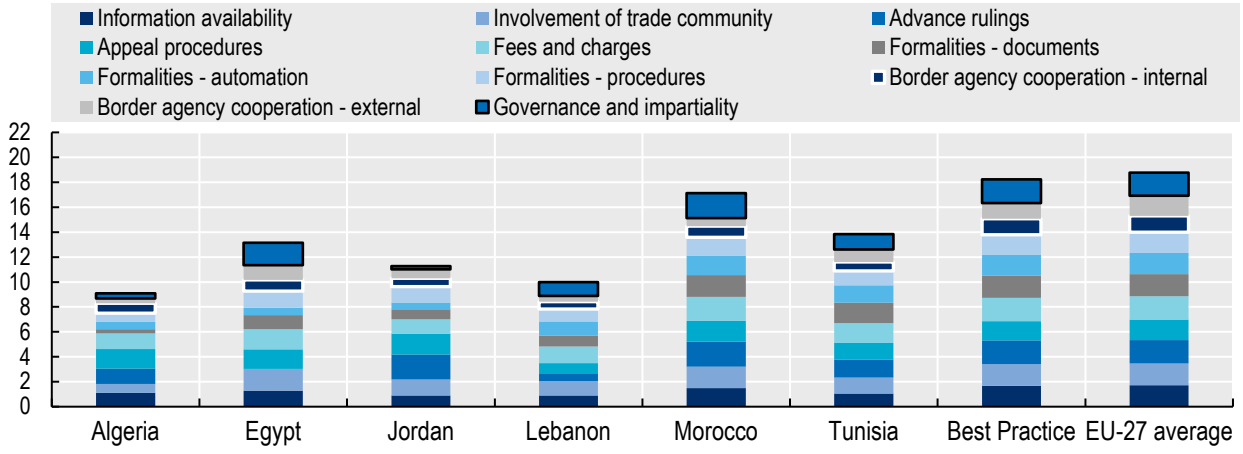

ملاحظة: يمثّل الشكل دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتوفّر عنها بيانات. لدى كلّ عنصر درجة من 0 إلى 2 (أفضل درجة). وتمثّل أفضل الممارسات أهمّ 25٪ من البلدان التي يشملها متوسّط مؤشّرات تيسير التجارة.
المصدر: قاعدة بيانات مؤشّرات تيسير التجارة التابعة لمنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة، http://www.oecd.org/trade/facilitation/indicators.htm

الاعتبارات السياساتيّة

هناك اعتباران ينبغيان أن يوجّها السياسات لدعم التجارة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مرحلة ما بعد الجائحة. أولاً ، أكد عزّزَ التأثير الناجم عن الجائحة على الحاجة إلى متابعة أجندة إصلاحية لإطلاق العنان لإمكانات التجارة غير المستغلة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، بما يتماشى أيضًا مع توصيات المؤتمر الوزاري الحادي عشر للاتحاد من أجل المتوسط في نوفمبر 2020 ([29]UfM, 2020). هذه تشمل:

- *تعزيز التعاون بشأن الأنظمة والاتّفاقيّات التجاريّة*، بما في ذلك اعتماد معاهداتٍ طموحةٍ بشكلٍ أكبر من شأنها تعزيز التجارة في الخدمات وتوحيد الإجراءات المشتركة، وتنفيذ هذه المعاهدات.
- *تعزيز التعاون عبر الحدود مع البلدان المجاورة والنهوض بأتمتة الإجراءات التجاريّة* من أجل مواصلة تخفيض تكاليف التجارة الحاليّة. وهنا تجدر الإشارة إلى إمكانيّة تقليل الأعباء التجاريّة من خلال رقمنة الأنظمة العابرة للحدود، والدوريّات الجمركيّة، ونقاط الدخول، فضلًا عن إنشاء أنظمة النافذة الواحدة الإلكترونيّة لتسجيل المعاملات التجاريّة.
- *زيادة الاستثمار في البنية التحتيّة للاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة والنقل وتحسينها*: ستحتاج بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تحسين البنية التحتيّة للاتّصالات السلكيّة واللاسلكيّة، الأمر الذي يمثّل عائقًا رئيسيًّا أمام القطاعات عالية الإنتاجيّة، خاصّةً في الخدمات. لا شكّ تعدّ البنية التحتيّة المحسّنة للنقل أمرًا بالغ الأهمية أيضًا لتقليل تكاليف التجارة في السلع، وبالتالي يمكن أن تشجّع على التوسّع في الأعمال التجاريّة. في الوقت الحالي، يمكن أن يكون طول المدة التي يستغرقها النقل وتكاليف النقل المرتفعة في التجارة مع البلدان المجاورة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة رادعًا للشركات التي تفكّر في المباشرة بأنشطتها التصديريّة أو توسيعها. كما تسمح البنية التحتيّة الأفضل للنقل للشركات في المناطق الريفيّة والنائيّة بالاتّصال بشبكات الإنتاج الوطنيّة والدوليّة.
- *تحسين تنويع التجارة: يؤدّي تحسين البيئة العامّة للتجارة*، بما في ذلك الوصول إلى النقل والتمويل، إلى خلق ظروفٍ مواتيةٍ للنموّ الاقتصاديّ، ولكن يمكن أن تظلّ غير فعّالةٍ في ظلّ غياب التنويع الصناعي. لذلك، يجب أن تستمر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشجيع التنويع الصناعيّ وتيسيره، حيث يبدو أن الإمكانات التجاريّة غير المُستغَلّة بين بلدان الجنوب ناتجة عن عرضٍ محدودٍ أو غير ملائمٍ للمنتجات.
- *ستبرز الحاجة إلى إجراء تحسيناتٍ في كفاءة الإنتاج والقدرة التكنولوجيّة وكذلك المهارات التقنيّة والإداريّة* من أجل مواكبة الاتّجاهات والفرص في استخدام التكنولوجيا. علاوةً على ذلك، من شأن توسيع نطاق الأنشطة التصديريّة لتشمل السلع غير التقليديّة أن يكون له تأثيراتٌ إيجابيّةٌ أخرى على الإنتاجيّة الإجماليّة للمنطقة.
- *تطوير بيانات وإحصاءات سليمة لتوجيه تصميم السياسات التجاريّة الفعّالة ومراقبة تنفيذها وتأثيرها*. تفتقر معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حاليًّا إلى البيانات اللازمة لتقييم قدرتها على الاستفادة من الاتّجاهات الكبرى للعولمة والرقمنة من أجل تحسين قدرتها التنافسيّة الدوليّة.

ثانيًا، شددت الأزمة على نقاط الضعف المرتبطة بتعزيز التكامل الصناعي والتجاري على المستويين العالمي والإقليمي، لا سيما في القطاعات التي توفر السلع والخدمات الأساسية، مثل الغذاء أو الأجهزة الطبية أو الطاقة. لزيادة المرونة، تشمل التدابير التي يجب مراعاتها ما يلي:

- *تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لمعالجة ومنع المخاطر القادمة*. يمكن أن يتضمن التعاون بين السلطات العامة والشركات من أجل منع وتقليل المخاطر والتهديدات غير المتوقعة لسلاسل التوريد فهماً واضحاً للجهات الفاعلة المحلية والدولية المشاركة في سلاسل القيمة وطرق التجارة، وجمع المعلومات ومشاركتها، أو تطوير اختبارات الضغط للسلع الأساسية. يجب أن تستكشف السياسة التي تسعى إلى تعزيز مرونة سلاسل التوريد أيضًا كيفية مرافقة الفوائد من تخصص الصناعات القائمة مع زيادة المنافسة والتنويع.

- *تنفيذ آليات وطنية وإقليمية على سلاسل التوريد المرنة*. يُنصح بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالنظر في أدوات السياسة الشاملة، مثل *المفاتيح الأربعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لسلاسل التوريد المرنة*. تم تطوير هذا كأداة شبكة تفاعلية، بهدف تعميق قاعدة الأدلة المشتركة، وتحديد مجموعة أدوات من الخيارات، وتحسين التواصل حول أهمية الأسواق المفتوحة أثناء الوباء. تهدف الأداة إلى مساعدة الحكومات والشركات على معالجة الاضطرابات في التجارة الدولية.

المراجع

Arriola, C., P. Kowalski and F. van Tongeren (2021), "The impact of COVID-19 on directions and structure of international trade", *OECD Trade Policy Papers*, No. 252, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/0b8eaafe-en. [31]

Barry, S. (2021), *euronews.travel*, euronews.travel, https://www.euronews.com/travel/2021/05/26/travel-industry-experts-on-the-post-covid-travel-trends-emerging-from-bookings. [30]

C. Michael Hall, A. (2019), *Tourism and Innovation*, Routledge, https://doi.org/10.4324/9781315162836. [28]

Central Bank of Jordan (2020), *The Central Bank of Jordan announces a set of procedures aimed to contain the repercussions of the emerging Corona virus impact on the national economy*, https://www.cbj.gov.jo/DetailsPage/CBJEN/NewsDetails.aspx?ID=279. [20]

DCunha, S. (2021), "MENA's Startup Ecosystem: Heating Up, Gaining Ground", *Datatechvibe*, https://datatechvibe.com/data/menas-startup-ecosystem-heating-up-gaining-ground/. [23]

EC (2021), *Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions- Trade Policy Review - An Open, Sustainable and Assertive Trade Policy*, https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2021/february/tradoc_159438.pdf. [33]

Egyptian Cabinet IDSC (2020), *Information and Decision Support Center*, https://www.idsc.gov.eg/. [26]

EUROMESCO (2021), *Post-COVID-19 EU-Sounthern Neighbourhood Trade Relations*, https://www.euromesco.net/wp-content/uploads/2021/05/Post-Covid-19-EU-SN-Trade-Relations.pdf. [36]

European Union (2021), *Trade - Countries and Regions*, https://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions/countries/. [37]

European Union (2020), *Digitalisation of Small and Medium Enterprises (SMEs) in the Mediterranean*, https://www.iemed.org/publication/digitalisation-of-small-and-medium-enterprises-smes-in-the-mediterranean/. [40]

Hale, T. et al. (2021), "A global panel database of pandemic policies (Oxford COVID-19 Government Response Tracker)", *Nature Human Behaviour*, Vol. 5/4, pp. 529-538, https://doi.org/10.1038/s41562-021-01079-8. [3]

IFC (2021), *How Firms Are Responding And Adapting During COVID-19 And Recovery*, https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/publications_ext_content/ifc_external_publication_site/publications_listing_page/how+firms+are+responding+and+adapting+during+covid-19+and+recovery. [16]

IFC (2021), *IFC Knowledge Series in MENA - Overcoming Constraints to SME Development*, https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/c458e2c5-1d69-40a5-8a85-9342f8d0fdb8/SME+Banking+in+MENA+-+issue+1.pdf?MOD=AJPERES&CVID=kcA9gOF. [13]

ILO (2021), *ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. 8th edition*, https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/impacts-and-responses/WCMS_824092/lang--en/index.htm. [1]

ILO (2021), *The impact of COVID-19 on enterprises in Jordan: One year into the pandemic*, https://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_814253/lang--en/index.htm. [11]

ILO (2020), *ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. 7th edition*, https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/impacts-and-responses/WCMS_824092/lang--en/index.htm. [2]

IMF (2021), *Policy responses to COVID-19*, https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19. [19]

IMF (2019), *Enhancing the role of SMEs in the Arab World*, https://www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2019/12/13/Enhancing-the-Role-of-SMEs-in-the-Arab-World-Some-Key-Considerations-48873. [10]

MAGNiTT (2021), *MENA Q3 2021 Venture Investment Report*, https://magnitt.com/research/mena-q3-2021-venture-investment-report-50778. [21]

Miroudot, S. and C. Cadestin (2017), "Services In Global Value Chains: From Inputs to Value-Creating Activities"*, OECD Trade Policy Papers*, No. 197, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/465f0d8b-en. [35]

Nordås, H. (2014), *Services Trade Restrictiveness Index (STRI): Telecommunication Services*, http://dx.doi.org/10.1787/5jxt4nk5j7xp-en. [34]

OECD (2021), "An in-depth analysis of one year of SME and entrepreneurship policy responses to COVID-19: Lessons learned for the path to recovery", *OECD SME and Entrepreneurship Papers*, Vol. No. 25, https://doi.org/10.1787/6407deee-en. [12]

OECD (2021), "Issue Paper Session 4. Social resilience: moving away from informality to formal employment and businesses", *MENA-OECD Government Business Summit*, https://www.oecd.org/mena/competitiveness/issue-paper-session-4.pdf. [7]

OECD (2021), *Regional Integration in the Union for the Mediterranean: Progress Report*, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/325884b3-en. [14]

OECD (2021), *Social resilience: moving away from informality to formal*, https://www.oecd.org/mena/competitiveness/issue-paper-session-4.pdf. [9]

OECD (2020), *COVID-19 crisis in the MENA region: impact on gender equality and policy responses*, https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=134_134470-w95kmv8khl&title=COVID-19-crisis-in-the-MENA-region-impact-on-gender-equality-and-policy-responses. [15]

OECD (2020), "Mitigating the impact of COVID-19 on tourism and supporting recovery"*, OECD Tourism Papers*, No. 2020/03, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/47045bae-en. [27]

OECD (2020), *OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19) : COVID-19 crisis in MENA countries*, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/. [5]

OECD (2020), *OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19) : COVID-19 crisis in the* [8]

MENA region: impact on gender equality and policy responses, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-in-the-mena-region-impact-on-gender-equality-and-policy-responses-ee4cd4f4/.

OECD (2020), "Safe and seamless travel and improved traveller experience: OECD Report to G20 Tourism Working Group", *OECD Tourism Papers*, Vol. 2020/02, https://www.oecd-ilibrary.org/industry-and-services/safe-and-seamless-travel-and-improved-traveller-experience_d717feea-en. [41]

OECD/ILO/CAWTAR (2020), *Changing Laws and Breaking Barriers for Women's Economic Empowerment in Egypt, Jordan, Morocco and Tunisia*, Competitiveness and Private Sector Development, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/ac780735-en. [17]

Southan, J. (2021), *Travel-industry experts weigh-in on post-COVID trends*, https://www.euronews.com/travel/2021/05/14/what-will-travel-look-like-in-a-post-covid-world. [29]

UfM (2020), *Joint statement of the 11th Union for the Mediterranean (UfM) Trade Ministers Conference (10th November 2020)*, https://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2020/november/tradoc_159033.pdf. [38]

UNCTAD (2021), *Trade Agreements and Trade Resilience During COVID-19 Pandemic*, https://unctad.org/system/files/official-document/ser-rp-2021d13_en.pdf. [32]

UNWTO (2020), *The impact of COVID-19 on international tourism*, https://www.unwto.org/events/impact-of-covid-19-on-international-tourism. [24]

WAMDA (2021), "Startup Investment in MENA August 2021", https://www.wamda.com/2021/09/mena-startups-raised-160-million-august-2021. [22]

World Bank (2021), *Living with Debt : How Institutions Can Chart a Path to Recovery in the Middle East and North Africa*, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/35275/9781464816994.pdf. [18]

World Bank (2021), *MENA Development Report: Distributinal Impacts of COVID-19 in the Middle East and North Africa Region*, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36618/9781464817762.pdf?sequence=2&isAllowed=y#page=58&zoom=100,188,761. [39]

World Bank (2021), *The Long Shadow of Informality*, https://thedocs.worldbank.org/en/doc/37511318c092e6fd4ca3c60f0af0bea3-0350012021/related/Informal-economy-full-report.pdf. [6]

World Bank (2021), *Worldwide Bureaucracy Indicators (WWBI)*, https://databank.worldbank.org/source/worldwide-bureaucracy-indicators-(wwbi). [4]

WTTC (2021), "Economic Impact Reports", *Economic Impact Reports*, https://wttc.org/Research/Economic-Impact (accessed on October 2021). [25]

ملاحظات:

[1] كما أنّ القانون التونسيّ عدد 38 لسنة 2020 (لم يتمّ تطبيقه بعد) يهدف إلى توظيف الخرّيجين العاطلين عن العمل والذين بلغت مدة بطالتهم 10 سنوات أو أكثر، في القطاع العامّ.

[2] تشير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. وهذه الدول هي: الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس. عند استخدام مصطلح "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة"، فإنه يشير إلى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم الاتحاد من أجل المتوسط والأعضاء غير الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

[3] استطلاعات منظمة العمل الدولية السريعة للقوى العاملة حول تأثير COVID-19، التي أجريت في عامي 2020 و2021.

[4] كذلك، يهدف القانون التونسي رقم 38 لسنة 2020 (لم يتم تطبيقه بعد) إلى توظيف الخريجين العاطلين عن العمل في القطاع العام الذين ظلوا عاطلين عن العمل لمدة 10 سنوات أو أكثر.

[5] تم إطلاق مفاوضات لإنشاء مناطق تجارة حرة عميقة وشاملة (DCFTAs) بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وتونس. في عام 2021، وكجزء من مراجعة السياسة التجارية الجديدة للاتحاد الأوروبي، أعلن الاتحاد الأوروبي عن مبادرة استثمارية مستدامة للشركاء المهتمين في الجوار الجنوبي وأفريقيا (EC, 2021[30])

2 التعليم العالي والبحث

سلّطت أزمة كوفيد -19 الضوء على الدور المركزي للبحث والتطوير في توفير الحلول التقنية والعلمية للتخفيف من الآثار السلبية للصدمات العالمية مثل الوباء. يلفت هذا الفصل الانتباه إلى الأهمية الاستراتيجية للتعاون في البحث والابتكار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمساعدة في مواجهة التحديات المشتركة، ونذكر مثال ذلك تعزيز تنويع الأنشطة الاقتصادية ومكافحة آثار تغير المناخ.

الأفكار الرئيسيّة

- سلّطت الجائحة الضوء على الدور المركزيّ الذي يضطلع به البحث والتطوير في توفير الحلول التقنيّة والعلميّة في المجالات الرئيسيّة من أجل التخفيف من الآثار السلبيّة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. إنّ جهود التعاون العلميّ الدوليّ الرامية إلى إيجاد علاج للفيروس من شأنها أن تعطي زخمًا لزيادة الدعم السياسيّ في سبيل تعميق التعاون على المستوى الإقليمي. ويمكن أن يساعد التعاون في مجاليّ البحث والابتكار في مواجهة التحدّيات المشتركة في بلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويندرج ما سبق على تطوير برامج مشتركة للتدريس وتمويل البحوث لإجراء البحوث التعاونيّة وتنمية المهارات، بالإضافة إلى تعزيز تنويع الأنشطة الاقتصاديّة.
- يمثّل الحفاظ على مستويات تمويل البحث والتطوير تحدّيًا للعديد من البلدان في أوقات الأزمات. لكن لا يبدو أن الوضع الحاليّ يتّبع نفس الاتّجاه. ففي حين أدّت الأزمات السابقة إلى خفض نشاط البحث والتطوير على حَدٍّ سَوَاء، أدّت أزمة فيروس كورونا إلى زيادة الطلب على الأدوات الرقميّة والخدمات الصحّيّة الرقميّة وكذلك الاستثمار فيها. وفي بعض الحالات، تمّ بفعل الأزمة إعادة تخصيص تمويل البحث والابتكار العامّ للأولويّات في مجال الصحّة والمناخ، كما أدّى إلى تسريع الاتّجاهات القائمة حاليًّا في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار. كذلك، أتاحت الجائحة الوصول إلى البيانات والمنشورات، وزادت من استخدام الأدوات الرقميّة، وعزّزت التعاون الدوليّ، وحفّزت مجموعةً متنوّعةً من الشراكات بين القطاعين العامّ والخاص، عدا عن أنّها شجّعت على المشاركة النشطة من قبل الجهات الفاعلة الجديدة. بناءً عليه، يمكن لهذه التطوّرات أن تسرّع من الانتقال إلى عالمٍ أكثر انفتاحًا على صعيديّ العلم والابتكار على المدى الطويل (OECD, 2021[1]).
- علاوةً على ذلك، يبدو أن الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الأعمال في منحنى تصاعديّ في جميع أنحاء العالم، وإن كان ذلك بشكلٍ غير متساوٍ في جميع القطاعات. وإذا استمر هذا الاتّجاه على حاله، فستكون أزمة فيروس كورونا هي الأزمة الاقتصاديّة العالميّة الأولى التي لم ينخفض فيها الإنفاق على البحث والتطوير من الناحية الإجماليّة (OECD, 2021[2]). ويمكن أن تستفيد بلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ذلك، حيث تدرّ استثمارات البحث والتطوير عائدًا يقارب ضعف المبلغ المستثمر.
- تشير أزمة فيروس كورونا إلى تغييراتٍ جذريّةٍ في النماذج التعليميّة والماليّة لمؤسّسات التعليم العالي. وتتمحور هذه التغييرات حول ما إذا كانت المؤسّسات ستحاول العودة إلى قواعد الماضي، كما حدث في أعقاب الأزمات السابقة، أو ما إذا كانت مستعدّةً لتبنّي بعض الممارسات المبتكرة التي وضعتها موضع التطبيق، حيث لا يزال التحوّل إلى الرقمنة المتزايدة في التعليم العالي مفتوحًا. وفي هذا السياق، ثمّة زخمٌ متنامي لجهة النظر في كيفيّة إعادة تشكيل التعليم العالي ليكون قادرًا على التكيّف على المدى الطويل.
- ممّا لا شكّ فيه أنّ من شأن هذه الأزمة التأثير على قدرة الناس على تمويل دراساتهم. علاوةً على ذلك، قد تُتَرجم الخسائر في التعلّم المنبثقة عن الجائحة على المدى المتوسّط، في خسائر في فرص العمل والدخل.
- أثناء الجائحة، دفعت القيود المفروضة على التنقّل التعليم العالي إلى دمج التكنولوجيا الرقميّة في التدريس اليومي، وينبغي تشجيع هذا الاتجاه بشكلٍ أكبر. كما يمكن أن تؤدي الآثار التبعيّة للرقمنة على طريقة تنقّل الطلاب "الجديدة" إلى خلق فرصٍ لمزيد من التكامل بين بلدان الجنوب في فرص التعليم والتعليم عن بعد.
- كشفت الجائحة عن نطاق الفجوة الرقميّة والتفاوتات الاجتماعيّة والثقافيّة الموجودة في المنطقة. لذلك، ينبغي بذل جهدٍ خاصٍّ لرصد مدى الإنصاف في التعليم العالي والنظر في التدابير الرامية إلى تعزيز حصول السكّان البعيدين عن المراكز الحضريّة أو الفئات الضعيفة على التعليم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تسريع عمليّة الرقمنة في التعليم العالي، وتحسين الوصول إلى التقنيّات الرقميّة، وتوفير التدريب المناسب للمعلّمين لجهة استخدام المنصّات الرقميّة، بالإضافة إلى غيرها من الأمور.
- أوجدت الأزمة فرصًا في التعليم العالي يجب تعزيزها. ويجدر في هذا السياق الإشارة بشكلٍ خاصّ إلى أنّ ظهور تكنولوجيا التعليم كفيلٌ بخلق فرص عملٍ وتعاون في المنطقة. وهنا لا بدّ من الإضاءة على أنّ سوق تكنولوجيا التعليم ينطوي على إمكاناتٍ هائلةً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، نظرًا لأنّ التكنولوجيا في التعليم العالي لا تزال محدودةً على المستوى الإقليمي، بينما تزدهر في جميع أنحاء العالم.

تضمّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة [1] أكثر من 100 مليون طالب. وبحلول عام 2050، سيعيش أكثر من 270 مليون طفل ومراهق وشاب (0-24 سنة) في المنطقة ويدرسون ويعملون فيها (World Bank, 2021[3]). في عام 2030، سيصل العدد إلى حوالى 25 مليون طالب إضافي، أو زيادة بنسبة 23٪ في عدد الشباب، الأمر الذي سيتطلّب استيعابهم في أنظمة التعليم (OECD, 2021[4]) وفي سوق العمل. لكنّ سوق العمل غير مهيّأ لهذه الزيادة: فبطالة الشباب (15-24 سنة) هي الأعلى في العالم. قبل الجائحة العالميّة، بلغت نسبة المراهقين والشباب العاطلين عن العمل 30٪ في شمال إفريقيا، وما يزيد بقليل عن 20٪ في الدول العربيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أما بالنسبة للشابّات، فإنّ المعدل أعلى من ذلك. لذلك، يعتري سكّان المنطقة من الشباب الخوف من مستقبلٍ صعب، لا سيّما أنّ الأزمة الصحّيّة قد عطّلت الوصول إلى فرص التعلّم بشكلٍ أكبر، كما غيّرت تمامًا (أو بشكلٍ كبيرٍ) نموذج التعليم العالي في المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، يتمتّع الانتعاش الاقتصاديّ الجاري حاليًّا بإمكاناتٍ هائلةٍ للاستفادة من التعليم المبتكر والتقنيّات الجديدة وتعزيز نموّ جيلٍ من المتعلّمين بحوزته القدرة على إحداث تحوّلٍ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة.

التعاون في مجال البحث في القطاعات الصناعيّة ذات الصلة والتصدّي للتحدّيات المشتركة

أحدثت جائحة فيروس كورونا تحوّلًا في الاقتصاد **العالميّ** - على وجه الخصوص، تسارع التحوّل الرقميّ بشكلٍ كبير وغيَّر ميزان الإنتاج العالميّ، وهو يؤثّر الآن على قدرة البلدان على اتّباع استراتيجيات التكامل الإقليميّ القائمة فقط على سياسات التجارة والاستثمار الأجنبي. بناءً عليه، سيكون تعزيز التغيير الهيكليّ في اقتصادات المنطقة من خلال التعاون الإقليميّ في التعليم العالي والعلوم أمرًا حاسمًا ومهمًّا للغاية في تحديد قدرة البلدان على اغتنام الفرص في هذا السياق العالميّ المتغيّر. في هذا الصدد، يمكن أن يساعد التعاون في البحث في معالجة القضايا المتفشّية في اقتصادات الاتّحاد من أجل المتوسّط من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل زيادة عدد العمالة الماهرة وتحسين نوعيّتها بالإضافة إلى تشجيع تنويع الأنشطة الاقتصاديّة. ومن شأن هذا التعاون أيضًا أن يساعد في إيجاد حلولٍ للمشاكل الإقليميّة المشتركة مثل الاستقرار السياسي، والطاقة، والبنية التحتيّة للنقل والاتّصالات، والمياه النظيفة، والزراعة المستدامة (OECD, 2021[4]). بشكلٍ عام، ينبغي النظر إلى سياسات البحث والتطوير على أنّها ملازمةٌ لتكامل الاقتصادات على المستوى الإقليمي:

- تضطلّع الروابط القويّة بين البحث والتعليم والصناعة على المستوى الوطني بدورٍ مهمّ في جذب استثماراتٍ أجنبيّةٍ ذات قيمةٍ مضافةٍ أعلى من الشركات متعدّدة الجنسيات وفي تمكين التعاون الدولي (World Bank, 2020[5]) .

وفي نفس الصدد، من شأن الدور المركزيّ الذي يضطلّع به **البحث والتطوير في إيجاد الحلول التقنيّة والعلميّة في المجالات الرئيسيّة من أجل التخفيف من الآثار السلبيّة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا أن يعطي زخمًا لزيادة الدعم السياسي للبحوث** وتلبية الحاجة إلى التعاون الإقليمي. ويمكن أن يؤدّي ما سبق إلى زيادةٍ كبيرةٍ في الاستثمار العامّ في الجامعات ومؤسّسات البحث العامّة. وعلى صعيد البحوث المتعلّقة بالصحّة بشكلٍ خاصّ، فبمقدورها الاستفادة من هذه الاستثمارات، لا سيّما تلك التي تهدف إلى الاستعداد للأوبئة في المستقبل. أمّا القطاعات أو المجالات التكنولوجيّة الأخرى (مثل الثورة الصناعيّة الرابعة والذكاء الاصطناعي) فيُنظَر إليها باعتبارها استراتيجيّةً لتحديث الصناعة التحويليّة والخدمات وتحسين التأهّب للصدمات والتحدّيات المستقبليّة مثل تغيّر المناخ، خاصّةً وأنّ البحث في المجالات الرئيسيّة يُعدُّ ركيزةً أساسيّةً للنموّ الاقتصاديّ المستدام والتصدّي لبعض أكبر التحدّيات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة (Borowiecki et al., 2019[6]). بموجب أهداف خطّة التنمية المستدامة لعام 2030، التزمت البلدان "ببناء بنيةٍ تحتيّةٍ مرنةٍ وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتشجيع الابتكار". على وجه الخصوص، يدعو الهدف 9.5 من أهداف التنمية المستدامة إلى "تشجيع الابتكار وتحقيق زيادةٍ كبيرةٍ في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير، بالإضافة زيادة إنفاق القطاعين العامّ والخاصّ على البحث والتطوير التجريبي". ولعلّ أفضل مثالٍ لإثبات الصلة بين البحث والتطوير النابض بالحياة من جهة والتقدّم من جهةٍ أخرى هو المبادرات العالميّة التعاونيّة الهادفة إلى تطوير لقاحٍ فعّالٍ وعلاجاتٍ لفيروس كورونا والتي ظهرت في عاميّ 2020 و2021. إنّ السرعة المذهلة التي طوّرت بها الشركات العالميّة اللقاحات ترجع إلى سنواتٍ من الإنفاق العامّ على البحث، والبنى التحتيّة والشبكات البحثيّة العالميّة القائمة، ومنصّات التكنولوجيا الجديدة. إلّا أنّ التوزيع غير العادل لهذه الفوائد يذكّرنا بأنّ المصالح الوطنيّة يمكن أن تُقوّض التعاون بين البلدان. كما يشير إلى الحاجة إلى بناء القدرات للبحث والتكنولوجيا في البلدان متوسّطة الدخل والبلدان النامية، ويؤكّد على الدور الذي يجب أن تضطلّع به الجهات الفاعلة متعدّدة الأطراف (مثل المنظّمات الحكوميّة الدولية، والمصارف الإنمائيّة متعدّدة الأطراف، والمساعدة الإنمائيّة الرسميّة) في تعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا والابتكار على الصعيد العالمي (OECD, 2021[1]).

من ناحية التعاون، يتطلّب التكامل الإقليميّ في البحث والتعليم العالي شروطًا مسبقةً على المستوى الوطني (OECD, 2021[4]). فتحتاج البلدان إلى الاستثمار في قدراتها العلميّة والتكنولوجيّة الوطنيّة بُغيَة أن تتمكّن من استيعاب التقنيّات الناتجة عن التعاون مع الهياكل الأجنبيّة.

في هذا الصدد، تَبيَّنَ من خلال دراسة النتائج الإقليميّة أنّ في ظلّ ارتفاع نسبة الناتج المحلّي الإجمالي العالمي المستثمر في البحث والتطوير من 1.62٪ في عام 2010 إلى 1.72٪ في عام 2018، أصبحت المناطق غير متجانسةٍ بشكلٍ متزايدٍ من حيث الإنفاق. ومن المُفيد الالتفات إلى أنّ منطقة الشرق

[1] في هذا الفصل، تشير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط، متى توفّرت البيانات. وتشمل هذه الدول: الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، والأراضي الفلسطينيّة، وتونس. ويُشير مصطلح "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة"، إلى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تشمل الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط.

الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة تنفق من ناتجها المحلّي الإجمالي على البحث والتطوير أقلّ من المتوسط العالمي ومتوسّط الاقتصادات الغربيّة البالغ 2.5٪ (أوروبا الغربيّة وأمريكا الشماليّة) (UNESCO Institute for Statistics, 2021[7]).

كذلك، يُظهر عدد الباحثين لكلّ مليون نسمة تباينًا كبيرًا في العالم، لأنّه يتّبع نمطًا مشابهًا لنمط تطوّر الإنفاق على البحث والتطوير. في الواقع، يتمّ تخصيص جزءٍ كبيرٍ من نفقات البحث والتطوير لرواتب الباحثين وأجورهم. وعلى المستوى العالمي، يبلغ عدد الباحثين لكلّ مليون نسمة 1.198 (في عام 2017). كما أنّ متوسّط أوروبا وأمريكا الشمالية أعلى من المتوسّط العالمي حيث يبلغ متوسّط عدد الباحثين 3.707 باحث لكلّ مليون نسمة، في حين يبلغ متوسّط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة حوالى 1.000 باحث، مع مثالٍ مضادٍّ بارزٍ للغاية وهو: تونس التي يبلغ عدد الباحثين فيها 1.800 لكلّ مليون نسمة (الجدول 2.1).

الجدول 2.1. البحث والتطوير في بلدان مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

آخر سنة متوفّرة

البلد	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبةٍ مئويّةٍ من الناتج المحلّي الإجمالي	الإنفاق على البحث والتطوير في تعادل القوة الشرائيّة بالدولار الأمريكي	الإنفاق على البحث والتطوير حسب أداء القطاع	عدد الباحثين لكلّ مليون نسمة	النسبة المئويّة للباحثين والباحثات
الجزائر	٪0.6	2,595.7 مليون دولار أمريكي	-	919	٪65 ذكور ٪35 إناث
مصر	٪0.7	6,271.1 مليون دولار أمريكي	الأعمال 503,583.2 ألف دولار أمريكي الحكومة 2,263.1 مليون دولار أمريكي الجامعات 3,502.4 مليون دولار أمريكي القطاع الخاصّ غير الربحي 1,984.4 ألف دولار أمريكي	675	٪58 ذكور ٪42 إناث
الأردن	٪0.4	265,567.1 ألف دولار أمريكي	-	-	٪78 ذكور ٪23 إناث
المغرب	٪0.7	1,485.1 مليون دولار أمريكي	الأعمال 444,616.8 ألف دولار أمريكي الحكومة 342,571.0 ألف دولار أمريكي الجامعات 697,939.1 ألف دولار أمريكي	1,024	٪68 ذكور ٪32 إناث
تونس	٪0.7	756,067.2 ألف دولار أمريكي	الأعمال 139,872.8 ألف دولار أمريكي الحكومة 381,813.6 ألف دولار أمريكي الجامعات 234,380.8 ألف دولار أمريكي	1,814	٪46 ذكور ٪54 إناث

ملاحظة: تشير البيانات إلى آخر سنة متوفّرة: 2018، و2017، أو2016. إنّ البيانات الخاصّة بلبنان وموريتانيا والأراضي الفلسطينيّة غير متوفّرة. ويشمل موظّفو البحث والتطوير في وحدةٍ إحصائيّةٍ جميع الأشخاص العاملين مباشرةً في البحث والتطوير، سواء كانوا موظّفين من قبل الوحدة الإحصائيّة أو مساهمين خارجيّين منخرطين بالكامل في أنشطة البحث والتطوير للوحدة الإحصائيّة، بالإضافة إلى الجهات التي تقدّم خدماتٍ مباشرة لأنشطة البحث والتطوير (مثل مديري البحث والتطوير والمسؤولين والفنيّين والموظّفين الكتابيّين).

المصدر: (UNESCO Institute for Statistics, 2021[8])، http://uis.unesco.org/apps/visualisations/research-and-development-spending/

لذلك من الضروريّ أن لا تذعن بلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمحاولة تحويل دعمها الماليّ للبحث والتطوير إلى مشاريع تحفيز أخرى قصيرة الأمد، وأن تحرص ألّا يصبح البحث والتطوير القطاع المنسيّ في مرحلة الانتعاش بعد جائحة فيروس كورونا (World Bank, 2020[5]).

الوهلة الأولى، لا تعتبر مجالات البحث والتعليم العالي موضع تركيزٍ مباشرٍ لسياسات التكامل الإقليميّ التي تهدف إلى تقليل الانقسامات وحواجز السوق أمام التجارة والتبادل (OECD, 2021[4]). في هذا السياق، لا بدّ من الإضاءة على أنّ المستويات المتزايدة للدين العام في جميع أنحاء العالم يمكن أن تؤدّي إلى تقليل التمويل للجامعات والمؤسّسات البحثية العامّة. فقد أظهرت التجربة المستمدّة من الأزمة الماليّة العالميّة في الفترة الممتدّة من 2008 إلى 2009 أنّ الانخفاض في مستويات تمويل البحث والتطوير ألحق الضرر بقدرات الابتكار في البلدان وفاقم من خطر هجرة الأدمغة للباحثين، بما في ذلك في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (OECD, 2021[9]). ومع ذلك، تميل التطوّرات الأخيرة التي طرأت على ديناميكيّات أزمة فيروس كورونا إلى إبعاد الوضع الحالي عن الوضع في عام 2008 (OECD, 2021[9]). في الواقع، **لقد أوجد الوباء طلبًا غير مسبوق في عددٍ من قطاعات البحث والتطوير، لا سيّما على صعيد الأدوات الرقميّة وخدمات الصحّة الرقميّة**، بينما تضرّرت القطاعات الأخرى (مثل السيّارات والفضاء الجويّ) بشدّة، ممّا يشير إلى ديناميكيةٍ غير متجانسةٍ للغاية بين القطاعات، الأمر الذي لا ينطبق على الأزمات السابقة (Paunov and Planes-Satorra, 2021[10]).

علاوةً على ذلك، أظهر مؤشّرٌ أوّليٌّ يُبيّن أداء البحث والتطوير في قطاع الأعمال في دول منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة خلال أزمة فيروس كورونا أنّ الاستثمار استمرّ في النموّ في الدول الأعضاء في منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة في عام 2020، لكن بمعدّلٍ أقل بكثير ممّا كان عليه في عام

2019 ومع وجود اختلافاتٍ كبيرة بين القطاعات. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة طوّرت هذا المؤشّر في الربع الأوّل من عام 2021. لقد حقّقت كلّ من تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات وصناعات علوم الحياة أداءً جيّدًا في عام 2020، ولكنّ الأداء لم يكن جيّدًا على صعيد صناعاتٍ أخرى مثل معدّات النقل (OECD, 2021[11]). إذا تمّ تأكيد ما سبق من خلال البيانات الرسميّة، فستكون هذه أوّل أزمةٍ اقتصاديّةٍ عالميّةٍ في تاريخ منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة البالغ 60 عامًا، التي لم تنخفض خلالها نفقات البحث والتطوير على المستوى الإجمالي. وبطبيعة الحال، يمثّل الأمر توجّهًا مطمئنًا يمكن لبلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاستفادة منه، مع الأخذ بعين الاعتبار ما توصّلت إليه الدراسات ومفاده أنّ الاستثمارات في البحث والتطوير تولد حوالى ضعف المبلغ المستثمر في المقابل (UNESCO Institute for Statistics, 2021[7]).

يتركّز البحث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة على المحور الجنوبي-الشمالي. مع الحفاظ على هذا المحور، يمكن لبلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تواصل البحث في التكامل الإقليمي، وهو الأكثر ملاءمةً لتلبية احتياجاتها الخاصّة. وفي الوقت الحالي، يجري تنظيم معظم مجالات التعاون العلمي حول العلوم الفيزيائيّة والكيمياء بالإضافة إلى علوم الحياة، وهي مجالاتٌ مهمّةٌ للتنمية الصناعيّة. أمّا التعاون العلميّ في مجال العلوم البيئيّة فيُعتَبر أضعف في بلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط في الجنوب، ومع ذلك هناك طلبٌ متزايدٌ على التعاون البحثيّ في هذا المجال، لا سيّما في ظلّ التأثير الإقليميّ المحتمل لتغيّر المناخ على أنظمة المياه والغذاء والزراعة في المنطقة. يمكن أن تأخذ المشاركة في التعاون البحثيّ الدولي عدّة أشكال تتنوّع بين البرامج الثنائيّة والبرامج التعاوُنِيَّة الدوليّة. وبالإضافة إلى تقاسم التكاليف وتحسين جودة البحث العلمي والتدريب، تُعَدُّ برامج البحث الدوليّة وسيلةً لتوجيه البحث نحو المشكلات الشائعة (OECD, 2021[5]).

الاعتبارات السياساتية

في سبيل مواصلة تعزيز التعاون في البحث في القطاعات الصناعيّة ذات الصلة والتصدّي للتحدّيات المشتركة، يمكن لبلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تأخذ في الحسبان الاعتبارات السياساتيّة المدرجة أدناه، مستندةً إلى جهود الاتّحاد من أجل المتوسّط الحاليّة الرامية إلى وضع جدول أعمالٍ إستراتيجيٍّ متجدّدٍ للتعليم العالي والتعاون الإقليمي في منطقة البحر الأبيض المتوسّط (UfM, 2019[12]).

- *إجراء المزيد من البحث المخصّص للاحتياجات المحدّدة للمناطق من خلال التعاون*، وذلك من أجل إيجاد حلولٍ للمشكلات الإقليميّة المشتركة. ومن المتوقّع في مجال العلوم البيئيّة بالتحديد أن يزداد الطلب على البحث بسبب تأثيرات تغيّر المناخ على أنظمة المياه والغذاء والزراعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة. علاوةً على ذلك، يمكن أن يساعد البحث في معالجة مسائل مهمّة أخرى، مثل زيادة عدد العمالة الماهرة وتحسين نوعيّتها وتعزيز التنويع الاقتصادي.
- *تشجيع المزيد من التكامل بين الجنوب والشمال في مجال البحث*. تُمكِّن المشاركة في التعاون البحثي الدولي البلدان من تقاسم التكاليف، وتحسين جودة البحث والتدريب، فضلًا عن معالجة المشكلات الشائعة بشكلٍ فعّال. ومع ذلك، يجب **تحديد الشروط المسبقة اللازمة على المستوى الوطني** من قبل دول الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتحتاج البلدان إلى الاستثمار في قدراتها العلميّة والتكنولوجيّة الوطنيّة حتى تتمكّن من استيعاب التقنيّات الناتجة عن التعاون مع مؤسّسات البحث الأجنبيّة.
- *ضمان استمرار تمويل البحث والتطوير في خضمّ مرحلة الانتعاش بعد جائحة فيروس كورونا*. أظهرت التجارب السابقة، على سبيل المثال الأزمة الماليّة لعام 2008-2009، أنّ الحفاظ على مستوى الإنفاق على البحث والتطوير أمرٌ بالغ الأهميّة لتجنّب إلحاق الضرر بقدرات الابتكار وكذلك المخاطرة بهجرة الأدمغة للباحثين.

التكنولوجيا الرقميّة في مجال التعليم العالي

لقد فتحت جائحة فيروس كورونا الباب لملايين الطلّاب أمام واقعٍ جديدٍ متمثّلٍ بالتعلّم عن بعد. ومع ذلك، لا تزال الأمور التي تنطوي على الوصول إلى الإنترنت، وعرض النطاق الترددي الكافي، والمصداقيّة تمثّل تحدّيًا للعديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة. ومقارنةً بالمناطق الأخرى، تتمتّع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأحد أدنى معدّلات الاشتراك في شبكات النطاق العريض الثابتة لكلّ 100 نسمة. يُعزى ذلك جزئيًّا إلى متوسّط حجم (وتركيبة) الأسر، الذي هو في المتوسّط أعلى من الدول الأعضاء في منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة. فضلًا عمّا سبق، من المُفيد الإشارة إلى أنّ معدّل استخدام الإنترنت من قبل سكّان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتراوح بشكلٍ عام بين 59٪ و79٪ مع استثناءٍ ملحوظٍ في موريتانيا (الشكل 2.1).

الشكل 2.1. الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

النسبة المئويّة للسكّان وفقًا لآخر سنة متوفّرة

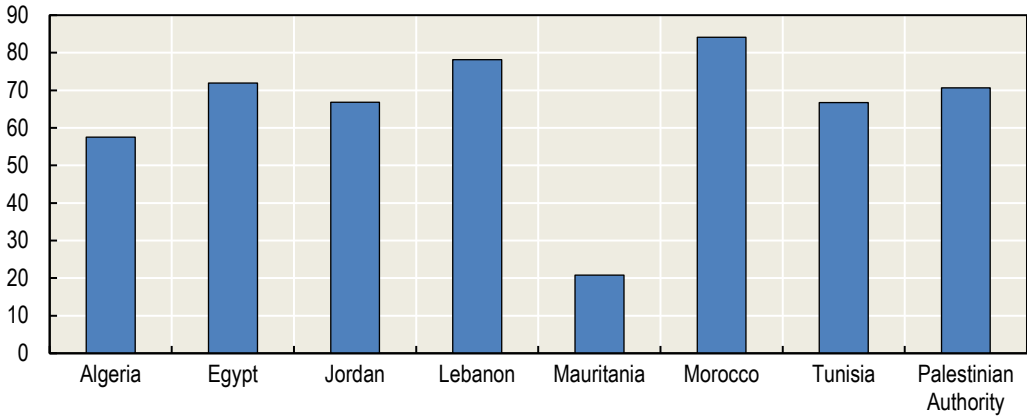

ملاحظة: تعود البيانات الخاصّة بالأردن ولبنان وموريتانيا إلى عام 2017، وتلك الخاصّة بالجزائر وتونس والأراضي الفلسطينيّة إلى عام 2019، أمّا البيانات الخاصّة بمصر والمغرب فتعود إلى عام 2020.
المصدر: البنك الدولي، مؤشّرات التنمية العالميّة، 2021، https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

غالبًا ما يتمّ استخدام الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول وبمعدّلٍ أقلّ بكثير عن طريق شبكة النطاق العريض الثابت. في الواقع، لا يوجد أيّ بلدٍ في المنطقة، باستثناء تونس، لديه أكثر من 10 اشتراكات في شبكة النطاق العريض الثابت لكلّ 100 نسمة، ويتّضح أنّ هذا الرقم أقلّ بكثير من الأرقام الخاصّة ببلدان منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة ودول الاتّحاد الأوروبي الـ 27 (الشكل 2.2).وتشير تقديرات الاتّحاد الدولي للاتّصالات إلى أنّ مستوى انتشار شبكة النطاق العريض الثابت بلغ 8,1 اشتراكات لكلّ 100 نسمة في المنطقة ككلّ في عام 2020، أي حوالى نصف المتوسّط العالمي البالغ 15,2 اشتراك لكلّ 100 نسمة [2].

وعلى العكس من ذلك، يستخدم سكّان المنطقة شبكات الإنترنت عبر الهاتف المحمول. واللافت أن لدى بعض البلدان، مثل المغرب وتونس، اشتراكات في الخدمة الخلويّة المتنقّلة أكثر من دول منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة. وفي البلدان التي يكثر فيها انقطاع التيّار الكهربائي ويكون النطاق الترددّي منخفضًا، يمكن أن يكون التدريس والتعلم عبر الإنترنت أقلّ فعاليّة. وبسبب الانقطاع المتكرّر للتيّار الكهربائيّ، يخسر الطلّاب في بعض أعضاء الاتّحاد من أجل المتوسّط ما معدّله 10 دقائق من وقت كلّ حصّة، مما يجعل من التعلم تحدّيًا (Jawabreh, 2020[13]).

[2] تُعتَبَر شبكة النطاق العريض الثابتة أكثر استقرارًا وأسرع من الجيل الرابع (4G) (لم يتمّ اعتماد الجيل الخامس (5G) بعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أو اعتُمِد بشكلٍ هامشيّ). وفي بعض الاقتصادات الناشئة مثل الهند، لا تعمل الألياف الضوئيّة في أراضيها و99% من الإنترنت يعمل بتقنيّة الجيل الرابع (4G) والجيل الخامس (5G).

الشكل 2.2. الاشتراكات في شبكة النطاق العريض الثابتة والهواتف الخليويّة المحمولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

2019 و2020

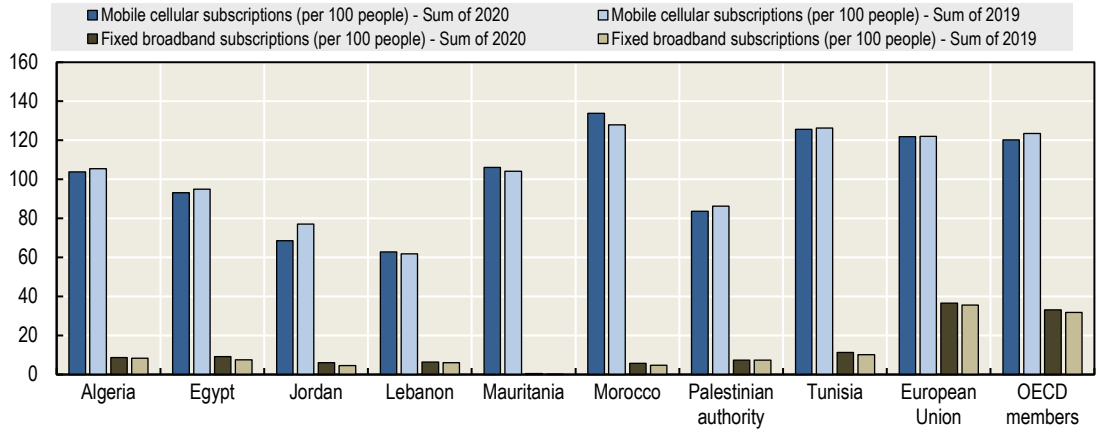

المصدر: البنك الدولي، مؤشّرات التنمية العالميّة، 2021، https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

في ذروة أزمة فيروس كورونا، انعكست أوجه عدم المساواة المذكورة أعلاه في التفاوتات التي يشهدها مجال التعليم العالي. في هذا السياق، تتعرّض الفئات السكّانيّة الضعيفة والنساء لخطر مواجهة صعوباتٍ غير متكافئةٍ في الوصول إلى التعلّم القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، نظرًا لانخفاض مستويات الشمول الرقمي بشكلٍ عامّ لدى هذه الفئات، وكونها كانت أكثر عرضةً للطرد من الجامعات وأنظمة التدريب خلال جائحة فيروس كورونا (OECD, 2020[14]). من جهة، تشتمل الصعوبات أيضًا على محدوديّة الأجهزة الحاسوبيّة مثل الأجهزة اللوحيّة، وأجهزة الكمبيوتر المحمولة التي يستطيع الطلّاب استخدامها في المنزل، بالإضافة إلى عدم امتلاك الطلّاب الأجهزة واستخدامهم هواتفهم المحمولة فقط خلال الحصص الدراسيّة عبر الإنترنت، والتوافر المحدود لمحتوى المواد الدراسيّة عبر الإنترنت، ومحدوديّة القدرة على النقل من صفٍّ إلى صف عبر الإنترنت (مثل العمل المخبري في الطبّ أو الكيمياء)، فضلًا عن غيرها من الصعوبات. ومن جهةٍ أخرى، تمثّلت التحدّيات الإضافيّة في المهارات الرقميّة والتربويّة المحدودة للمدرّسين، على سبيل المثال مهارات التدريس عبر الإنترنت، وتقييم الطلاب، والتدريب المحدود في هذا المجال (World Bank, 2021[15]).

بصورةٍ عامّة، تنعكس الآثار الاقتصاديّة الناجمة عن الأوبئة بشكل غير متكافئٍ على معدّلات تسرّب النساء من المدارس في المناطق التي تبرز فيها أوجه عدم المساواة بين الجنسين (UNESCO, 2020[16]). ووفقَ دراسةٍ أُجريَت حول تفشّي فيروس إيبولا في غرب إفريقيا، أُجبرت الفتيات اللواتي أصيبت أمهّاتهن بالفيروس خلال الأزمة الصحّيّة على تولّي مسؤوليات تقديم الرعاية (Care, 2020[17])، الأمر الذي يمكن أن يكون قد أعاق إمكانيّة عودتهنّ إلى المدرسة والجامعة. ومن زاويةٍ أخرى، قد تتأثّر النتائج التعليميّة للفتيات بشكلٍ عام إذا طُلب منهنّ المساهمة في الأنشطة المنزليّة أكثر من الأولاد على حساب التعلّم في المنزل (OECD, 2020[14]).

كان لفيروس كورونا تأثيرٌ كبيرٌ على قدرة السكّان على تمويل الدراسات في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أنّ تمويل الجامعات على المحكّ. ومن المُرَجَّح أن يكون للجائحة والأزمة الاقتصاديّة التي تلتها تأثيرٌ كبيرٌ أيضًا على قطاع التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، بما في ذلك تمويله من قبل الحكومات والأسر الخاصّة والجهات المانحة.

قد تُضطرّ الحكومات إلى تقليل الاستثمارات في المدارس والجامعات لتعويض النفقات العامّة الكبيرة في قطاع الصحّة بشكلٍ رئيسيّ، على الرغم من وجود أمثلةٍ إيجابيّةٍ حول العالم لبلدانٍ وإن كانت غالبيّتها متقدّمة أقرّت بأهميّة التعليم العالي في حزم تدابير التحفيز الخاصّة بها. على سبيل المثال، وضعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة مشروع قانونٍ تحفيزيّ لتقديم حوالى 170 مليار دولار أمريكي للتعليم، منها 40 مليار دولار أمريكي مخصّصة للتعليم العالي (United States, 2021[18]). لم يتمّ حتّى الآن رصد هذا التوجّه في بلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، علمًا أنّ حكومات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت قبل الأزمة الصحّيّة العالميّة تستثمر بكثافةٍ في التعليم العالي، بمستوى مماثلٍ للمتوسّط العالميّ البالغ 4.5٪ من الناتج المحلّي الإجمالي (World Bank, 2021[19]). والجدير بالذكر أنّ بعض البلدان تجاوزت هذا المتوسّط: حيث أنفقت تونس أكثر من 20٪ من ميزانيّتها الوطنيّة على التعليم (6.6٪ من ناتجها المحلّي الإجمالي) (OECD, 2021[5]). كما زادت مصر بشكلٍ كبيرٍ من إنفاقها على التعليم (بما في ذلك التعليم العالي) في العقد الماضي واستمر ذلك خلال عاميّ 2020 و2021، مع زيادةٍ بنسبة 13٪ في مخصّصات التعليم والتعليم العالي والصحّة والبحث العلمي في ميزانيّتها لعام 2021. بناءً عليه، من المفترض أن تحصل هذه القطاعات الأربعة على 727.8 مليار جنيه مصري (40.2 مليار يورو) (Ministry of International Cooperation, 2020[21]).

وبالمثل، يميل الإنفاق الفرديّ على التعليم العالي في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتوافر عنها بيانات، إلى أن يكون أعلى منه في البلدان الصناعيّة وذلك من الناحية النسبيّة. وحتّى بعض البلدان على غرار تونس التي تواجه قيودًا ماليّة، تميل إلى الإنفاق بشكلٍ نسبيٍّ أكثر من دول منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (World Bank, 2021[20]). ومع ذلك، فإن هذا التوجّه غير متجانسٍ في جميع أنحاء المنطقة، حيث تنفق بلدان

مثل الأردن وموريتانيا بنسبةٍ أقلّ. ومن المهمّ أيضًا ملاحظة أنّ الجامعات لن تتأثّر جميعها بنفس الطريقة. فمن المرجّح أن تكون الجامعات الخاصّة المنتشرة في بلدان الاتحّاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكثر عرضةً للصدمة الاقتصاديّة بسبب انخفاض رسوم التعليم المُستلَمَة (World Bank, 2021[3]). أمّا انخفاض الدخل فسيجعل من الصعب على بعض العائلات تغطية تكاليف التعليم وعلى العديد من طلّاب جامعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تمويل دراستهم. وبالتالي، يمكن أن يؤدّي هذا الانخفاض المحتمل في الرسوم والمنح المُحصّلة إلى تفاقم وضع الجامعات، فتُضطرّ في نهاية المطاف أن تلجأ إلى تعيين موظّفين أقلّ أو حتّى تسريح عددٍ منهم، مما سيؤثّر على جودة التعليم المُقدَّم. من ناحيةٍ أخرى، تحافظ بعض الجامعات الخاصّة في المنطقة على استقرارها الماليّ من خلال التبرّعات الخاصّة والمنح التي تقدّمها غالبًا العائلات الثريّة أو المؤسّسات. ومع ذلك، قد يكون لأزمة فيروس كورونا تداعياتٌ على القدرة الماليّة للجهات المانحة و/أو تحثّها على إعادة النظر في تبرّعاتها.

ربما تكون جائحة فيروس كورونا قد قلّلت بشكلٍ كبيرٍ من العائدات المستقبليّة للطلاب والخرّيجين الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة. وتشير تقديرات منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة إلى أنّ انقطاع التعلّم بسبب الجائحة سوف يُترجم في انخفاض الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة 1.5٪ في جميع أنحاء العالم (OECD, 2021[21]). كما ستُترجم خسائر التعلّم للطلاب المتأثّرين بجائحة فيروس كورونا، في خسائر على المدى المتوسّط تطال الخبرة وفرص العمل وبالتالي الدخل. على الصعيد العالمي، من المُتَوقَّع أن يواجه متوسّط الطالب انخفاضًا بنسبة 2-8٪ في عائداتهم السنويّة المتوقّعة.

إذًا، يبدو من المحتمل أن تتبوّأ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة درجاتٍ مرتفعةٍ من حيث خسائر الدخل السنويّ للطلّاب. وفي هذا الصدد، تُشير تقديرات البنك الدولي إلى أنّ الخسائر لكل طالب سنويًّا تتراوح من 457 دولار أمريكي إلى 1.789 دولار أمريكي (Azevedo et al., 2020[22]). تفوق هذه الأرقام بكثيرٍ التقديرات الخاصّة بالمناطق الأخرى، مثل جنوب آسيا (من 116 دولار أمريكي إلى 319 دولار أمريكي)، أو أمريكا اللاتينيّة ومنطقة البحر الكاريبي (من 242 دولار أمريكي إلى 835 دولار أمريكي). أمّا بالنسبة للطلّاب الأردنيّين وحدهم، فيمكن أن يصل الانخفاض في متوسّط دخلهم السنوي في المستقبل إلى 8٪. كما يُمكن أن يصل هذا الانخفاض الناجم عن جائحة فيروس كورونا إلى 0.014 تريليون دولار أمريكي (World Bank, 2021[15]) لجميع الطلّاب الأردنيّين، إذا ما قيس من حيث خسارة القيمة الحاليّة للأرباح الاقتصاديّة المكتسبة على مدى العمر (مع الالتفات إلى متوسّط بقاء البالغين على قيد الحياة ومعدّلات المشاركة في القوى العاملة). وعلى الرغم ممّا ذُكر، لا بدّ من التأكيد على أنّ هذا التقدير لا يعكس سوى التأثير المتوقّع لخسائر التعلّم ولا يأخذ في الحسبان الآفاق المتدهورة لعمالة الشباب في أعقاب جائحة فيروس كورونا.

دفعت الجائحة المدارس إلى دمج التكنولوجيا الرقميّة في التدريس اليومي. على عكس العديد من القطاعات التي شهدت تغيّرًا عميقًا بسبب التقدّم التكنولوجيّ في العقود الأخيرة، حافظ قطاع التعليم إلى حدٍّ كبيرٍ على بنيةٍ تحتيّةٍ تقليديّةٍ تقوم على تقديم الخدمات بشكلٍ مباشر أي وجهًا لوجه، إلّا أنّ جائحة فيروس كورونا غيّرت هذا النموذج. يتمثّل أحد التغييرات التي من المرجّح أن يستمر بعد نهاية الجائحة، في الدمج المتزايد للتقنيّات الرقميّة في التعليم العالي (OECD, 2020[23]). في بداية الأزمة، تفاجأت الغالبيّة العظمى من الجامعات بتدابير الاحتواء، خصوصًا وأنّ نسبةً كبيرةً منها تفتقر إلى البنيّة التحتيّة والأدوات الرقميّة اللازمة لتقديم المواد الدراسيّة عن بعد. كان لا بدّ من تقديم بعض المواد الدراسيّة الأولى بوسائل بدائيّة، مع الاستفادة المكثّفة من الشبكات الاجتماعيّة وأنظمة المراسلة الحاسوبيّة الأخرى. وفي أعقاب الصدمة الأوّليّة، تمّ تطبيق التدريس المنظّم والفعّال في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على الصعيد العالميّ، يؤدّي نفس التحوّل نحو التكنولوجيا إلى ما يمكن وصفه بأنّه انتقالٌ حقيقيٌّ للتعليم العالي نحو الرقمنة سواءً في تصميم المواد الدراسيّة، أو التدريس، أو التقييم، أو تحليل التعلّم، والتخرج (OECD, 2021[21]).

بعد مرور عامٍ ونصفٍ على الأزمة، أضحى الطلّاب الحاليّون وكذلك المحتملون يطالبون بشكلٍ متزايدٍ بخياراتٍ أكثر مرونة للدراسة، تشمل خيارات التعلّم الإلكترونيّ والتعلّم بدوامٍ جزئيّ. على سبيل المثال، أطلقت مصر بالشراكة مع مايكروسوفت أوّل منصّةٍ رقميّةٍ لها على موقع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنّي لتمكين التعلّم عن بعد في جامعات البلد (Egypt, 2021[24]).[3]

قبل تفشّي وباء فيروس كورونا، تمّ تصوّر التعليم عن بعد كوسيلةٍ ثانويّةٍ للتدريس التقليديّ المباشر. وفي البلدان التي تضمّ جامعاتٍ ذات قدرّاتٍ لوجستيّةٍ عالية، يهدف تصميم هذا النمط من التعليم في المقام الأوّل إلى تعزيز وصول مجموعاتٍ محدّدة إلى التدريب (مثل مواصلة التعليم، وتعلّم الطلاب ذوي الإعاقة أو الذين يعيشون في مناطق نائية). أمّا في عددٍ من البلدان كالهند والصين، فقد تمّ اللجوء إلى التعلّم عن بعد للحدّ من عدم المساواة في الوصول إلى التعليم وإتاحة الفرصة لأكبر نسبةٍ ممكنةٍ من السكّان للتسجيل والاستفادة من نظام التعليم من المرحلة الابتدائيّة إلى التعليم العالي، لا سيّما عندما تكون البنية التحتيّة للجامعات ضعيفةً مثلًا أو عندما تتمتّع بقدرة استيعابٍ غير كافية. وفي الخلاصة، يمكن أن تستفيد بلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من كلا النهجين (World Bank / CMI, 2021[25]).

يمكن لرقمنة التعليم العالي وتأثير ذلك على التنقّل الدوليّ للطلّاب أن تخلق في نهاية المطاف فرصًا لمزيدٍ من التكامل على صعيد التعليم العالي في بلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. أدّت جائحة فيروس كورونا إلى إبطاء التنقّل الدوليّ للطلّاب بسبب الإغلاق المؤقّت للحدود وعدم التيقّن من الإجراءات الجديدة التي ممكن أن تُتَّخذ في المستقبل القريب في ما يتعلّق بعمليّات الإغلاق والإغلاق الشامل. إذًا، يمكن أن يرى طلّاب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الجامعات في البلدان القريبة خياراتٍ جديرةً بالاهتمام في السنوات القادمة، بشرط أن تكون جودة التدريس والبرامج الجامعيّة مناسبة.

من المعلوم أنّ الطلّاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة يتمتّعون بقدرةٍ على التنقّل تفوق المتوسّط العالمي. في حين يسافر 2.4٪ من الطلّاب في جميع أنحاء العالم إلى الخارج للدراسة، يرتفع هذا الرقم بالنسبة لطلّاب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليصل إلى 4.5٪. على سبيل

[3] والجدير بالذكر أن تطوير أساليب التدريس المبتكرة يتعلق أيضًا بالتعليم الابتدائي والثانوي. على سبيل المثال، اقترح المغرب بَثَّ الدروس على التلفزيون الوطني ووزّع أجهزةً لوحيّةً على الأطفال المستضعفين في المناطق الريفيّة.

المثال، ينتقل 19.6٪ من الطلّاب في موريتانيا إلى الخارج (UNESCO, 2021[26])، بينما في الأردن ولبنان، فتبلغ نسبة الطلاب الذين يختارون السفر إلى الخارج 8.3٪ و7.8٪ (OECD, 2021[4]). بالإضافة إلى ذلك، يمثّل الطلّاب الأجانب في هذين البلدين نِسَب 14.3٪ و9٪ على التوالي من إجمالي الطلّاب الملتحقين بالدراسة (المتوسّط في الأعوام 2016-2019).

من المرجّح أن تتغيّر الأرقام المذكورة أعلاه بشكلٍ كبير في فترة ما بعد جائحة فيروس كورونا. فقد أدّت الجائحة العالميّة إلى ظهور مفهوم التنقّل "في المنزل" ومحى التصوّر المسبق للتعليم عن بعد باعتباره إجراءً مؤقّتًا. في الواقع، يتمتّع التعلّم عن بعد بإمكاناتٍ قويّةٍ للتطوّر. ويبدو أنّ إتاحة التعلّم عن بعد للمتعلّمين الذين يعيشون خارج الحدود الوطنيّة هي أفضل طريقةٌ للتغلبِ ليس فقط على صعوبات السياق الحالي، ولكن أيضًا نقص الوصول إلى التعليم للأشخاص الذين لا يمتلكون فرصةً للدراسة في الخارج. علاوةً على ماسبق، يمثّل التعلّم عن بعد أحد أساسيّات تدويل مؤسسّات التعليم العالي: فانطلاقًا من كونه يشكّل فرصةً لإبراز جودة التدريب المقدّم، يمكن اعتبار التعلّم عن بعد أداةً للترقية في الخارج. ومن هذا المنطلق، تتميّز دول الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بقدرتها على التفاخر بقربٍ ثقافيٍّ ولغويّ نسبيّ، لذلك تفضّل التبادل والتنقّل بين بلدان الجنوب.

حتّى الآن، وعلى عكس المناطق الأخرى في العالم التي تميل فيها المؤسّسات إلى إعطاء الأولويّة لمنظّماتٍ أخرى في نفس المجال الجغرافيّ، فضّلت معظم مؤسّسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطوير شراكاتٍ مع مؤسّساتٍ خارج المنطقة. في المغرب العربيّ، تعتبر الشراكتان القائمتان عبر البحر الأبيض المتوسّط من الاستثناءات، وهما: الجامعة الفرنسيّة التونسيّة لإفريقيا والبحر الأبيض المتوسّط، والجامعة الأورومتوسطية في فاس (World Bank / CMI, 2021[25]).

لقد نجحت الجائحة في إيجاد إمكاناتٍ للتعاون من أجل استيعاب التعليم إن كان داخل الإقليم أو على الأقلّ بين بلدان الجنوب. على سبيل المثال، تقوم العديد من الجامعات المصريّة بتوسيع نطاق انتشارها في إفريقيا من خلال توسيع عروضها المتعلّقة بتعزيز تطوير التعليم العالي والتعاون الإقليمي. مثلًا، ستقوم جامعة عين شمس في القاهرة بإنشاء فرعٍ لها في مدينة دار السلام في تنزانيا. كما تمّ التوقيع على اتفاقيّة إنشاء فرعٍ لجامعة طنطا المصريّة في مدينة جيبوتي (World Bank, 2021[3]). إذًا، يُعدُّ التكامل بين بلدان الجنوب فرصةً للاستكشاف، وخير دليلٍ على ذلك أنّ أفريقيا توفّر لبعض البلدان مثل المغرب أكبر تجمّعٍ للطلّاب الأجانب (UNESCO, 2021[27]).

ازدهرت الاستثمارات في الصناعة في مجال تكنولوجيا التعليم ومن شأنها أن تخلق فرص عمل.

تتمتّع المعرفة التي تولدها مؤسسّات التعليم والبحث بالقدرة على مساعدة الشركات المحلّيّة على الارتقاء بسلاسل القيمة وتنويع الإنتاج والوصول إلى أسواقٍ جديدةٍ (OECD, 2021[4]). ويُلاحظ في هذا الصدد أنّ تزايد اعتماد تطبيقات التكنولوجيا في التعليم العالي والطلب المتزايد على أدوات تخصيص التعليم ترافق مع الزيادة في الاستثمار. ووفقًا لتقريرٍ صادرٍ عن شركة جلوبال فينتشرز، في العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين، دخل قطاع تكنولوجيا التعليم، الذي يُقصد به الاستخدام المشترك لأجهزة الحاسوب والبرمجيّات والنظريّات والممارسات التعليميّة بهدف تسهيل التعلّم ومجال صناعته لدى الشركات التي تبتكر تقنيّاتٍ تعليميّة، بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي في استثمارات رأس المال ووصل إلى عامَ 2019 محقّقًا زيادةً بمعدّل 14 ضعف قدرها 7 مليار دولار أمريكي 2019 (Global Ventures, 2021[27]).

اجتذبت شركات تكنولوجيا التعليم أيضًا 8.3 مليار دولار أمريكي في تمويل استثمار رأس المال في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 (Holon IQ, 2021[28])، تمّ استثمار 30 مليون دولار أمريكي منها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة. قد يبدو هذا الرقم صغيرًا مقارنةً بالمبلغ الإجماليّ، لكنّه يتزايد بشكلٍ كبيرٍ عامًا بعد عام. وعلى وجه الخصوص، استقطبت شركة "أبواب" الناشئة الأردنيّة 2.4 مليون دولار أمريكي في عام 2019، وهي جولةٌ تُوصَفُ بأنّها واحدةٌ من أكبر المشاريع الأوّليّة التي طُرِحَت من قبل شركةٍ ناشئةٍ في المنطقة (Global Ventures, 2021[27]). بشكلٍ عام، بلغت قيمة القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة 250 مليار دولار أمريكي في عام 2020 ويمكن أن تصل إلى 404 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025. وهذا من شأنه أن يجعله يتجاوز بنسبة 5.4٪ سوق التعليم العالمي في العالم الذي يبلغ 7.3 تريليون دولار أمريكي.

يُمثّل هذا السوق إمكاناتٍ تجاريّةً ضخمةً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، نظرًا لأنّه على المستوى الإقليمي، لا تزال تكنولوجيا التعليم للتعليم العالي والتعلّم المستمرّ محدودةً للغاية، إذ تركّز معظم استثمارات الشركات الناشئة على التعليم من رياض الأطفال حتّى الثانويّة (من روضة الأطفال إلى الصف الثاني عشر، أي 17-18 سنة) والدروس الخصوصيّة التي تنتشر بشكلٍ كبير في المنطقة (Holon IQ, 2021[29]).

الاعتبارات السياساتية

في سبيل تقليص الفجوة الرقميّة وضمان المساواة في حصول الجميع على التعليم، يمكن لبلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تأخذ بعين الاعتبار التوصيات التالية:

- *إعادة تشكيل التعليم العالي من أجل تحقيق قدرةٍ على الصمود طويلة الأمد*. يشمل ذلك إدخال مناهج أكثر ابتكارًا في التعليم ونموذج أعمال مؤسسيّ أكثر مرونة. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، يمكن لبلدان الاتحّاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تزيد الاستثمار في الصناعة في مجال تكنولوجيا التعليم التي تشهد نموًّا وتتمتّع بإمكانيّاتٍ هائلةٍ قادرةٍ على تحويل قطاع التعليم.
- *تسريع الرقمنة في التعليم العالي*. بهدف تقليص الفجوة الرقميّة وتأمين التعليم للجميع، تحتاج البلدان إلى ضمان المساواة في الوصول إلى التقنيّات الرقميةّ في التعليم العالي. علاوةً على ذلك، يمكن من أجل ضمان الانتقال السلس إلى استخدام التقنيّات الرقميّة في التعليم العالي

بشكلٍ أكبر، تقديم الدورات التدريبيّة اللازمة للتأكّد من قدرة جميع المعلّمين على استخدام المنصّات التعاوُنيّة (الصوت والفيديو والويب) بشكلٍ صحيح، ويمكن تشجيع أساتذة الجامعات للحصول على شهاداتٍ في هذا المجال.

- *مواصلة تشجيع التكامل بين بلدان الجنوب في فرص التعليم والتعليم عن بعد*. من شأن هذه الخطوة أن تمكّن الجامعات في دول الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من توسيع نطاق الدورات التي تقدّمها وأن تُتيح مشاركة الطلّاب في دورات التعلّم عن بعد. علاوةً على ذلك، يمكن أن تمنح هذه الخطوة الطلّاب الذين لا يستطيعون السفر إلى الخارج حاليًّا لأسبابٍ ماليّة أو بسبب الجائحة، فرصة الدراسة في مؤسّسات إقليميّةٍ مختلفة.
- *تعزيز تبسيط المناهج الجامعيّة لمواكبة التحوّلات في سوق العمل*. قبل تفشي وباء فيروس كورونا، بقي الطلاب في التعليم لفترةٍ أطول لإعداد أنفسهم بشكلٍ أفضل من أجل دخول سوق العمل الذي يوفّر فرصًا محدودة. إلّا أنّ أزمة فيروس كورونا قد غيّرت هذا الوضع من خلال الحدّ من القدرة الماليّة لسكّان المنطقة لمتابعة دراسات أطول. لذلك من الضروريّ تكييف العرض التعليميّ مع احتياجات سوق العمل في المستقبل.

المراجع

ملاحظات

1 في هذا الفصل ، تشير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. وهذه الدول هي: الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس. عند استخدام مصطلح "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة" ، فإنه يشير إلى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم الاتحاد من أجل المتوسط والأعضاء غير الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

2 يُعتبر أن النطاق العريض الثابت أكثر استقرارًا وأسرع من 4) 4Gلم يتم تطبيق 5 Gبعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، أو بشكل هامشي .(في بعض الاقتصادات الناشئة مثل الهند، لا تعمل الألياف الضوئية عبر الإقليم و99٪ من الإنترنت يمر عبر 4G و 5G.

3 وتجدر الإشارة إلى أن تطوير أساليب التدريس المبتكرة يتعلق أيضًا بالتعليم الابتدائي والثانوي. على سبيل المثال، اقترح المغرب دروساً إذاعية على أجهزة التلفاز الوطنية ووزع أجهزة لوحية على الأطفال الضعفاء في المناطق الريفية.

References

Azevedo, J. et al. (2020), *Simulating the Potential Impacts of COVID-19 School Closures on Schooling and Learning Outcomes: A Set of Global Estimates*, World Bank, Washington, DC, https://doi.org/10.1596/1813-9450-9284. [23]

Borowiecki, M. et al. (2019), "Supporting research for sustainable development", *OECD Science, Technology and Industry Policy Papers*, No. 78, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/6c9b7be4-en. [7]

Care (2020), *Gender analysis: Prevention and response to Ebola Virus Disease in the Democratic Republic of Congo*, https://reliefweb.int/report/democratic-republic-congo/gender-analysis-prevention-and-response-ebola-virus-disease. [18]

Egypt, M. (2021), *Unified Portal for Egyptian Universities*, https://egypt-hub.edu.eg/. [25]

Global Ventures (2021), *EdTech in the Middle East and Africa : An overview*, https://globalventures.docsend.com/view/69wenuk7vsvn4qy5. [28]

Holon IQ (2021), *Global EdTech Funding 2021 - Half Year Update : $10B of EdTech investment in 1H 2021 through 568 EdTech Funding Rounds*, https://www.holoniq.com/notes/global-edtech-funding-2021-half-year-update/. [29]

Holon IQ (2021), *MENA EdTech. Accelerating innovation across the Middle East and North Africa.*, https://www.holoniq.com/notes/mena-edtech-accelerating-innovation-across-the-middle-east-and-north-africa/. [30]

Jawabreh, A. (2020), "Gaza's University Students Drop Out at an Accelerating Rate Due to the Pandemic."", *Al-Fanar*, https://www.al-fanarmedia.org/2020/10/gaza-university-students-drop-out-at-an-accelerating-rate-due-to-the-pandemic/. [14]

Ministry of International Cooperation (2020), *COVID-19 Response & Rebuild*, https://drive.google.com/file/d/1a2IaAE6Jw38WwgaNSfoguthv29qYUaon/view. [21]

OECD (2021), *Main Science and Technology Indicators: Highlights March 2021*, https://www.oecd.org/sti/msti-highlights-march-2021.pdf. [2]

OECD (2021), *OECD Main Science and Technology Indicators Highlights on R&D expenditure, March 2021 release*, https://www.oecd.org/sti/msti-highlights-march-2021.pdf. [12]

OECD (2021), *OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19) : How will COVID-19 reshape science, technology and innovation?*, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/how-will-covid-19-reshape-science-technology-and-innovation-2332334d/. [10]

OECD (2021), *OECD Science, Technology and Innovation Outlook 2021: Times of Crisis and Opportunity*, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/75f79015-en. [1]

OECD (2021), *Regional Integration in the Union for the Mediterranean: Progress Report*, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/325884b3-en. [5]

OECD (2021), *The State of Higher Education: One Year into the COVID-19 Pandemic*, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/83c41957-en. [4]

OECD (2020), *Digitalisation today: Benefits and risks for teaching and learning*, https://www.oecd.org/education/higher-education-policy/Digitalisation-today-webinar-key-messages.pdf. [24]

OECD (2020), *OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19) : COVID-19 crisis in the MENA region: impact on gender equality and policy responses*, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-in-the-mena-region-impact-on-gender-equality-and-policy-responses-ee4cd4f4/. [15]

Paunov, C. and S. Planes-Satorra (2021), "Science, technology and innovation in the time of COVID-19"*, OECD Science, Technology and Industry Policy Papers*, No. 99, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/234a00e5-en. [11]

UfM (2019), *A renewed strategic agenda for higher education regional cooperation in the Mediterranean*, https://ufmsecretariat.org/higher-education-cairo-2019/. [13]

UNESCO (2021), *Global Flow of Tertiary-Level Students*, http://uis.unesco.org/en/uis-student-flow. [27]

UNESCO (2020), *Covid-19 school closures around the world will hit girls hardest*, https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=134_134470-w95kmv8khl&title=COVID-19-crisis-in-the-MENA-region-impact-on-gender-equality-and-policy-responses. [17]

UNESCO Institute for Statistics (2021), *Global Investments in R&D Fact Sheet No. 59 June 2020*, http://uis.unesco.org/sites/default/files/documents/fs59-global-investments-rd-2020-en.pdf. [8]

UNESCO Institute for Statistics (2021), *How much your country invest in R&D*, http://uis.unesco.org/apps/visualisations/research-and-development-spending/. [9]

United States (2021), *American Rescue Plan 2021*, https://www.whitehouse.gov/american-rescue-plan/. [19]

World Bank (2021), *COVID-19 Coronavirus Response: Middle East and North Africa: Tertiary education*, https://thedocs.worldbank.org/en/doc/401131613571399876-0090022021/original/MENATEandCovidupdated.pdf. [3]

World Bank (2021), *Education Expenditure, Enrolment Dynamics and the Impact of COVID-19 on Learning in Jordan*, Washington, D.C. : World Bank Group., http://documents.worldbank.org/curated/en/410761619642824370/Education-Expenditure-Enrolment-Dynamics-and-the-Impact-of-COVID-19-on-Learning-in-Jordan. [16]

World Bank (2021), *Government expenditure on education, total (% of GDP) - Algeria, Jordan, Egypt, Lebanon, Mauritania, Morocco, Tunisia, West Bank and Gaza, OECD members*, https://data.worldbank.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS?locations=DZ-JO-EG-LB-MR-MA-TN-PS-OE. [22]

World Bank (2021), *World Development Indicators*, https://databank.worldbank.org/source/education-statistics-%5E-all-indicators. [20]

World Bank (2020), *Trading together: Reviving Middle East and North Africa Regional Integration in the Post Covid Era*, https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1639-0. [6]

World Bank / CMI (2021), *Internationalization of Tertiary Education in MENA*, https://www.cmimarseille.org/knowledge-library/1-pager-internationalization-tertiary-education-mena-report. [26]

ملاحظات:

1. في هذا الفصل، تشير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. وهذه الدول هي: الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس. عند استخدام مصطلح "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة" ، فإنه يشير إلى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم الاتحاد من أجل المتوسط والأعضاء غير الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

2. يعتبر أن النطاق العريض الثابت أكثر استقرارًا وأسرع من G4 (لم يتم تطبيق G5 بعد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أو بشكل هامشي). في بعض الاقتصادات الناشئة مثل الهند، لا تعمل الألياف الضوئية عبر الإقليم و99٪ من الإنترنت يمر عبر 4G و5G

3. والجدير بالذكر أن تطوير أساليب التدريس المبتكرة يتعلق أيضًا بالتعليم الابتدائي والثانوي. على سبيل المثال، اقترح المغرب دروساً إذاعية على أجهزة التلفاز الوطنية ووزع أجهزة لوحية على الأطفال الضعفاء في المناطق الريفية.

3 الشؤون الاجتماعيّة

أوضح جائحة COVID-19 العواقب المأساوية لضعف أنظمة الحماية الصحية والاجتماعية وكذلك سلاسل التوريد الهشة للسلع الأساسية ، ولا سيما الغذاء ، عندما تحدث أزمات حادة. يسلط هذا الفصل الضوء على كيف يمكن لنقاط الضعف الحالية في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تزيد من مخاطر الفقر الناجم عن الأزمات للعديد من الفئات الضعيفة ، ولا سيما العمال غير الرسميين والنساء والشباب. ويناقش حلول السياسات - بما في ذلك تعزيز النظام البيئي الرقمي - لتنفيذ نموذج النمو حيث تصبح الوظائف اللائقة وفرص العمل للجميع هي القاعدة في أسواق العمل في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الأفكار الرئيسيّة

- تَفشّي وباء فيروس كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سياقٍ يتّسم أصلًا بضعف أنظمة الحماية الصحّيّة والاجتماعيّة، وكذلك سلاسل التوريد للسلع الأساسيّة، لا سيّما الغذاء. وفي ظلّ وجود نسبةٍ كبيرةٍ من الفئات الضعيفة من السكّان، خاصّةً العمّال غير الرسميّين والنساء والشباب، تزيد مواطن الضعف الحاليّة من خطر أن يتسبّب الوباء في انتشار الفقر.
- لطالما اتّسمت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مرّ التاريخ بمستوياتٍ منخفضةٍ من الإنفاق على الحماية الاجتماعيّة، تتراوح في المتوسّط بين 2.5٪ و7.6٪ من الناتج المحلّي الإجمالي مقارنةً بمتوسّط منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة البالغ 20٪. وفي أعقاب تفشّي وباء فيروس كورونا، نفّذت الحكومات في المنطقة جولاتٍ متتاليةٍ لنشر تدابير الإغاثة والمساعدة الاجتماعيّة. ومع ذلك، تأثّرت المجتمعات الضعيفة بشكلٍ غير متكافئ.
- **أدّت الجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، وخلقت تأثيرًا مضاعفًا على أوجه الضعف الكامنة مسبقًا**. وفي هذا السياق، تشير توقّعات النموّ الأساسيّة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أنّ نسبة السكّان الذين يقلّ دخلهم عن 5.5 دولار أمريكي في اليوم يمكن أن تزيد من حوالي 174 مليون إلى 192 مليون بحلول نهاية عام 2021، ممّا قد يدفع 18 مليون شخص إلى ما دون عتبة الفقر.
- **فرضت الجائحة ضغوطًا غير مسبوقةٍ على سلاسل توريد الغذاء، مّما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائيّ وسوء التغذية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. في عام 2020، بلغ عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من إجمالي سكّان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي **12**٪، وهي نسبةٌ مرتفعةٌ للغاية نظرًا لأنّ عدد الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من إجمالي سكان العالم يبلغ 6٪.
- في العقود التي سبقت الأزمة، نجحت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إجراء تحسيناتٍ كبيرةٍ على صعيد تطوير البنية التحتيّة الصحّيّة والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية في كلّ من القطاعين الصحّي العام والخاص. ومع ذلك، **لم تكن الأنظمة الصحّيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مهيّأةً لمواجهة جائحةٍ عالميّة**.
- **كشفت الجائحة عن أهمّيّة البيانات الشاملة وأنظمة المعلومات الخاصّة بالمساعدة الاجتماعيّة**. وهنا لا بدّ من الإضاءة على أنّ البلدان التي استثمرت في أنظمة المعلومات الخاصّة بها تمكّنت من الاستفادة منها من أجل توسيع نطاق التغطية السريع والعالي لاستجابات الحماية الاجتماعيّة، في حين أدّى الافتقار إلى المعلومات إلى الحدّ من القدرة على الوصول إلى الفئات المهمّشة. وفي هذا السياق، أظهرت استجابات المساعدة واسعة النطاق محدوديّتها رغم أنّها نُفِّذت بسرعة، وقد تَبيَّن ذلك على سبيل المثال من خلال عدم مراعاة الاعتبارات الجنسيّة بدرجةٍ كافية. ونظرًا لأنّ جائحة فيروس كورونا قد سرّعت الانتقال نحو التحوّل الرقمي، لعبت التكنولوجيا دورًا مهمًّا في تعزيز حصول الفئات الضعيفة على الخدمات الاجتماعيّة.
- **تسجّل بطالة الشباب والنساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة أعلى المعدّلات في العالم**. في جنوب البحر الأبيض المتوسّط، تقلّ أعمار 70٪ من السكّان في سنّ العمل عن 30 عامًا - ومن المتوقّع أن تزداد هذه النسبة بشكلٍ كبير. وجرّاء أزمة فيروس كورونا، تشير التقديرات إلى أنّ أكثر من نصف الشباب في المنطقة انتقلوا إلى العمل في القطاع غير الرسمي. علاوةً على ذلك، كان التأثير على عمل الشابّات أشدّ وطأةً منه على الشباب. وقد حدث ذلك في سياقٍ بلغت فيه معدّلات بطالة الشابّات ضعف معدّل بطالة الشباب، ويرجع ذلك إلى العوائق القانونيّة والاجتماعيّة القائمة، فضلًا عن الافتقار إلى المهارات، كالمهارات الرقميّة التي تحدّ من قابليّة توظيف المرأة.
- ينبغي على حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تُعزّز نظامًا إيكولوجيًّا رقميًّا كفيلً بأن يُتيح فرص عملٍ وتعليم جديدة للشباب والنساء، فضلًا عن تبنّي ثقافة ريادة الأعمال وتنمية القطاع الخاص. ويجب أن يكون تمكين الشباب والنساء حجر الزاوية في الجهود المبذولة في مرحلة الانتعاش، وذلك من أجل تسخير مساهمة الشباب والأجيال القادمة بشكلٍ كاملٍ في بناء النمو المستدام، وهو نموذجٌ للنموّ الاقتصاديّ يتميّز بكون توفّر الوظائف وفرص العمل اللائقة للجميع في سوق العمل أمرٌ بديهيّ.

قبل أزمة فيروس كورونا، كانت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [1]تسجّل مستوياتٍ منخفضةً من الإنفاق على الحماية الاجتماعيّة، تتراوح في المتوسّط بين 2.5٪ و7.6٪ من الناتج المحلّي الإجمالي مقارنةً بمتوسّط منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة البالغ 20٪ (UN, 2020[1]). لقد أدّت الجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وخطر الوقوع في براثن الفقر. وفي هذا الخصوص، تشير توقّعات النموّ الأساسيّة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أنّ نسبة السكّان الذين يقلّ دخلهم عن 5.5 دولار أمريكي في اليوم يمكن أن تزيد من حوالى 174 مليون إلى 192 مليون بحلول نهاية عام 2021، ممّا قد يدفع 18 مليون شخص إلى ما دون عتبة الفقربسبب الجائحة (World Bank, 2021[2]).

ومن أجل مواجهة زيادة الفقر، سارعت الحكومات إلى اتّخاذ العديد من التدابير للحفاظ على اقتصاداتها وتوفير الحماية الاجتماعيّة استجابةً لارتفاع البطالة الناجمة عن القيود المفروضة على التنقّل والنشاط الاقتصادي. وفي هذا الإطار، نفّذت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جولاتٍ متتاليةً لنشر تدابير الإغاثة والحماية الاجتماعية، بما في ذلك المساعدة الاجتماعيّة والتأمين والتدابير الخاصّة بسوق العمل (OECD, 2020[3]). ومع ذلك، لم يكن بالإمكان الوصول إلى العديد من الفئات الضعيفة التي لا يُنظَر إليها رسميًّا إلّا بقدرٍ ضئيلٍ.

أوجه الضعف: أنظمة الحماية الصحّيّة والاجتماعيّة وسلاسل التوريد الغذائي

الأنظمة الصحّيّة غير المُهيّأة

في العقود التي سبقت الأزمة، نجحت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إجراء تحسيناتٍ كبيرةٍ على صعيد تطوير أنظمتها الصحّيّة. فتَحسَّنت البنية التحتيّة الصحّيّة والتكنولوجيا والموارد البشرية في قطاعيّ الصحّة العام والخاص، وأصبحت دول مثل مصر والأردن ولبنان وتونس مراكز طبّيّة إقليميّة. كما استحدثت هذه البلدان عينها تغطيةً صحّيّةً مجّانيّة أو منخفضة التكلفة. ومع ذلك، سلّطت أزمة فيروس كورونا الضوء على محدوديّة أنظمة الرعاية الصحّيّة في المنطقة، وكشفت عن هشاشتها، وشكّكت في فعاليّتها. والواقع أنّه على الرغم من التقدّم المحرز مؤخّرًا، لم يكن مستوى تهيّؤ المنطقة لمواجهة الجائحة العالميّة كافيًا. قبل انتشار الوباء، بلغ نصيب الفرد من الإنفاق على الصحّة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 520 دولار أمريكي في المتوسّط، مقارنةً بمتوسّط 4.885 دولار أمريكي حاليًّا في الدول الأعضاء لمنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة. علاوةً على ذلك، لا يزال يتعيّن تقديم الرعاية الصحّيّة في المنطقة إلى حدٍّ كبيرٍ من خلال المرافق الخاصّة التي يتوجّب دفع رسومٍ للاستفادة من خدماتها. ويبدو أنّ الإنفاق المنخفض في مجال الصحّة العامّة مقارنةً بقائمة الأجور في القطاع العامّ، قد حمّل الأفراد المزيد من الأعباء الماليّة للحصول على الرعاية الصحّيّة (World Bank, 2021[4]). وفي هذا الخصوص، لا بدّ من الإضاءة على النقص المستمرّ الملموس على صعيد العاملين في مجال الرعاية الصحّيّة، بالإضافة إلى الفجوة الكبيرة التي تشوب الاستثمار في الرعاية العلاجيّة على حساب الاستثمار في الرعاية الوقائيّة في جميع بلدان العالم (OECD, 2021[5]).

لم يكن التهيّؤ للتعامل مع الجائحة متجانسًا بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (OECD, 2020[5])، وقد تمّ قياسه أيضًا بواسطة مؤشّر الأمن الصحّي العالمي (الجدول 3.1). في عام 2019، سجّلت البلدان ذات الدخل المرتفع ما متوسّطه 51.9، بينما بلغ المتوسّط لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 36.2، وهو معدّلٌ أقل قليلًا من المتوسّط العالمي (40.2).

[1] في هذا الفصل، تشير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط، متى توفّرت البيانات. وتشمل هذه الدول: الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، والسلطة الفلسطينيّة، وتونس. أمّا مصطلح "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة" فيشير إلى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تشمل الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط.

الشكل 3.1. نصيب الفرد من الإنفاق على الصحّة في مناطق وبلدان مختارة، 2000-2018

بالدولار الأمريكي الحالي

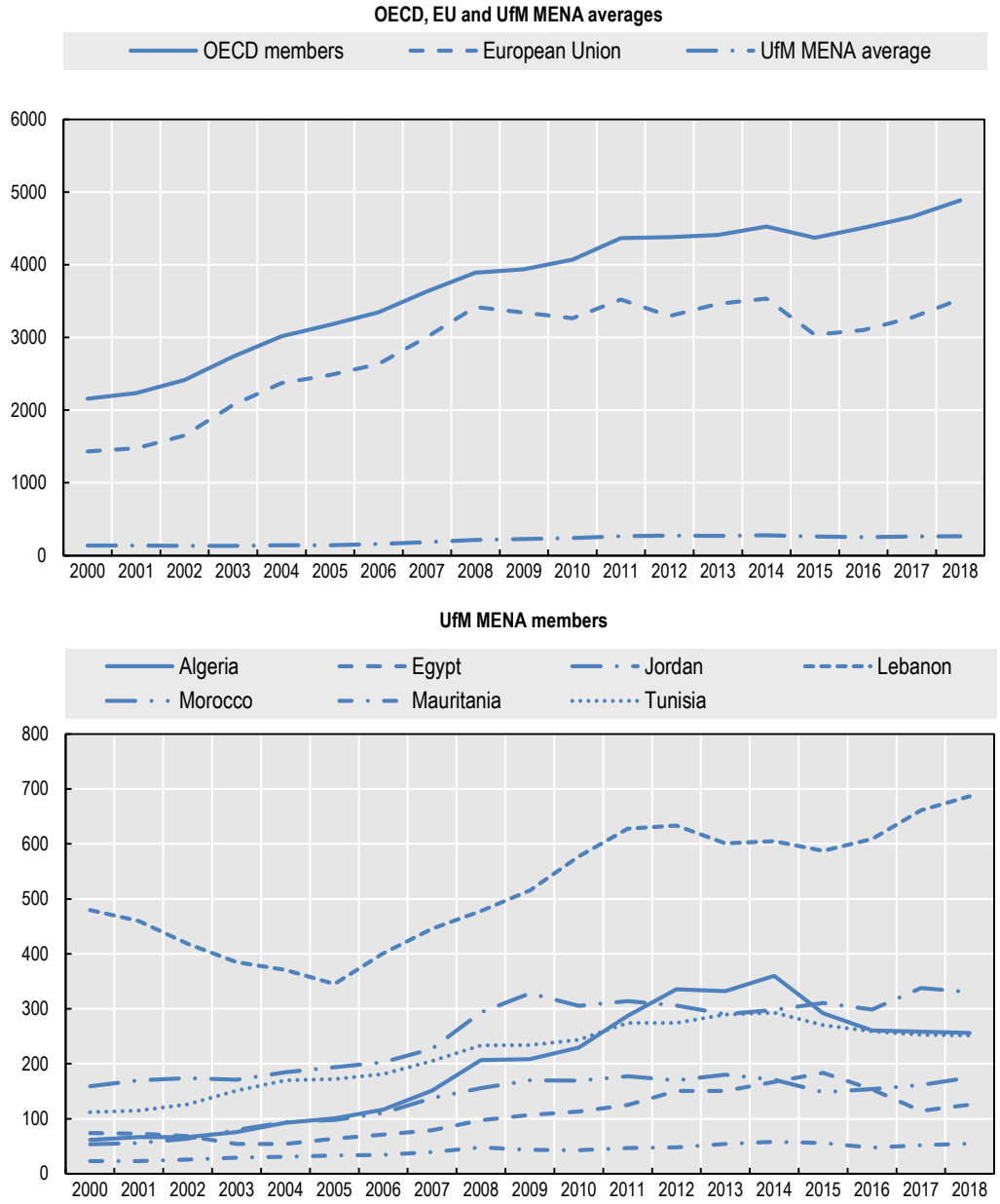

ملاحظة: إنّ البيانات الخاصّة بالأراضي الفلسطينيّة غير متوفّرة.

المصدر: مؤشّرات التنمية العالميّة، https://data.worldbank.org/indicator/SH.XPD.CHEX.PC.CD?end=2018&locations=OE-DZ-EG-JO-LB-MR-MA-TN-PS-EU&start=2000؛ قاعدة بيانات الإنفاق العالمي على الصحّة الخاصّة بمنظّمة الصحّة العالميّة 2021، https://apps.who.int/nha/database

الجدول 3.1. مؤشّر الأمن الصحّي العالمي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2019

تتراوح الدرجات من 0 إلى 100

	درجة المؤشّر	ترتيب الدولة /195	الفئة
الجزائر	23.4	173	الأقل تهيّؤ
مصر	39.9	87	مُهيّأة بشكلٍ أكبر
الأردن	42.1	80	مُهيّأة بشكلٍ أكبر
لبنان	43.1	73	مُهيّأة بشكلٍ أكبر
موريتانيا	27.5	157	الأقل تهيّؤ
المغرب	43.7	68	مُهيّأة بشكلٍ أكبر
تونس	33.7	122	مُهيّأة بشكلٍ أكبر

ملاحظة: يمثّل مؤشّر الأمن الصحّي العالمي تقييمًا شاملًا لقدرات الأمن الصحّي العالمي في 195 دولة. لكنّ البيانات الخاصّة بالأراضي الفلسطينيّة غير متوفّرة. إنّ الفئات القطريّة مقسّمة وفق: الأقل تهيّؤ، والمُهيّأة بشكلٍ أكبر، والأكثر تهيّؤ.
المصدر: مؤشّر الأمن الصحّي العالمي لعام 2019، https://www.ghsindex.org/about/

- على عكس العديد من البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، اتّبع الأردن نهجًا وقائيًّا لمواجهة الجائحة. حيث سارعت الدولة إلى اتّخاذ تدابير احتواءٍ صارمةٍ وتنفيذها قبل تسجيل عددٍ معيّنٍ من حالات الإصابة المؤكّدة بفيروس كورونا والوفيّات. في الوقت نفسه، أجرى الأردن أيضًا استثماراتٍ مهمّةً في البنية التحتيّة للرعاية الصحّيّة وزاد عدد العاملين في المجال الطبّي (Jensehaugen, 2020[15]).
- على صعيد أنظمة الرعاية الصحّيّة في اقتصادات الشرق الأوسط النامية مثل مصر ودول المغرب العربي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّها واجهت تحدّياتٍ مختلفةً وصعوباتٍ في الوقاية من الفيروس واكتشافه والتصدّي له. لقد استُنزفت الأنظمة وعانت من قلّة المرافق والمعدّات الطبّيّة، فضلًا عن نقص الموارد البشريّة اللازمة للتصدّي للجائحة. وقد انخفض عدد العاملين في المجال الطبّي والممرّضات والقابلات لكلّ 1.000 شخص ليصل إلى 0.72 في المغرب و0.79 في مصر، مقارنةً بـ 4.5 لكلّ 1.000 شخص، وهي النسبة الموصي بها من قبل منظّمة الصحّة العالميّة (World Bank, 2020[6]). علاوةً على ذلك، لقد حال التركّز الإقليميّ للمستشفيات ومرافق الرعاية الصحّيّة في المناطق الحضريّة دون حصول السكّان الذين يعيشون في المناطق الريفيّة و ضواحي المناطق الحضريّة على الرعاية الصحّيّة.
- في المناطق الهشّة مثل السلطة الفلسطينية، وإلى حدٍّ ما لبنان، افتقرت أنظمة الرعاية الصحّيّة إلى القدرة على التصدّي لتفشّي وباء فيروس كورونا بشكلٍ مناسب. فمن ناحية، تعتبر التدابير الوقائيّة غير فعّالةٍ بسبب عدم كفاية خدمات المياه والصرف الصحّي والنظافة العامّة، ومن ناحيةٍ أخرى، يجب موازنة الوضع الاقتصادي الهشّ للسكّان بين خطر الإصابة وعدم القدرة على كسب لقمة العيش (OECD, 2020[7]).

لقد ألقت الجائحة أيضًا بعبءٍ خاصٍّ على الخدمات المتعلّقة بصحّة الأم، والتي تشمل خدمات الرعاية السابقة للولادة، والرعاية عند الولادة، والرعاية ما بعد الولادة، حيث أبلغت العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن انخفاضٍ في هذه الخدمات (UNICEF, 2021[8]).

وأخيرًا، تفاقمت عوامل خطر الأزمة الاقتصاديّة المرتبطة عمومًا بمستوى عالٍ من الإجهاد أثناء الجائحة مثل انعدام الأمن المالي، في حين كانت عناصر الاستقرار، مثل الأمن الوظيفي أو الوصول إلى الخدمات الصحّيّة محدودةً بسبب تدابير الاحتواء المتتالية (OECD, 2021[9]). وتشير دراساتٌ أجرتها منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة إلى أنّ الصحّة النفسيّة للعاطلين عن العمل والذين يعانون من انعدام الأمن المالي أسوأ من حالة عامّة السكان في البلدان الأعضاء التي تتوفّر عنها بيانات. صحيحٌ أنّ هذه الحالة كانت سائدةً قبل جائحة فيروس كورونا، لكن يبدو أنّها تسارعت بعد تفشّيه (OECD, 2021[10]). وعلمًا أنّ البيانات الخاصّة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محدودة، أشارت دراسةٌ شملت أكثر من 6.000 مواطن في 18 دولة في المنطقة أنّ الحال كان مشابهًا فيها، حيث تسبّبت الجائحة في تدهور رفاهيّة جزءٍ من البالغين في المنطقة (Al Dhaheri et al., 2021[11]). كما خلُصت الدراسة عينها إلى أنّ الجائحة قد لفتت الانتباه إلى ضرورة نشر التوعية حول الصحّة النفسيّة، والتي تُرجمت بدورها إلى زيادة اليقظة بين المتخصّصين في الرعاية الصحّيّة لتحديد فئات السكّان المعرّضة للخطر واستهدافها، كونها تعدّ أكثر عرضةً لخطر الإصابة بأمراض الصحّة النفسيّة. وفي هذا الإطار، تَعزّز بشكلٍ كبير الوعي حول الروابط السببيّة القويّة بين السلامة النفسيّة للناس ومستوى المعيشة والخدمات الصحّيّة المرنة (OECD, 2021[10]).

أتت جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم أوجه عدم المساواة على الرغم من تدابير الحماية الاجتماعيّة المُتّخذة

لقد شملت تدابير الحماية الاجتماعيّة التي تمّ اتّخاذها للتّصدي للآثار الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، المساعدة الاجتماعيّة، والتأمين الاجتماعي، وبرامج سوق العمل. وقد استندت العديد من هذه التدابير على سياساتٍ واستراتيجيّاتٍ وبرامج الحماية الاجتماعيّة القائمة وتمّ توسيع نطاقها على هذا الأساس (IMF, 2021[12]), (OECD, 2020[7]). كما تمّ تحقيق الزيادة في التغطية إمّا عن طريق التوسّع الرأسيّ، حيث حصل المستفيدون

الحاليّون على مزايا إضافيّة، أو عن طريق التوسّع الأفقيّ الذي يتضمّن استهداف مستفيدين إضافيين خاصّةً ضمن الفئات السكّانيّة الأكثر هشاشةً والتي غالبًا ما يتمّ استبعادها من التغطية الاجتماعيّة.

ونظرًا للحاجة إلى التحرّك بسرعة، لم يتمّ تصميم العديد من الإجراءات لكنّها تميّزت بكونها سريعة التنفيذ وقد نجحت بالعمل بشكلٍ جيّدٍ نسبيًّا على المدى القصير. وعلى الرغم من وجود أدلّةٍ على التأثير الاجتماعيّ والاقتصاديّ للجائحة وعبئها على النساء، نجحت 18٪ فقط من استجابات الحماية الاجتماعيّة في العالم في مراعاة الاعتبارات الجنسيّة، أيّ تناول الأمن الاقتصادي للمرأة و/أو أعباء الرعاية المتزايد (UN Women and UNDP, 2021[13]). يسود الوضع نفسه عالميًّا، حيث تظهر البيانات الحديثة أنّ احتماليّة تلقّي النساء والفتيات الإغاثة اللازمة لمواجهة جائحة فيروس كورونا أقلّ منها لدى الرجال (UN Women, 2022[14]). ولكن على غرار هذا الوضع أيضًا، هناك فهم واضحٌ لضرورة تنفيذ التدابير ذات الأهداف المُحدّدة. وفي هذا الصدد، كانت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نشطةً للغاية في تخصيص حيّزٍ عادلٍ للإغاثة المراعية للاعتبارات الجنسيّة ضمن إجمالي التدابير المعتمدة (الجدول 3.2).

- وتُعكس مصر خير دليلٍ على المبادرات التي تراعي الاعتبارات الجنسيّة، حيث قام المجلس القومي للمرأة بمراجعة كافّة الإجراءات الحكوميّة الخاصّة بالمساواة بين الجنسين. وأصدر مؤخّرًا النسخة الثالثة من المؤشّر السياساتي لرصد التدابير والبرامج المنفّذة في سياق الجائحة (OECD, 2020[3])

الجدول 3.2. الاستجابات السياساتيّة لجائحة فيروس كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الدولة	جميع التدابير	مراعاة الاعتبارات الجنسيّة	الرعاية غير مدفوعة الأجر	العنف ضدّ المرأة	الأمن الاقتصادي للمرأة
الجزائر	9	2	1		1
مصر	48	25	4	12	9
الأردن	25	7	1	5	1
لبنان	16	7		5	2
موريتانيا	10	1			1
المغرب	22	9		5	4
الأراضي الفلسطينيّة	34	19	1	12	6
تونس	31	10		7	3

المصدر: (UN Women and UNDP, 2021[13])، https://data.undp.org/gendertracker/

صبّت الاستجابات ذات الأهداف المُحَدّدة جلّ تركيزها على التصدّي لزيادة العنف ضدّ المرأة. لا شكّ أنّ هذا الإجراء ضروريٌّ على المدى القصير، لكن من المهمّ أيضًا أن تظلّ اعتبارات المساواة بين الجنسين محوريّةً في إعادة بناء الاقتصاد على المدى المتوسّط إلى الطويل. حتّى الآن، لم يتمّ استهداف النساء اللواتي يواجهن التداعيات الاقتصاديّة للأزمة بشكلٍ خاصّ إلّا من خلال إجراءاتٍ قليلة (UN Women, 2022[14]). أمّا بالنسبة لسياسيات الإغاثة الطارئة للشركات الصغيرة فغالبيّتها لا تراعي تمامًا الجوانب الجنسانيّة لريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع ذلك، لا يخلو الأمر من الأمثلة التي تبيّن الممارسات الجيّدة على صعيد التدابير محدّدة الأهداف بشأن ريادة الأعمال النسائيّة، كالتحويلات النقديّة للنساء في مصر، والإجازة الخاصّة مدفوعة الأجر في الأراضي الفلسطينيّة. ولعلّه من المفيد التأكيد على الدعم الذي قدّمته الحكومات لرائدات الأعمال والذي غالبًا ما جاء على شكل برامج تدريبيّة نُفّذت عبر الإنترنت بمشاركة المنظّمات الدوليّة (مثل مصر والأردن) (IMF, 2021[12]).

كما تسبّبت الجائحة بعواقب وخيمة طالت ***اللاجئين والمشرّدين داخليًّا***، ومعظمهم من النساء (OECD, 2020[7]). تستضيف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حاليًّا أكبر عددٍ من السكّان المشردين في العالم، لا سيّما مصر ولبنان والأردن. وقد واجهت معظم اللاجئات صعوباتٍ مختلفة في الحصول على الخدمات الأساسيّة، وعانين من العنف والحرمان الاقتصادي. كما كانت الفتيات اللاجئات أكثر عرضةً للتسرّب من المدرسة بالإضافة إلى الاعتبارات الإنسانيّة البحتة.

لم تتصدَّ الاستجابات للأزمة بشكلٍ كاملٍ للصعوبات الاجتماعيّة التي تعاني منها ***الأعداد الكبيرة من العمّال غير الرسميّين***، علمًا أنّ بعض البلدان أدخلت تدابير محدّدة تستهدف العمّال غير الرسميّين، فعلى سبيل المثال:

- قدّمت مصر تعويضاتٍ نقديّةً لمرّةٍ واحدة (31.85 دولار أمريكي) للعمّال غير الرسميّين المسجّلين في قاعدة بيانات وزارة القوى العاملة المصريّة عبر مكاتب البريد (Ministry of International Cooperation, 2020[15]).
- تطرّقت الحكومة المغربيّة إلى القطاع غير الرسميّ من خلال إصدار دفعةٍ شهريّةٍ عبر الهاتف المحمول تتراوح بين 80 و120 دولار أمريكي اعتبارًا من نيسان/أبريل 2020 للأسر المستفيدة من نظام المساعدة الطبّيّة (راميد)، وهو تأمين صحّيٌّ مدعوم، بالإضافة إلى

الأشخاص الذين تأثّر دخلهم جرّاء قواعد الطوارئ الصحّيّة. ويمكن أيضًا للأسر غير المسجّلة في نظام المساعدة الطبّيّة (راميد)، لكن تعمل في القطاع غير الرسميّ وفقدت دخلها بفعل تدابير العزل الإجباريّة، التسجيل عبر الإنترنت لتلقّي الدعم النقديّ (OECD, 2020[16]) .

ومع ذلك، يُعرقل عدم وجود بياناتٍ شاملةٍ بشأن العمّال غير الرسميّين عمليةَ تطوير التدابير المناسبة. ومن المحتمل ألّا يتمكّن عددٌ كبيرٌ من الأشخاص الذين تأثّروا بشدّةٍ بجائحة فيروس كورونا من الاستفادة من الضمانات المعمول بها، ويرجع ذلك إلى أنّهم غير مدرجين في الملفّات الإداريّة للجهات المختصّة بالحماية الاجتماعيّة.

فرضت الجائحة ضغوطًا غير مسبوقةٍ على سلاسل توريد الغذاء، مما أدّى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (OECD, 2021[17]). لا شكّ يمثل انعدام الأمن الغذائيّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحدّيًا متزايدًا. وحتى قبل تفشّي وباء فيروس كورونا، أفادت تقديرات وكالات الأمم المتّحدة أنّ أكثر من 51 مليون من أصل 465 مليون شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة يعانون من نقص التغذية (UNICFEF, WFP, 2021[18]). ويتفاقم هذا الوضع نظرًا لأن بلدان المنطقة تُعَدُّ من بين أكبر البلدان المستوردة للأغذية في العالم.

بشكلٍ عام، شهدت الفترة الممتدّة بين تشرين الأوّل/ أكتوبر 2020 وكانون الثاني/يناير 2021، ارتفاعًا في عدد الأشخاص الذين يعانون من عدم كفاية استهلاك الغذاء في الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وموريتانيا السلطة الفلسطينيّة وتونس. فقد أوقفت بعض الدول تصدير بعض المنتجات الغذائيّة في عام 2020، على سبيل المثال أوقفت مصر تصدير الخضروات بجميع أنواعها لمدّة 6 أشهر من أجل زيادة الاحتياطي الغذائي الاستراتيجي لديها، كما حظرت الجزائر العديد من المنتجات الغذائيّة (IMF, 2021[8]). لكن من المحتمل أن تتحسّن الأوضاع بنهاية عام 2021، حيث يبدو أنّ نسبة الأشخاص الذين يعانون من عدم كفاية استهلاك الغذاء تتناقص باطرادٍ منذ آب/أغسطس 2021 (الجدول 3.3). ومع ذلك، لا تزال المستويات أعلى ممّا كانت عليه قبل الجائحة.

الجدول 3.3. انعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في خضمّ أزمة فيروس كورونا

	السكّان (بالمليون)	الأشخاص الذين يعانون من عدم كفاية استهلاك الغذاء (بالمليون) (تشرين الثاني/نوفمبر 2020)	الأشخاص الذين يعانون من عدم كفاية استهلاك الغذاء (بالمليون) (تشرين الثاني/نوفمبر 2021)	اتّجاهات الأمن الغذائي (الأشهر الثلاثة الماضية: من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2021)	نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب (2021)
الجزائر	42.2	5.34	4.0	انخفضت	69
مصر	98.4	10.64	10.9	انخفضت	55
الأردن	10.0	1.25	1.5	انخفضت	100
لبنان	6.8	0.94	1.3	انخفضت	93
موريتانيا	4.4	البيانات غير متوفّرة	0.9	لم تتغيّر	71
المغرب	36.0	5.24	4.1	انخفضت	50
الأراضي الفلسطينيّة	4.6	0.99	1.0	تزايدت	100
تونس	11.6	1.81	1.3	انخفضت	66

ملاحظة: تعكس اتّجاهات الأمن الغذائي الاتّجاه الذي لوحظ خلال الأشهر الثلاثة الماضية لجهة عدد الأشخاص الذين يعانون من عدم كفاية استهلاك الغذاء.
المصدر: برنامج الأغذية العالمي 2021 ، https://hungermap.wfp.org/

تُظهر بيانات منظّمة الأغذية والزراعة أنّ جائحة فيروس كورونا أثّرت على الأمن الغذائيّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حدٍّ كبير مقارنةً بسائر أنحاء العالم. والجدير بالذكر أنّ عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضدّ النساء والفتيات من المحتمل أن يساهم في هذه المشكلة. فقد زاد التفاوت بين الجنسين في الحصول على الغذاء في جميع أنحاء العالم بين عاميّ 2018 و2019 (FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, 2021[19]). ومن المتوقّع أن يزداد هذا التفاوت، نظرًا لأنّ جائحة فيروس كورونا والتدابير المُتَّخذة لاحتوائها تؤثّر سلبًا على الأمن الغذائي والتغذية بطرقٍ تختلف حسب الجنس (FAO, 2020[20]). وعلمًا أنّ هذه المشكلة عالميّة، إلّا أنّ مشكلة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (FAO, 2021[21]) ترجع بشكلٍ خاصٍّ إلى القيود المنهجيّة المفروضة على سلاسل توريد الغذاء في المنطقة.

الاعتبارات السياساتيّة

ينبغي تعزيز سلاسل التوريد من أجل بناء القدرة على الصمود والتصدّي لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة.

- *يجب أن يتمثّل التدخل الأوّل في التخفيف من مخاطر اعتماد المنطقة بشكلٍ كبيرٍ على الواردات الغذائيّة*، من ضمنها المخاطر المتعلّقة بتقلّب أسعار المواد الغذائيّة. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج المنطقة إلى التصدّي لخسائر الأغذية والتي هي على رأس سلسلة التوريد وذلك عن طريق

رفع كفاءة إجراءات استيراد المواد الغذائيّة وتخزينها (World Bank, 2021[22]). وفي هذا السياق، يمكن لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاستفادة من مثال مصر، حيث تعكف الدولة على تحديث إطار الرقابة على الواردات الغذائيّة. وفي التفاصيل، قامت الهيئة القوميّة لسلامة الغذاء المصريّة بإرساء سياسةٍ تنظيميّةٍ قائمةٍ على تقييم المخاطر. بناءً عليه، من غير المرجّح أن يتمّ إيقاف فئات المواد الغذائيّة التي لها تاريخ موثّق من مطابقة معايير السلامة الغذائيّة، لأخذ عيّنات منها من أجل الفحص عند وصولها إلى مصر، وبالتالي، من شأن هذه الخطوة أن تحدّ من مخاطر التأخّر وتدفع النظام بشكل عامّ إلى تسهيل تدفّق المنتجات الغذائيّة.

- *من شأن زيادة قدرة الإنتاج الزراعي المحلّي أن تكون محرّكًا للنموّ*، حتّى بالنسبة للفئات السكّانيّة الضعيفة (النساء والمهاجرون)، الذين يتمتّعون بتمثيل عالٍ في هذا القطاع من النشاط. كما ينبغي على المنطقة أن تستثمر في الممارسات والتقنيّات المتقدّمة التي تتكيّف مع تغيّر المناخ مثل الزراعة المائيّة، وأساليب الزراعة الحافظة للموارد، والاستخدام الآمن للمياه المُعالَجة. يجب أن تكون التكنولوجيا الرقميّة في قطاع الأغذية الزراعية في قلب جميع الاستراتيجيّات الخاصّة بإعادة الإعمار بعد جائحة فيروس كورونا. ويُعتبر ما سبق مهمًّا خاصّةً لجهة تطوير نماذج ماليّة جديدة تهدف إلى زيادة الاستثمار الخاصّ في مجال الزراعة إذا أعادت الحكومات النظر في سياسات الإنفاق العامّ وغيرها من السياسات ذات الصلة. كما تبرز الحاجة إلى إجراء تدخّلاتٍ إنمائيّةٍ لمساعدة المزارعين على اعتماد أنظمةٍ أكثر إنتاجيّة واستدامة وقادرة على الصمود في وجه موجات الجفاف والفيضانات والمخاطر الأخرى.

- *نظرًا للارتباط الواضح بين قضايا الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين*، يُعدُّ النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أمرًا ضروريًّا لتحقيق أهداف خطّة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك الأهداف المتعلّقة بالأمن الغذائي. ومن أجل توجيه التقدّم في هذا المجال، قرّرت لجنة الأمن الغذائي العالمي تحديد المبادئ التوجيهيّة الطوعيّة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية (FAO, 2021[23]). تهدف المبادئ التوجيهيّة للجنة الأمن الغذائي العالمي إلى مساعدة الحكومات وشركاء التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين، على تعزيز المساواة بين الجنسين في جهودهم الرامية إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية. وينبغي على الحكومات في الاتّحاد من أجل المتوسّط النظر في اتّباع التوصيات المذكورة من أجل تحسين قدرتها على الصمود على صعيد الغذاء بشكلٍ هيكليّ وفي إطارٍ سياساتيّ سليم.

تشكّل البيانات عنصرًا أساسيًّا، إذ أثبتت الجائحة الحاجة إلى أنظمة بياناتٍ موثوقةٍ لدعم عمليّة صنع القرار التي تتّسم بالشفافيّة والفعاليّة.

- **تحسين البيانات الخاصّة بالأنظمة الصحّيّة**. تبرز في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حاجةٌ ملحّةٌ من جهة لإصلاح أنظمة البيانات، باعتبارها جزءًا من عمليّة إصلاح الأنظمة الصحّيّة، ومن جهةٍ ثانيةٍ لتعزيز ثقافة انفتاح البيانات واستخدامها. ويتمثّل أحد الأمثلة على الاستخدام ذي الصلة للبيانات في القدرة على الفحص، وهو عنصرٌ حاسمٌ في المراقبة الصحّيّة وضروريٌّ للوقاية من الأمراض والاستجابة لها (de Walque, 2020[24]). في سياقٍ آخر، أبرزت أزمة فيروس كورونا أهمّيّة الصحة النفسيّة الجيّدة باعتبارها محرّكًا للانتعاش، كما سلّطت الضوء أيضًا على الفجوات القائمة في توجيه الدعم (OECD, 2021[10]). في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من الصعب تحديد نطاق الإجراءات اللازمة نظرًا لقلّة البيانات واسعة النطاق. وبالتالي، في حين يُعتبر اتّخاذ إجراءٍ حاسمٍ يرمي إلى الحدّ من تأثير فيروس كورونا على المرض النفسيّ أمرًا ضروريًّا لتحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام، إلّا أنّه نادرًا ما يخضع للقياس. لذلك يجب بذل المزيد من الجهود في سبيل تطوير المؤشّرات المطلوبة.
- **تحسين البيانات الخاصّة بالحماية الاجتماعيّة**. تمكّنت البلدان التي استثمرت في أنظمة المعلومات الخاصّة بها من الاستفادة منها من أجل توسيع نطاق التغطية السريعة والعالية لاستجابات الحماية الاجتماعيّة (SPACE, 2021[25]). لكنّ التغطية غير الكاملة لأنظمة المعلومات الحاليّة أدّت إلى الحدّ من القدرة على الوصول إلى بعض الفئات المهمّشة. لذلك، يُعتبر تعزيز أنظمة المعلومات أمرًا بالغ الأهمّيّة لبناء أنظمةٍ أفضل في المستقبل، وستبرز الحاجة إلى الاستثمار فيها على مدى السنوات القليلة المقبلة. ولعلّه من المفيد الالتفات إلى أنّ الفرصة سانحةٌ الآن لضمان تطوير أنظمة المعلومات الشاملة (GIZ, 2019[26]).
  - ينبغي على أعضاء الاتّحاد من أجل المتوسّط الذين أطلقوا برامج لاستخدام هذه الأنواع من الأدوات، مثل مصر والأردن وموريتانيا وتونس و الأراضي الفلسطينيّة ([17]ESCWA, 2019)، الاستفادة من الإنجازات المُحقّقة وتطويرها لتصبح أنظمةً أكثر تكاملًا.
  - سيتمّ إطلاق السجلّ الاجتماعيّ المُوحَّد المغربيّ في عام 2022، وسيعمل كبوّابة خدماتٍ واحدةٍ لجميع إدارات البلاد. ستُبادر الأسر بالتسجيل في السجلّ الاجتماعي الموحّد وتحديث بياناتها. وفي المقابل، ستقدّم الهيئة التي تدير هذا السجل بياناتٍ عن المستفيدين المؤهّلين إلى منفّذي البرامج الاجتماعيّة. ومن المُقرّر أن يعمل البرنامج جنبًا إلى جنب مع السجلّ الوطني للسكّان. كما ستكون أرقام التعريف الأساسيّة المقدّمة من السجلّ الوطني للسكّان الأساس لتسجيل المستفيدين المحتملين في السجلّ الاجتماعي الموحّد (Ministry of Culture, 2021[27]).
  - ونظرًا لأنّ جائحة فيروس كورونا قد سرّعت الانتقال نحو التحوّل الرقمي، فمن المحتمل أن يتحوّل الوصول إلى الخدمات الاجتماعيّة والمساعدة على المدى الطويل إلى التوثيق والتسجيل عن بُعد.
- *تعزيز المعرفة بالتأثير الناجم عن تدابير الإغاثة*. تتفاقم أوجه القصور في أنظمة البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب عدم كفاية المعرفة حول فعاليّة تدابير الإغاثة الاجتماعيّة بالنسبة للاقتصادات وللسكّان المستهدفين. في العديد من البلدان في كلّ من العالمين

المتقدّم والنامي، أقدمت الحكومات على اتّخاذ العديد من الإجراءات التنظيميّة الرامية إلى حماية السكّان من الجائحة بناءً على مبدأ "التجربة والخطأ". على سبيل المثال، على الرغم من قوّة الأدلة التي تشير إلى أنّ الحماية الاجتماعيّة أداةٌ فعّالةٌ للحدّ من الفقر، لا يزال هناك القليل من المؤشّرات حول أنواع الأدوات المناسبة التي تحقّق نتائج معيّنة للمجموعات المختلفة (ODI, 2020[28]). ومن الأدلّة التي تتّسم بكونها أكثر محدوديّةً أيضًا تلك المتعلّقة بكيفيّة استجابة النساء والرجال بشكلٍ مختلف للصدمات، وماهيّة المعلومات المتعلّقة باعتبارات الجنسين التي يجب جمعها لأغراض الإنذار المبكر، أو كيف يمكن لأنظمة معلومات الحماية الاجتماعيّة أن تولد معلوماتٍ لصنع القرار الشامل (SPACE, 2021[25]). إذًا، أضحى من الممكن الآن فقط إجراء تحليلٍ لاحقٍ شامل وذلك بعد النظر إلى كمّيّة التدابير التي تمّ اتّخاذها في جميع أنحاء العالم.

- *إصدار بيانات متعلّقة بالأزمات* مصنّفة حسب الجنس والعمر تتناول على حدٍّ سواء الحاجة إلى الدعم الاجتماعي والانتعاش الاقتصادي الموجّه وكذلك الصحّة (Gatti et al., 2021[29])، وذلك بهدف الابتعاد عن السياسات الاجتماعيّة المبنيّة على أساس الحجم الواحد الذي يناسب الجميع والتي لن تكون مستدامةً على المدى الطويل. لذلك، لا ينبغي على جميع المؤسّسات التي تجمع البيانات المتعلّقة بالأزمات توسيع نطاق عملها فحسب، بل عليها أيضًا أن تدمج منظور المساواة بين الجنسين إلى جانب عناصر الضعف الشاملة الأخرى كأوجه التباين بين المناطق الريفيّة والحضريّة. وفي هذا الإطار، حدّدت منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة مستويين مختلفين من العمل كأولويّات ينبغي العمل عليها، وهما توسيع نطاق جمع البيانات حول الموضوع ودمج البيانات المراعية لاعتبارات الجنسين.

- *يمكن تحقيق فهمٍ أفضل للاحتياجات وتقديم الإغاثة بشكلٍ عقلانيّ بفضل التقنيّات الرقميّة الجديدة* التي تضطّلع بدورٍ مهمّ في الاستجابة للأزمات. يجب أن يكون وصول الفئات الضعيفة إلى التكنولوجيا واستخدامها على درجةٍ خاصّةٍ من الأهمّيّة، حيث أنّ التقنيّات الرقميّة تساعد سلطات الدولة في الوصول إلى المجموعات التي تعيش في مناطق نائية وعادةً ما تكون مستبعدةً من برامج المساعدة الاجتماعيّة، وذلك من خلال اعتماد المحافظ الإلكترونيّة وتطبيقات الهاتف المحمول على سبيل المثال لتحويل الأموال.

- *من المهم الالتفات إلى الآثار طويلة الأمد للجائحة على الفئات الضعيفة من سكّان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا*. ينبغي على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على وجه الخصوص، التفكير في كيفيّة الاستفادة من الزخم الناشئ عن ضرورة تجاوز الأزمة، من أجل تبنّي تطلّعاتٍ طويلة الأمد حول كيفيّة إحراز تقدّمٍ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (لا سيّما الأهداف 1-5 و10). لا شكّ فاقمت أزمة جائحة فيروس كورونا ضعف بعض المجموعات، إلّا أنّ المبادرات المُتَّخذة الرامية إلى الانتعاش قد تمهّد الطريق نحو مستقبلٍ أفضل.

- *تحتاج بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تطوير أنظمة الرعاية الصحّيّة المرنة*، وذلك عن طريق مواصلة تدابير الاستثمار، وخلق فرص الابتكار، وتعزيز قطاع البحث والتطوير. وعلى هذا المنوال، يُعتبرُ تعزيز دور القطاع الخاصّ والنهوض بالشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ أمرًا أساسيًّا. في المغرب على سبيل المثال، مكّنت الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ والتي قامت بين وزارة الصناعة والعديد من شركات القطاع الخاصّ من إنتاج أسرّة وحدات العناية المركّزة محليًّا، وهي طريقةٌ تُسهّل الحصول عليها بدلًا من استيرادها من الخارج (OECD, 2020[7]). كذلك، يتّسم القطاع الخاصّ بأهمّيّةٍ خاصّةٍ في تقديم الخدمات في المناطق التي تواجه اضطراباتٍ سياسيةً ومدنيّة، حيث الخدمات الحكوميّة غير متوفّرةٍ أو مشبعة.

الفرص: الاقتصاد الرقمي والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب

أدّى التباطؤ الاقتصاديّ الناتج عن أزمة فيروس كورونا إلى تفاقم ضعف النساء والشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث كانت البطالة مرتفعةً أصلًا بشكلٍ خاصّ قبل الجائحة (الجدول 3.4).

الجدول 3.4. معدّل البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب العمر والجنس

		المجموع	الذكور	الإناث	
الجزائر	معدّل البطالة (٪)	13.6	10.8	26.2	2017
	الشباب (٪)	39.3	33.1	82.0	2017
مصر	معدّل البطالة (٪)	7.8	4.8	21.6	2019
	الشباب (٪)	19.2	12.2	49.3	2019
الأردن	معدّل البطالة (٪)	16.8	15.4	24.1	2019
	الشباب (٪)	37.3	34.8	49.4	2019
لبنان	معدّل البطالة (٪)	11.3	10	14.3	2019
	الشباب (٪)	23.4	24.5	21.4	2019
موريتانيا	معدّل البطالة (٪)	10.3	9.7	11.4	2017
	الشباب (٪)	21.1	18.8	24.9	2017
المغرب	معدّل البطالة (٪)	9.3	8.8	10.7	2016
	الشباب (٪)	22.2	22	22.8	2016
السلطة الفلسطينيّة	معدّل البطالة (٪)	25.9	22.5	40.1	2020
	الشباب (٪)	42.1	36.6	70.0	2020
تونس	معدّل البطالة (٪)	15.1	12.3	22.2	2019
	الشباب (٪)	34.9	33.8	37.2	2017

ملاحظة: أحدث البيانات المتاحة، تقديرات منظّمة العمل الدوليّة.
المصدر: إحصاءات منظّمة العمل الدوليّة، 2021، https://ilostat.ilo.org/data/country-profiles

من المُتوقّع أن يرتفع عدد الشباب بنسبة 40٪ ليصل إلى حوالى 600 مليون بحلول عام 2030 (Middle East Institute, 2019[30]). يعمل ما يصل إلى 80٪ من الشباب في المنطقة في القطاع غير الرسمي، ومن المرجّح أن يعملوا بموجب عقودٍ مؤقّتةٍ وعلى الأغلب في القطاعات التي تضرّرت بشدّةٍ من جرّاء الأزمة مثل قطاعي السفر والسياحة والمطاعم (OECD, 2021[31]).

تشير التقديرات إلى أنّ النساء في العالم العربيّ الكبير سيفقدن حوالى 700.000 وظيفة نتيجةً للجائحة (ESCWA, 2020[32]). مع الإشارة إلى أنّ آثار الجائحة على العاملين من الرجال والنساء مرهونةٌ بظروف عملهم والقطاع الذين يعملون فيه، والتي تختلف عادةً بين العمّال والعاملات (الشكل 3.2). ففي القطاع الخاصّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، تمثّل النساء نسبةً كبيرةً من القوى العاملة في القطاعات الدنيا في مجال الصناعة التحويليّة، والتي تأثّرت بشدّةٍ بالاضطّرابات الناجمة عن الصدمات في العرض والطلب.

- في تونس، تعمل 26٪ من النساء في قطاع الصناعات التحويليّة، حيث أنّهن ممثّلاتٌ تمثيلًا زائدًا في القطاعات التي تتطلّب مهاراتٍ قليلةً وذات الأجور المنخفضة، مثل قطاع النسيج (OECD, 2020[3]) الذي توقّف بشكلٍ كامل لعدة أشهر أثناء تفشّي الوباء.
- إنّ النساء أكثر عرضة لشغل وظائف غير آمنة بدوامٍ جزئيّ: تُقدّر البيانات أنّ 47٪ و48٪ من النساء يشغلن وظائف بدوام جزئي في أسواق العمل مثل المغرب والأراضي الفلسطينيّة على التوالي (ILO, 2020[33]) .
- تعمل حوالى 62٪ من جميع العاملات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في القطاع غير الرسمي (وفقًا لبيانات منظّمة العمل الدوليّة (OECD, 2020[3]).

الشكل 3.2. العمالة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2018

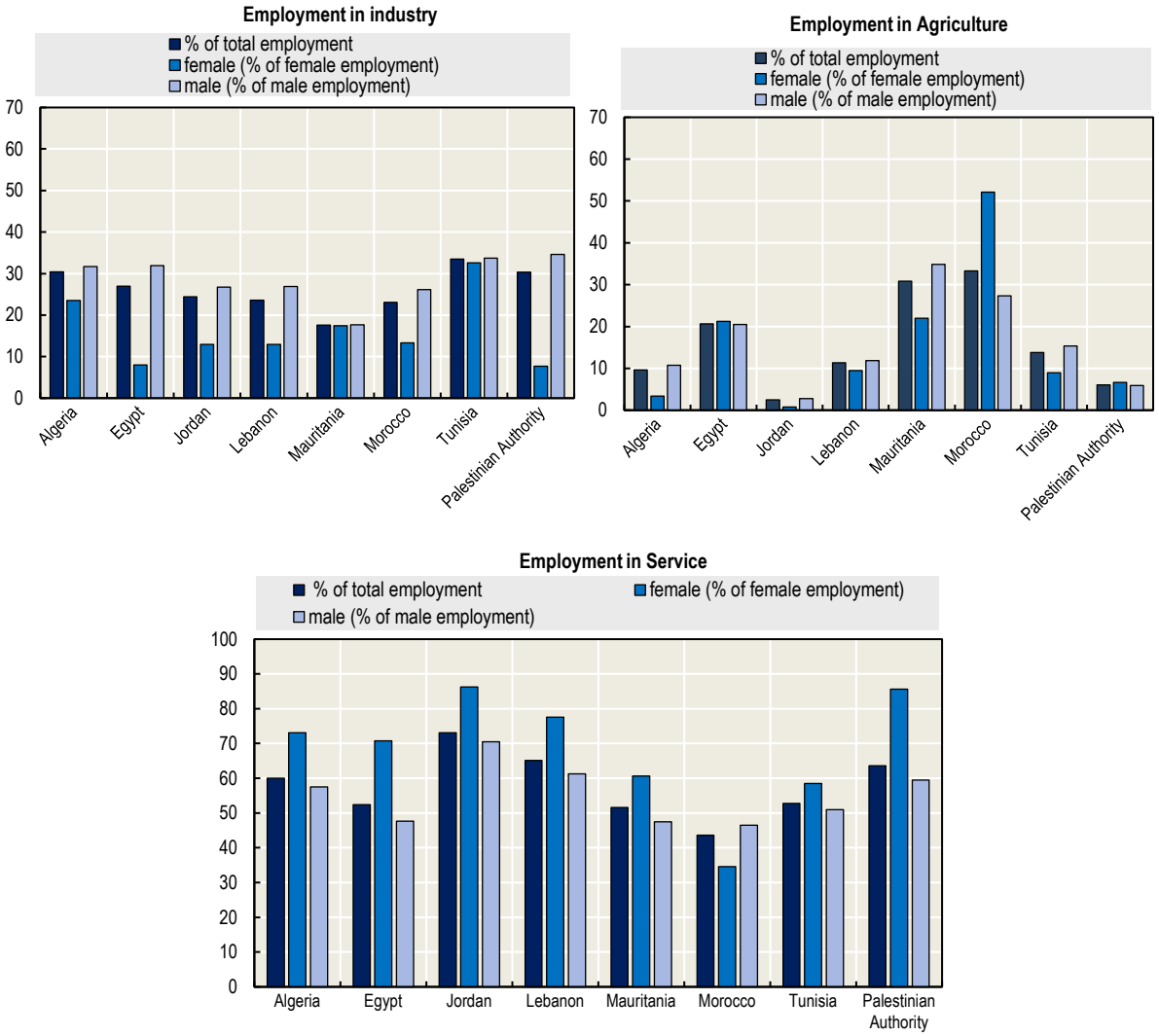

ملاحظة: تمثّل هذه المعطيات تقديرًا نموذجيًّا لمنظّمة العمل الدوليّة. وتعتبر هذه السلسلة جزءًا من تقديرات منظّمة العمل الدوليّة وهي منسّقة لضمان إمكانيّة المقارنة عبر البلدان ومع مرور الوقت، من خلال احتساب الاختلافات في مصدر البيانات ونطاق التغطية والمنهجيّة والعوامل الأخرى الخاصّة بالبلد. تستند التقديرات بشكلٍ أساسيّ إلى الدراسات الاستقصائيّة بشأن القوى العاملة الممثّلة على المستوى الوطني، مع اللجوء إلى استخدام مصادر أخرى (تعدادات السكّان والتقديرات التي تمّ الإبلاغ عنها على المستوى الوطني) فقط في حالة عدم توفّر بياناتٍ مستمدّةٍ من الدراسة الاستقصائيّة. وتتّسم تقديرات البلدان التي لديها معلومات محدودة للغاية عن سوق العمل بدرجةٍ عاليةٍ من عدم اليقين. وبالتالي، لا ينبغي اعتبار التقديرات الخاصّة بالبلدان ذات البيانات المحدودة المبلّغ عنها على المستوى الوطني على أنّها بياناتٌ "مرصودة"، ويجب توخّي الحذر الشديد عند استخدام هذه البيانات للتحليل، خاصّةً على المستوى القطري.

المصدر: منظّمة العمل الدوليّة، قاعدة بيانات إحصاءات منظّمة العمل الدوليّة. https://ilostat.ilo.org/data/

من شأن الثورة الصناعيّة الرابعة أن تتيح فرص عملٍ وتعلّم جديدة للشباب والنساء. أدّت جائحة فيروس كورونا إلى تسريع الرقمنة الحاليّة لعمليّات الإنتاج واعتماد التكنولوجيا الرقميّة في الأعمال، كما أثّرت على كثافة استخدام الأعمال للتقنيّات الرقميّة ونطاق هذا الاستخدام من أجل مواصلة عمليّاتها. وعليه، أصبح العمل عن بعد والتعلّم عن بعد ممارسةً جيّدةً مُتّبعة، بدلًا من اعتبارها مرحليّةً أو تأتي في المرتبة الثانية ضمن أفضل الحلول.

في الواقع، من شأن التكنولوجيّات الرقميّة أن تسهّل بشكلٍ كبيرٍ الحصول على التعليم العالي، وفي نهاية المطاف، تعزّز اكتساب المهارات وقابليّة الشباب والنساء للتوظيف (انظر الفصل 2). وفي الوقت نفسه، تخلق التقنيّات الرقميّة فرص عملٍ جديدة، وذلك من خلال وسائل منها المشاريع الريادية التي تعتمد على الأدوات الرقميّة. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدّي تطوير أدوات الدفع عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونيّة إلى تسهيل التجارة عبر الحدود وربّما تمكين روّاد الأعمال الشباب والنساء في المنطقة من الوصول إلى الأسواق البعيدة على الرغم من القيود العديدة التي قد يواجهها روّاد الأعمال (مثل الموارد الماليّة المحدودة، والسلوكيّات الاجتماعيّة، والموقع في المناطق الريفيّة أو المناطق المعزولة).

علاوةً على ذلك، يمكن بفضل التقنيّات الرقميّة إنجاز الأعمال التي تتطلّب رأس مالٍ وعمالةً أقلّ من تلك التقليديّة، وكذلك مساحةً أقلّ للمكاتب والإنتاج. في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا شكّ أنّ الاستغناء عن الحاجة إلى العقارات باهظة الثمن كفيلٌ بأن يحدث فرقًا بالنسبة لروّاد الأعمال الشباب ورائدات الأعمال الذين يصعب عليهم الحصول على التمويل، وحيث تواجه النساء مشاكل في استئجار العقارات وامتلاكها. وأخيرًا، توفّر إمكانيّة اعتماد التقنيّات الرقميّة لإدارة المشاريع الريادية من المنزل حلًّا وسطًا بين العمل المأجور والمسؤوليّات الأسريّة التي تؤثّر بشكلٍ كبيرٍ في مشاركة المرأة في العمل في المنطقة.

ومن المتوقّع أن تتضاعف نسبة النساء في الوظائف المهنيّة والتقنيّة بحلول عام 2030 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك عن طريق الرقمنة والمنصّات عبر الإنترنت وريادة الأعمال (McKinsey & Company, 2020[34]). إذًا، لا شكّ أنّ تعزيز المهارات الرقميّة لدى المرأة ووصولها إلى التكنولوجيا خطوةٌ ضروريّةٌ لكنّها ليست كافية. فعلى الرغم من تمثيلهنّ نسبةً تتراوح من 34٪ إلى 57٪ من خرّيجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتفوّقهنّ على الفتيان في المهارات الرقميّة، يسعى عدد قليلٌ فقط من النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للحصول على مهنٍ في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيّات أو ريادة الأعمال (OECD WEEF, 2021[35]). وحتّى أفضل النساء أداءً في الرياضيّات والعلوم لا يفضّلن الحصول على الوظائف في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

- في لبنان على سبيل المثال، من بين الطلّاب الحاصلين على درجاتٍ عاليةٍ في الرياضيّات أو العلوم، أعرب أكثر من 46٪ من الفتيان عن رغبتهم في العمل في مهن العلوم والهندسة في المستقبل، مقارنةً بـ 26٪ فقط من الفتيات (OECD, 2021[36]).

في الإطار عينه، كشفت دراسةٌ أجرتها منظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعيّة مستهدفةً 1.400 سيّدة أعمال في قطاع الصناعات التحويليّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، إلى أنّ القليل منهنّ فقط يستفدَن من الفرص الجديدة التي توفّرها التقنيّات الرقميّة. وأفادت حوالي ربع المجيبات باستخدام التقنيات الرقميّة في مرحلةٍ ما في عمليّات التصميم والتصنيع والبيع لأعمالهنّ. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات يقتصر في الغالب على المجال التجاري واستخدام الشبكات الاجتماعيّة كامتدادٍ للاستخدام الخاص. علاوةً على ذلك، كشفت الدراسة الاستقصائيّة عن معرفةٍ محدودةٍ بأيّ مفاهيم تتعلّق بالثورة الصناعيّة الرابعة.

تهدّد القضايا الجنسانيّة الهيكليّة (التي تشمل الوصول المحدود إلى التمويل والشبكات والمعلومات، ونقص التوجيه والنماذج المُحتذى بها، والقيم الاجتماعيّة، والتنميط الجنساني) مقترنةً بالفجوة الرقميّة بين الجنسين، باستبعاد النساء من الثورة الصناعيّة الرابعة. في السنوات الأخيرة، كانت احتمالية تقلّدِ النساء مناصب قياديّةً رفيعةً في صناعة الاتّصالات المتنقّلة أقلّ بنسبة 20٪ مقارنةً بالرجال. وتشير الدلائل المستمدّة من الاتّحاد العربي لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات إلى أنّ النساء يمثّلن في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يصل إلى 30٪ من القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، إلّا أنّهن يشغلن 9٪ فقط من المناصب الإداريّة الرفيعة في المجال عينه (OECD WEEF, 2021[35]). لذلك، يُعتبر التمثيل الذي يراعي بشكلٍ أكبر المساواة بين الجنسين مهمًّا من أجل ضمان مراعاة اعتبارات الجنسين في تصميم المنتجات والخدمات وفي تلبية احتياجات المستخدمين.

الاعتبارات السياساتيّة

كما ذُكِر أعلاه، سيُساعد تحليل كيفيّة تأثير التدابير الماليّة والنقديّة العامّة على روّاد الأعمال الشباب والأعمال المملوكة من قِبل النساء في تحديد الفجوات غير المقصودة، وذلك من أجل تصميم استراتيجياتٍ خاصّةٍ بالانتعاش الاقتصاديّ أكثر دقّةً على المدى المتوسّط والطويل (OECD, 2020[37]). ويحدّد هذا التقرير مجموعةً من الخصائص المتعلّقة بالمبادرات السياساتيّة الخاصّة بالشباب والقائمة على مراعاة الاعتبارات الجنسيّة:

- تعزيز النظام البيئي الرقمي لفتح فرص تعليم وتوظيف جديدة للشباب والنساء. يتماشى هذا مع مبادرة الاتحاد من أجل المتوسط من أجل الوظائف (UfM) (Med4Jobs)،(UfM, 2019[39])، والتي تهدف إلى زيادة فرص العمل للشباب والنساء ، وسد الفجوة بين العرض والطلب على العمل ، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال و تنمية القطاع الخاص. يجب أن يكون تمكين الشباب والنساء حجر الزاوية في جهود الإنعاش لتسخير مساهمة الشباب والأجيال القادمة بشكل كامل في بناء النمو المستدام - وهو نموذج للنمو الاقتصادي تكون فيه الوظائف اللائقة وفرص العمل هي القاعدة في سوق العمل.
- *تحسين الحصول على التمويل*. قد يشمل ذلك مصادر التمويل أو الحصص المخصّصة ضمن برامج الإقراض. ويعتبر الوصول إلى المشتريات العامّة ممكنًا أيضًا استنادًا إلى معايير محدّدة بشكلٍ جيّد، مثل الأفضليّة في الأسعار لجهة تحديد الحدّ الأدنى المتعلّق بعمليّات الشراء.
- *زيادة الاستشارات وتقديم المشورة لروّاد الأعمال الشباب ورائدات الأعمال النساء*. ويمكن أن تشتمل هذه الخطوة على نصائح حول كيفيّة الحفاظ على استقرار الأعمال المتعثّرة، ومساعدة روّاد الأعمال الجدد على تنمية أعمالهم. ويبدو أن تعزيز قدرة الأعمال القائمة على الصمود بالإضافة إلى إنجازها، مهمٌّ بشكلٍ خاصّ في سياق الأزمات. كما من المهمّ بالتوازي مع ما سبق تسهيل تشكيل مجموعةٍ من رائدات الأعمال كمستشاراتٍ وموجّهات، والتشجيع على زيادة تمثيل المرأة بين ممولّي الأعمال ومديري صناديق رأس المال الاستثماري.
- *المساعدة في الحفاظ على شبكات روّادة الأعمال متاحةً للشباب والنساء*. لا شكّ أنّ هذه الشبكات ممكن أن تكون فعّالةً بالنسبة للنظام الإيكولوجي لريادة الأعمال، فهي تحسّن الوصول إلى الأسواق والتمويل والمعرفة والمورّدين. وفي سياق جائحة فيروس كورونا، تمّ إلغاء الأنشطة المباشرة أي التي تُجرى وجهًا لوجه، لذلك قد تحتاج المنظّمات العاملة إلى دعمٍ ماليٍّ وتقنيّ من أجل الصمود وتنفيذ أنشطة عبر الإنترنت.

المراجع

de Walque, D. (2020), *How Two Tests Can Help Contain COVID-19 and Revive the Economy*, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/33583. [24]

ESCWA (2020), *The impact of COVID-19 on Gender Equality in the Arab Region*, https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/04/impact%20of%20covid%20on%20gender%20equality%20-%20policy%20brief.pdf?la=en&vs=4414. [33]

ESCWA (2019), *Social Protection Reforms in Arab Countries*, https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2019/10/E.ESCWA_.ADD_.2019.1.pdf. [27]

FAO (2021), "CFS 2021/49/10 - CFS Voluntary Guidelines on Gender Equality and Women's and Girls' Empowerment in the Context of Food Security and Nutrition – Draft Conclusions", https://www.fao.org/publications/card/en/c/NG687EN/. [23]

FAO (2021), *Enhancing resilience of food systems in the Arab States ; Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition 2020*, https://www.unicef.org/mena/media/12021/file/Near%20East%20and%20North%20Africa%20Regional%20Overview%20of%20Food%20Security%20and%20Nutrition%202020.pdf.pdf. [21]

FAO (2020), *Gendered impacts of COVID-19 and equitable policy responses in agriculture, food security and nutrition*, http://www.fao.org/documents/card/en/c/ca9198en. [20]

FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO (2021), *The State of Food Security and Nutrition in the World 2021*, FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO, https://doi.org/10.4060/cb4474en. [19]

Gatti, R. et al. (2021), *MENA ECONOMIC UPDATE APRIL 2021: How Institutions Shape the Tradeoff between Short-Term Needs and Long-Term Costs of Public Debt in Middle East and North Africa*, The World Bank, https://doi.org/10.1596/978-1-4648-1699-4. [30]

GIZ (2019), *Building an integrated and digital social protection information system*, https://www.giz.de/en/downloads/giz2019-en-integrated-digital-social-protection-information-system.pdf. [26]

ILO (2020), *Incidence of part-time employment by sex*, https://www.ilo.org/shinyapps/bulkexplorer54/?lang=en&segment=indicator&id=EMP_PTER_SEX_RT_A. [34]

IMF (2021), *Policy Response to COVID-19 - Policy Tracker*, https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19. [12]

Mahapatra, B. (ed.) (2021), "Impact of COVID-19 on mental health and quality of life: Is there any effect? A cross-sectional study of the MENA region", *PLOS ONE*, Vol. 16/3, p. e0249107, https://doi.org/10.1371/journal.pone.0249107. [11]

McKinsey & Company (2020), *Women at work: Job opportunities in the Middle East set to double with the Fourth Industrial Revolution*, https://www.mckinsey.com/~/media/mckinsey/featured%20insights/middle%20east%20and%20africa/women%20at%20work%20in%20the%20middle%20east/women-at-work-in-the-middle-east.pdf. [35]

Middle East Institute (2019), *Freshwater Resources in the MENA Region: Risks and Opportunit*, https://www.mei.edu/publications/freshwater-resources-mena-region-risks-and-opportunities#:~:text=In%202018%2c%20the%20region%20had%2c1.7%20percent%20as%20of%202017.&text=The%20region%27s%20population%20is%20projected%2cand%20731%20million%20by%202050. [31]

Ministry of Culture (2021), *House of Advisors Approves Framework Bill on Social Protection*, https://www.maroc.ma/en/news/house-advisors-approves-framework-bill-social-protection. [28]

Ministry of International Cooperation (2020), *COVID-19 Response & Rebuild*, https://drive.google.com/file/d/1a2IaAE6Jw38WwgaNSfoguthv29qYUaon/view. [15]

ODI (2020), *Social protection and the future work : A gender analysis*, https://cdn.odi.org/media/documents/Social_protection_and_the_future_of_work_a_gender_analysis.pdf. [29]

OECD (2021), *A New Benchmark for Mental Health Systems: Tackling the Social and Economic Costs of Mental Ill-Health*, OECD Health Policy Studies, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/4ed890f6-en. [10]

OECD (2021), "COVID-19 and food systems: Short- and long-term impacts"*, OECD Food, Agriculture and Fisheries Papers*, No. 166, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/69ed37bd-en. [17]

OECD (2021), *Health at a Glance 2021: OECD Indicators*, OECD Publishing, Paris, https://doi.org/10.1787/ae3016b9-en. [5]

OECD (2021), *OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19) : Tackling the mental health impact of the COVID-19 crisis: An integrated, whole-of-society response*, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/tackling-the-mental-health-impact-of-the-covid-19-crisis-an-integrated-whole-of-society-response-0ccafa0b/. [9]

OECD (2021), *Social resilience: moving away from informality to formal*, https://www.oecd.org/mena/competitiveness/issue-paper-session-4.pdf. [32]

OECD (2021), *Women's Economic Empowerment Forum (WEEF) - Gender-sensitive education and skills development policies in the MENA*, https://www.oecd.org/mena/competitiveness/WEEF-Webinar-Conclusions-5-July-2021-Digital-skills.pdf. [37]

OECD (2020), *OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19) : COVID-19 crisis in MENA countries*, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/. [6]

OECD (2020), *OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19) : COVID-19 crisis in the MENA region: impact on gender equality and policy responses*, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-in-the-mena-region-impact-on-gender-equality-and-policy-responses-ee4cd4f4/. [3]

OECD (2020), *The COVID-19 crisis in Morocco*, https://www.oecd.org/mena/competitiveness/The-Covid-19-Crisis-in-Morocco.pdf. [16]

OECD (2020), *Women enterprise policy and COVID-19: Towards a gender - sensitive response*, https://www.oecd.org/cfe/leed/OECD_Webinar_Women_Entrepreneurship_Policy_and_COVID-19_Summary.pdf. [38]

OECD WEEF (2021), *Gender-sensitive education and skills development policies in the MENA region*, https://www.oecd.org/mena/competitiveness/Agenda.pdf. [36]

SPACE (2021), *Inclusive Information Systems for Social Protection: Intentionally Integrating Gender and Disability*, https://socialprotection.org/sites/default/files/publications_files/SPACE_Inclusive%20Information%20Systems%20for%20Social%20Protection_Intentionally%20Integrating%20Gender%20and%20Disability.pdf. [25]

UfM (2019), *Med4Jobs: Creating Job Opportunities Promoting Inclusive Growth*, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2017/12/LeafletMed4Jobs_2019_WEB.pdf. [39]

UN (2020), *Social protection responses to the COVID-19 crisis in the MENA/Arab States region*, https://socialprotection.org/sites/default/files/publications_files/MENA%20COVID19%20brief%20-%20FINAL_v4.pdf. [1]

UN Women (2022), *Women and Girls Left Behind : Glaring Gaps in Pandemic Responses*, https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/glaring-gaps-response-RGA.pdf. [14]

UN Women and UNDP (2021), *COVID-19 Global Gender Response Tracker*, https://data.undp.org/gendertracker/. [13]

UNICEF (2021), *Middle East and North Africa Region COVID-19 Situation Report No.13*, https://www.unicef.org/mena/media/10841/file/UNICEF%20MENARO%20COVID-19%20Situation%20Report%20No.13%20-%20End%20of%20Year%202020_0.pdf%20.pdf. [8]

UNICFEF, WFP (2021), *Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition*, https://www.unicef.org/mena/reports/enhancing-resilience-food-systems-arab-states. [18]

World Bank (2021), *MENA Crisis Tracker - 27 September 2021*, https://documents1.worldbank.org/curated/en/280131589922657376/pdf/MENA-Crisis-Tracker-September-27-2021.pdf. [2]

World Bank (2021), "MENA Has a Food Security Problem, But There Are Ways to Address It", https://www.worldbank.org/en/news/opinion/2021/09/24/mena-has-a-food-security-problem-but-there-are-ways-to-address-it. [22]

World Bank (2021), *Overconfident: How Economic and Health Fault Lines Left the Middle East and North Africa Ill-Prepared to Face COVID-19*, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/36318/9781464817984.pdf. [4]

World Bank (2020), *Mitigating the Impact of COVID-19 and Strengthening Health Systems in the Middle East and North Africa*, https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/34238?show=full&locale-attribute=es. [7]

4 المياه والبيئة والاقتصاد الأزرق

أدت جائحة كوفيد -19 إلى تفاقم الإجهاد المائي وانعدام الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعتبر هذه المنطقة الأكثر ندرة في المياه في العالم. يحلل هذا الفصل اتجاهات استثمارات البنية التحتية في قطاعي المياه والنفايات في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلاً عن فرص العمل في هذه القطاعات، مدفوعةً بالتوسع الحضري وتطوير السياحة والزراعة المروية والتصنيع. ويسلط الضوء على أن الانتعاش الاقتصادي يوفر فرصة لدمج الإصلاحات المالية البيئية في جداول أعمال إصلاح السياسات لتعظيم تكامل المنافع الاجتماعية والبيئية.

الأفكار الرئيسيّة

- أثناء الجائحة، لم تتمكّن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تستفيد بشكلٍ كاملٍ من تدابير الاحتواء والحفاظ على الصحّة، إذ يفتقر حوالي 66 مليون شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة إلى خدمات الصرف الصحّيّ الأساسيّة، ممّا يزيد من احتماليّة تفشّي الامراض. وبالمثل، لا تتمّ معالجة حوالي 82٪ من المياه العادمة في المنطقة أو إعادة استخدامها، ويجري معالجة أقلّ من نصف كمّيات هذه المياه فقط، ممّا يؤدّي إلى حرمان المنطقة من مصدرٍ مستدامٍ وفعّالٍ من حيث التكلفة للمياه، يمكن إعادة تدويره لأغراض مثل الريّ الزراعيّ، وريّ المسطّحات الخضراء، والعمليّات الصناعيّة، والاستخدامات الحضريّة للمياه غير الصالحة للشرب. وفي نهاية المطاف، كشفت الصعوبة في التماس نتائج مهمّةٍ منبثقةٍ عن تدابير التخفيف من وطأة فيروس كورونا، عن نقصٍ في سبل الحصول على المياه الصالحة للشرب.
- أدّت الجائحة إلى تفاقم الإجهاد المائيّ وانعدام الأمن الغذائيّ في أكثر مناطق العالم ندرةً في المياه. وبهدف مواجهة النقص في الأغذية المستوردة، الذي انبثق عن الانكماش في التجارة الزراعيّة في الأشهر الأولى من الجائحة، اضطرّت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى إعادة تخصيص موارد مائيّةً إضافيّةً للإنتاج الزراعيّ من أجل تعزيز إنتاجها الغذائيّ المحلّيّ. ومع ذلك، أدّى الإجهاد المائيّ الناتج إلى زيادة تقويض الإدارة الهشّة للموارد المائيّة في المنطقة بشكلٍ عام.
- تراوحت التقديرات المتعلّقة باستخدام المياه خلال جائحة فيروس كورونا بين 9 إلى 12 لترًا إضافيًّا للفرد في اليوم، وذلك بسبب التغيّرات التي طرأت على أنماط السلوك والاستهلاك، فضلًا عن ارتفاع مستويات الإنفاق والطلب المنزليّ على المياه مقارنةً بمستويات استخدامات المياه في مجال الصناعة والزراعة، والذي تمثّل باستثمارٍ إضافيّ قدره من 150 إلى 250 مليون دولار أمريكي شهريًّا لتلبية الاحتياجات الإضافيّة من المياه.
- أدّى النموّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بفعل التوسّع الحضريّ، والتنمية السياحيّة، والزراعة المرويّة، والتصنيع في فترة ما قبل الجائحة، إلى توفير المزيد من فرص العمل في قطاع المياه. وعلمًا أنّ قطاع المياه الاستراتيجيّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة لا يزال يحاكي بخجلٍ التقنيّات الجديدة، إلّا أنّه يوفّر إمكاناتٍ كبيرةً لتوظيف المتخصّصين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتّصالات الذين سيدفعون بعجلة دخول القطاع إلى العصر الرقميّ.
- صحيحٌ أنّ الاستثمار في مشاريع البنية التحتيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفض، لكنّ أسعار الفائدة العالميّة المنخفضة تشكّل فرصةً لزيادة التمويل المخصّص لمرحلة الانتعاش. وعلى الرغم من انخفاض الاستثمارات في البنية التحتيّة مقارنةً بالسنوات السابقة، لا يزال يجري التوقيع على استثماراتٍ جديدةٍ في قطاعيّ المياه والنفايات وإن كان ذلك يحصل بوتيرةٍ أبطأ. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أنّ معظم هذه الاستثمارات تتمّ من خلال بنوك التنمية.
- بدأت المبادرات الهادفة إلى الحدّ من التلوث البلاستيكيّ البحريّ في الظهور في المنطقة، إلّا أنّ الحاجة تدعو إلى بذل مزيدٍ من الجهود من أجل تحسين أنظمة إدارة النفايات وتطويرها وجعلها أكثر فعاليّة. وتعزى إعاقة المبادرات الإستراتيجيّة الهادفة إلى الحدّ من التلوث البلاستيكيّ البحريّ، إلى الحاجة المتزايدة للمنتجات البلاستيكيّة ذات الاستخدام الواحد إلى جانب أنظمة جمع النفايات غير الفعّالة. وفي هذا الإطار، تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكلٍ خاصّ إخفاقاتٍ منهجيّةً كثيرةً تطال سلسلة القيمة البلاستيكيّة التي لا تحاسب المنتجين.
- ساعدت البروتوكولات الخاصّة بفيروس كورونا في توفير حلولٍ مؤقّتةٍ للبيئة المائيّة والبرّيّة والتنوّع البيولوجيّ في البحر الأبيض المتوسّط، لكنّ دمج السياسات الخضراء ضمن حزم الانتعاش سيلعب دورًا بالغ الأهمّيّة على صعيد تحقيق الاستدامة. كذلك، أدّى انخفاض النشاط على السواحل، المتمثّل في إغلاق الأعمال وانخفاض عدد زوّار الشواطئ إلى حماية البيئة البحريّة إلى حدٍّ ما من أشكال التلوّث مثل البلاستيك، وانسكاب الهيدروكربونات، والأحمال الميكروبيولوجيّة، ومستويات الضوضاء. ومع ذلك، لوحظت الزيادة في النفايات البلاستيكيّة المرتبطة بفيروس كورونا، مثل الأقنعة والقفّازات، وأصبحت تمثّل تحدّيًا جديدًا.
- يتيح الانتعاش الاقتصاديّ الفرصة لإدراج الإصلاحات الماليّة البيئيّة ضمن جداول أعمال إصلاح السياسات من أجل تحقيق الحدّ الأقصى من تكامل المنافع الاجتماعيّة والبيئيّة.

العمل في مجال المياه

أدّت جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم الإجهاد المائيّ وانعدام الأمن الغذائيّ في أكثر مناطق العالم ندرةً في المياه.

تعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة[1] من أكثر المناطق التي تعاني من ندرة المياه في العالم، حيث يعيش جزءٌ كبيرٌ من السكّان في مناطق تعاني من ندرة المياه إلى الندرة المطلقة للمياه. وفي هذا الخصوص، تمّ تصنيف خمسة دول، من بين 18 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، على أنّها تعاني من ندرة المياه، و11 دولة أخرى على أنّها تعاني من الندرة المطلقة للمياه، ممّا يشير إلى أنّ ما يصل إلى

86٪ من سكّان المنطقة يعانون من نقص المياه. على الصعيد العالميّ، يتمّ استخدام 70٪ من المياه للأغراض الزراعيّة، أمّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فتصل هذه النسبة إلى 80٪ ممّا يعني أن ندرة المياه لها بشكلٍ خاصٍّ تأثيرٌ شديدٌ على الإنتاج الزراعيّ والأمن الغذائيّ في المنطقة.

الشكل 4.1. إدارة المياه الصالحة للشرب في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2015-2020

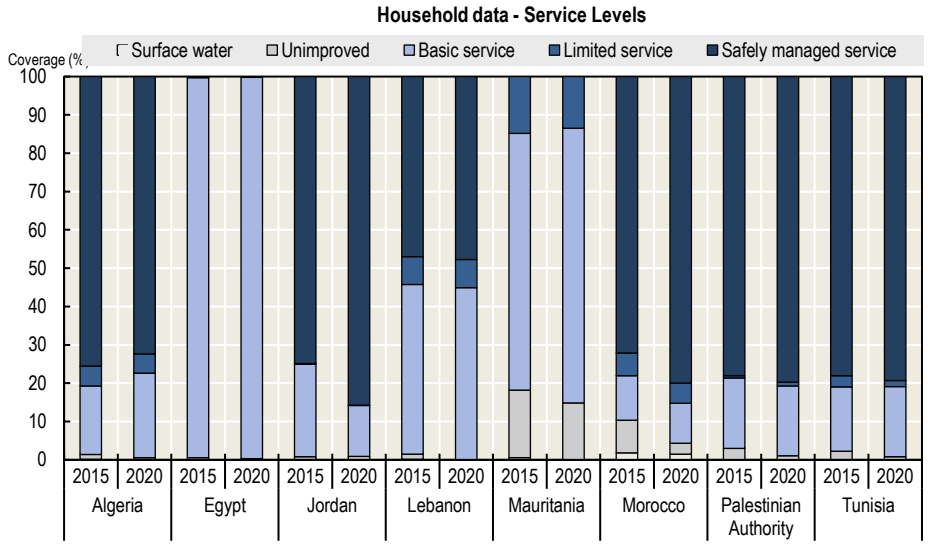

المصدر: منظّمة الصحّة العالميّة، https://washdata.org/data/household#!/dashboard/new.

تعاني منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من سوء إدارة المياه، والبنية التحتيّة المتدهورة أو القديمة لها، بالإضافة إلى العديد من المسائل المتعلّقة بالحوكمة، ممّا يؤدّي إلى ضغوطٍ كبيرةٍ على القطاع الزراعيّ. وترتبط بعض هذه المشاكل بالقيود الماليّة والمسائل التنظيميّة. على سبيل المثال، سلّط تقرير حوكمة *المياه في الأردن* الصادر عن منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (2014)، الضوء على المسؤوليّات المجزّأة وغير الواضحة في ما يخصّ الرقابة، فضلًا عن الافتقار إلى نهجٍ فعّالٍ لتنظيم التعريفات الجمركيّة ومراقبة الأداء غير المنتظم. وقد أوصى التقرير بوضع إطار عملٍ تنظيميّ عالي الجودة لتحقيق مستوياتٍ جيّدةٍ من تقديم الخدمة بتكلفةٍ ميسّرةٍ للمجتمع.

وفي سياق الجائحة، تفاقم الإجهاد المائيّ بسبب تخصيص الموارد المائيّة بشكلٍ أكبر للقطاع الزراعيّ، بغية التعويض عن انخفاض صادرات الأغذيّة في البلدان التي تمثّل فيها المنتجات الزراعيّة، لا سيّما القمح الذي تستورد منه المنطقة العربيّة 65٪ من احتياجاتها، حصّةً كبيرةً من الصادرات، وكذلك من أجل موازنة النقص في الأغذية المستوردة (UN ESCWA, 2020[1]). في الواقع، تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة أيضًا أعلى معدّلات انعدام الأمن الغذائيّ في العالم، حيث يعاني 55 مليون شخص من أصل 456.7 مليون نسمة من نقص التغذية، أي حوالى 12٪ من السكّان. وقد أدّت الجائحة إلى تفاقم هذه الظروف، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائيّ الحادّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 6٪ من سكّان المنطقة إلى حوالى 20٪. ويُعتبر السكّان المهمّشون مثل اللاجئين، معرّضين بشكلٍ خاصّ لانعدام الأمن الغذائيّ، مع الإشارة إلى أنّ الجائحة أثّرت بشدّةٍ على هذه المجموعة. على سبيل المثال، في عام 2020، كان ربع اللاجئين السوريّين في الأردن ونصف أسر اللاجئين السوريّين في لبنان بحاجةٍ ماسّةٍ إلى الطعام والمياه (Belhaj and Soliman, 2021[2]).

بالإضافة إلى أوجه القصور في البنية التحتيّة والتحدّيات الاجتماعيّة المتفاقمة، يتعيّن على المنطقة أيضًا مواجهة التحدّيات البيئيّة مثل تغيّر المناخ، التي تجعل إطعام الأعداد المتزايدة من السكّان أمرًا صعبًا للغاية. كما تؤثّر الزيادة في حدّة المناخ القاسي وارتفاع درجات الحرارة على الزراعة المحلّيّة. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنّ نصف سكّان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة يعيشون في مناطق تعاني من الإجهاد المائيّ، ومع توقّع نموّ عدد السكّان ليصل إلى حوالى 700 مليون في عام 2050، سينخفض نصيب الفرد من المياه إلى النصف. كذلك، شهد عام 2020 إحدى أسوأ موجات انتشار الجراد الصحراويّ في أكثر من 23 بلدًا منها اليمن وجيبوتي، ممّا أثر على سبل كسب عيش ملايين الأشخاص وأمنهم الغذائيّ (Soliman, 2021[3]).

وعلى صعيد تغيّر المناخ، برزَ النموّ السكّانيّ السريع كإحدى التحدّيات الرئيسيّة في مجال مكافحة انعدام الأمن الغذائيّ في المنطقة خلال فترة ما قبل الجائحة، حيث كان من المتوقّع أن يعيش 66٪ من السكّان في المناطق الحضرية بحلول عام 2030 (انظر الفصل 5)، فضلًا عن الاعتماد الكبير

[1] في هذا الفصل، تشير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط، متى توفّرت البيانات. وتشمل هذه الدول: الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، والسلطة الفلسطينيّة، وتونس. ويُشير مصطلح "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة"، إلى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تشمل الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط.

على الواردات للحصول على أنظمةٍ غذائيّةٍ متوازنة. كما ترتّب عن الاضطّراب المفاجئ في سلاسل القيمة العالميّة للأغذية الزراعيّة، الناجم عن إغلاق المطاعم والأسواق والفنادق، تأثيرٌ مدمّرٌ على مجال صيد الأسماك في البلدان المطلّة على البحر الأبيض المتوسّط. كذلك، تؤدّي محدوديّة الإمدادات من المواد الوقائيّة للمنتجين والعمّال في مجال المعالجة، بالإضافة إلى ندرة الإمدادات والتحدّيات اللوجستيّة القائمة، إلى زيادة تعقيد حصاد المنتجات الطازجة وتصديرها في جميع أنحاء العالم، خاصّةً في قطاع صيد الأسماك (FAO, 2020[4]).

تعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة أيضًا خير مثالٍ على الصعوبات اللوجستيّة التي يواجهها كلا جانبيّ سلسلة إنتاج الغذاء بسبب الجائحة. على سبيل المثال، بينما انخفضت صادرات صيد الأسماك في المنطقة بشكلٍ كبير، أثّر الانخفاض في مصايد الجمبري البنّيّ في بحر الشمال في ألمانيا على مرحلة المعالجة التي تحدث في المغرب (OECD, 2020[5]). وفي الوقت نفسه، من المهمّ الإضاءة على أنّ إعانات العمالة والتدابير السياساتيّة الرامية إلى تخفيف الضغط على الأفراد المتضرّرين من الجائحة غير مناسبةٍ لصغار الصيّادين الذين يعملون لحسابهم الخاصّ في كثيرٍ من الأحيان من دون دخلٍ مسجّلٍ أو تأمينٍ صحّيّ (UNCTAD, 2020[6]).

يعتبر نطاق تحسين جودة الوظائف في مجال الزراعة وجعل قطاع الأغذية الزراعيّة في المنطقة أكثر جاذبيّةً، واسعًا. وينبغي أن تكون الحاجة إلى القوى العاملة الماهرة التي تجلّت خلال الجائحة، مؤشّرًا يحثّ اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تكثيف المهارات الرقميّة والتدريب المهنيّ لشغل الوظائف في مجال البنية التحتيّة، لا سيّما تلك المتعلّقة بالحفاظ على قطاع المياه وإدارته. وقد تردّد صدى الاتّجاه نحو الموظّفين المدرّبين بشكلٍ أفضل والمجهّزين في قطاع المياه في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في المغرب على سبيل المثال، حيث يجري التدريب في مجال ريادة الأعمال والممارسات الذكيّة مناخيًّا (Belhaj and Soliman, 2021[2]).

*عرقل الافتقار إلى **البنية التحتيّة للصرف الصحّيّ والمياه العادمة** تدابير التخفيف من وطأة الجائحة في المنطقة.*

- أبرزت جائحة فيروس كورونا أهمّيّة إمدادات وخدمات المياه النظيفة وتفاوت إمكانيّة الحصول عليها أثناء فترات تفشّي الأوبئة، كما بيّنت كيف يمكن أن يكون لعدم وجودها آثارٌ خطيرةٌ على فعاليّة جهود الاستجابة للأزمات وتعزيز النموّ وبناء المرونة في عالم ما بعد الجائحة. في العديد من المجتمعات حول العالم، يحرم الافتقار إلى إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحّيّ الموثوقة وميسورة التكلفة، الناسَ من أبسط سبل الوقاية من تفشّي الفيروس. في هذا الخصوص، أفادت منظّمة الصحّة العالميّة قبل تفشّي الوباء، أنّ تحسين ظروف المياه والصرف الصحّيّ والنظافة العامّة لديه القدرة على التخفيف من العبء العالميّ للأمراض بنسبةٍ لا تقلّ عن 9.1٪، والتقليل من أعداد الوفيّات بنسبة 6.3٪ (Prüss-Üstün et al., 2008[7]).

بعد أن بدأ الوباء بالتفشّي، أضحت المناطق في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة التي تفتقر أساسًا إلى خدمات الصرف الصحّيّ الموثوقة، تعاني من محدوديّة إمكانيّة غسل اليدين، باعتبارها آليّةً للتخفيف من تفشّي الأمراض المعدية على غرار فيروس كورونا (Sadoff and Smith, 2020[8]). كما يفتقر حوالى 66 مليون شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة إلى الخدمات الأساسيّة في مجال الصرف الصحّيّ والنظافة، ممّا يزيد من احتماليّة تفشي المرض (جدول 4,2)

الشكل 4.2. مستويات إدارة الصرف الصحّيّ في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2015-2020

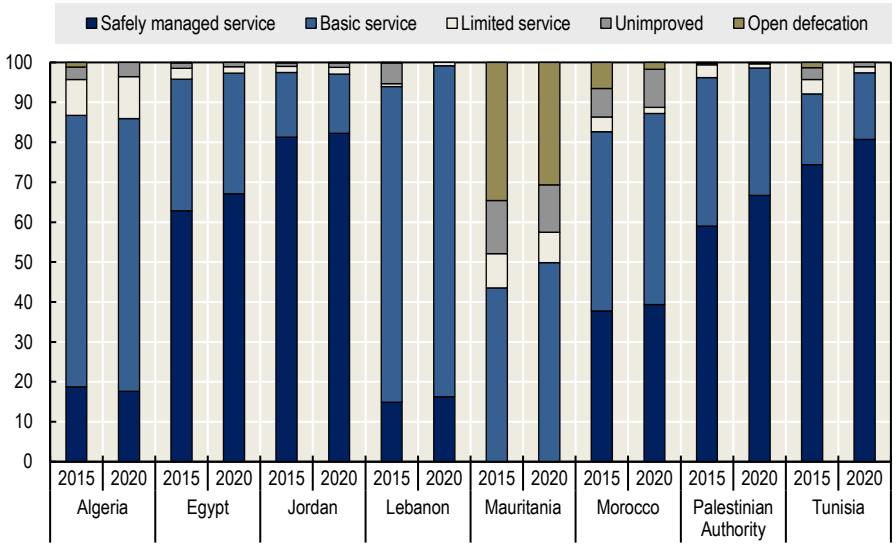

المصدر: منظّمة الصحّة العالميّة، https://washdata.org/data/household#!/dashboard/new.

لا تتم معالجة أو إعادة استخدام حوالي 64٪ (ما يعادل 8.51 كيلومتر مكعب / سنة) من مياه الصرف الصحي في المنطقة ، مما يؤدي إلى فقدان مصدر محتمل للمياه على سبيل المثال لأغراض الزراعة وري المناظر الطبيعية والعمليات الصناعية والتطبيقات الحضرية غير الصالحة للشرب (البنك الدولي ، 2018 [9]) (الشكل 4.3).

الشكل 4.3. المياه العادمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة قبل جائحة فيروس كورونا

أحجام المياه العادمة (كيلومتر مكعّب/سنة)

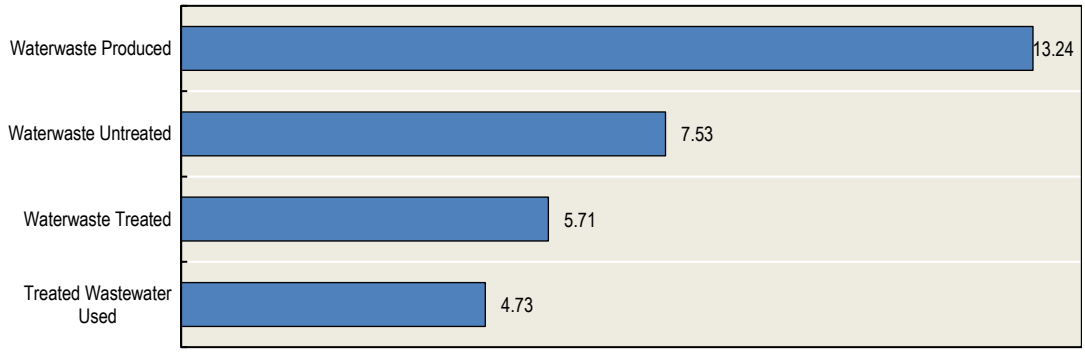

المصدر: (UNICEF, 2021[11])، https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/afsd2018-special-session3-presentation-omar-alhattab-unicef-en.pdf، منظّمة الصحّة العالميّة، https://washdata.org/data/household#!/dashboard/new

أدّت ندرة المياه ونقص سبل الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحّيّ في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فضلًا عن سوء إدارة النفايات (بما في ذلك النفايات الخطرة، مثل النفايات الطبّيّة الحيويّة ونفايات الرعاية الصحّيّة) إلى تفاقم تأثير الجائحة. في هذا الإطار، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ البيانات المتعلّقة باستخدام المياه والموارد المائيّة خلال فترات تفشّي وباء كورونا غير متوفّرةٍ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث من المتوقّع تحديث مجموعات البيانات في عام 2022، لكنّ التقديرات المتعلّقة بالتأثيرات على استخدام المياه تُشيرُ إلى زيادةٍ قدرها 9 إلى 12 لترًا إضافيًّا من المياه المستخدمة للفرد في اليوم، أي متوسّط زيادة بنسبة 5٪ للأسر المعيشيّة، ممّا يزيد من إجهاد الموارد المائيّة. ويشكّل الطلب المتزايد على المياه للاستخدامات المنزليّة في المنطقة العربيّة التي تشمل جميع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما يقدّر بـ 150 إلى 250 مليون دولار إضافيًّا شهريًّا على صعيد النفقات المحلّيّة، وذلك بُغية تلبية الاحتياجات الإضافيّة من المياه بفعل جائحة فيروس كورونا (UN ESCWA, 2020[1]).

في المناطق الساحليّة، يمكن أن يؤثّر الافتقار إلى البنية التحتيّة للمياه العادمة والصرف الصحّيّ أو عدم ملاءمتها على صحّة المجتمعات الساحليّة ورفاهيّتها. ولا شكّ أنّ تطوير بنيةٍ تحتيّةٍ حديثةٍ للمياه العادمة والصرف الصحّيّ من شأنه أن يخلق المزيد من فرص العمل، ويُساهم في المستقبل في الوقاية من الأمراض المنقولة عبر المياه، وزيادة الأمن المائيّ، وتحسين جودة المياه الساحليّة من أجل السياحة (World Resources Institute, 2020[12]). كما ينبغي أن يترافق تطوير البنية التحتيّة مع حوكمةٍ أفضل للمياه. على سبيل المثال، أوصى تقرير حوكمة المياه في الأردن الصادر عن منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة، بتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة، وتحسين الوصول إلى المعلومات، وإنشاء قاعدة بياناتٍ كاملةٍ بشأن خدمات المياه والصرف الصحّيّ تشتمل على مؤشّرات جودة الخدمة، وذلك في سبيل تحقيق قدرٍ أكبر من الشفافيّة في قطاع المياه (OECD, 2014[13]).

أكّدت جائحة فيروس كورونا على الحاجة إلى موظّفين متخصّصين في قطاع المياه.

اتّسم الطلب على المياه في المنطقة بالنموّ بوتيرةٍ سريعةٍ قبل تفشّي الوباء، وذلك بفعل التوسّع الحضريّ، والتنمية السياحيّة، والزراعة المرويّة، والتصنيع. ومع زيادة الطلب على المياه وتناقص مصادرها، ازدادت الحاجة إلى تأمين إمدادات المياه وتحسين توزيعها. وفي هذا الخصوص، من المهمّ التأكيد على أنّ توفّر موارد بشريّةٍ جديدةٍ ومُعزّزةٍ ضروريٌّ من أجل رفع كفاءة استخدام إمدادات المياه لضمان إدارةٍ أفضل للمياه في المناطق الحضريّة، وتحسين إنتاجيّة المياه الزراعيّة، وتعزيز الرابط بين المياه والطاقة، ومشاركة المواطنين وتعاونهم في ما يخصّ المسائل المتعلّقة بالمياه العابرة للحدود.

وعلى الرغم من هذه الاحتياجات، انخفض عدد العاملين في مجال توفير إمدادات المياه ومعالجة المياه العادمة بشكلٍ حادّ، وذلك بسبب عدم اهتمام الخرّيجين الجدد بالحصول على فرص عملٍ في قطاع المياه، ونقص الموارد اللازمة لتعيين العاملين المؤهّلين والمحافظة عليهم، لا سيّما في القطاع العام. وتفيد التقديرات التي أجريت منذ بضع سنوات، بأنّ ثلاث فرص عمل من أصل أربع في العالم تتأثّر بسبل الحصول على المياه. أمّا عدم كفاية

سبل الحصول على المياه فمن شأنه أن يؤدّي إلى مزيدٍ من الضغط على أوقات العمّال ومواردهم، ممّا قد يحدّ من النموّ الاقتصاديّ وخلق فرص العمل، لا سيّما في العقود المقبلة (ILO, 2016[14]).

سجّلت جائحة فيروس كورونا بداية حقبةٍ جديدةٍ من أساليب العمل، حيث تستفيد الرقمنة المتزايدة للمؤسّسات من قدرات العمل عن بُعد. ومع ذلك، اتّسمت بعض القطاعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة مثل الأنظمة المائيّة، بكونها بطيئةً في الوصول إلى المعايير التكنولوجيّة الحديثة، وبالتالي افتقارها إلى المتخصّصين الذين يمكنهم تشغيل الأدوات الرقميّة المعقّدة في قطاع المياه.

وكشف حدثٌ نظّمته منظّمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حول *المهارات المطلوبة في قطاع المياه في لبنان*، أنّ البلاد بحاجةٍ ماسّةٍ إلى موظّفين يمكنهم تشغيل أنظمة إدارة المياه مثل نظام التوازن المائيّ، ونظام المعلومات الجغرافيّة، وأنظمة بيان طريقة العمل الآمن (SWMS) والحصول على البيانات ومراقبتها (سكادا) (UNESCO, 2020[15]). كما يتعيّن على المتخصّصين أيضًا تحديث مراكز اتّصالٍ خاصّةٍ بأنظمة المياه في لبنان وإدارتها، بالإضافة إلى تفعيل طرق الدفع الإلكترونيّ وتشغيلها، إلّا أنّ عددها قليل.

وفي الوقت عينه، يُلَاحَظ افتقار القوى العاملة الحاليّة ليس فقط إلى المهارات المرتبطة بالجانب الرقميّ لقطاع المياه (أي الفنّيّين الإلكترونيّين المسؤولين عن التحكّم والأتمتة والأدوات، والفنّيّين الكيميائيّين المسؤولين عن تحليل المياه ومنتجات الجرعات الكيميائيّة)، ولكن أيضًا بالجانب الميكانيكيّ (مثل السبّاكين، وعمّال اللحام لأنابيب الصلب والبلاستيك، والميكانيكيّين للعمل على الوصلات الخاصّة مثل الوصلات المحزّزة للأنابيب ذات القطر الكبير، والكهربائيّين).

الاعتبارات السياساتيّة

- من شأن بناء سلاسل القيمة المحلّيّة ودعمها أن يؤدّي إلى تقليل الاعتماد على الواردات الغذائيّة الزراعيّة وتعزيز الأمن الغذائيّ في المنطقة. وقد تناول اجتماع المائدة المستديرة الثالث لمنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة بشأن الاقتصاد الدائريّ في المدن والمناطق، أفضل الممارسات التي تبرهن أنّ الشركات ذات المستوى الأعلى من الإنتاج المحلّيّ والتي تعتمد على مبدأ الاقتصاد الدائريّ قد واجهت خلال الأزمة تحدّياتٍ أقلّ بكثير من نظيراتها التي عانت من مشاكل ماليّة ومتعلّقة بسلسلة التوريد، في حين أنّ مرونة الشركات ذات المستوى الأعلى من الإنتاج المحلّي والتي تعتمد على مبدأ الاقتصاد الدائريّ وابتكاراتها وتعاونها الوثيق مع شركاء سلسلة التوريد، جعلت من السهل التغلّب على الأزمة. ويبيّن منشور منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أربعة مفاتيح لسلاسل التوريد القادرة على الصمود، إذ تتضمن أدوات السياسة الخاصة بالتأهب والاستجابة سلسلة من التوصيات بشأن توقع وتقليل المخاطر التي تتعارض مع سلاسل الإمداد الغذائي (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2020 [15]). والمتضمن مناهج بناء القدرات الممكنة والرامية إلى معالجة المعوّقات في سلاسل توريد الغذاء المحلّيّة.
- **إجراء تقييمات لاحتياجات المياه والصرف الصحّيّ والنظافة العامّة على المستويين المحلّيّ والبلديّ من أجل تحديد المناطق التي تتعرّض فيها تدابير التخفيف من وطأة فيروس كورونا للاضطّراب الشديد بسبب الافتقار إلى خدمات الصرف الصحّيّ**. يتّسم هذا الأمر بأهمّيّةٍ خاصّةٍ بالنسبة للمناطق الريفيّة التي لا تحظى باهتمامٍ وطنيّ كبير، وبالتالي يتمّ تجاهلها عندما يتعلّق الأمر بإدخال تحسيناتٍ على البنية التحتيّة وتخصيص التمويل لخدمات الصرف الصحّيّ. وفي ظلّ تحمّل المناطق الريفيّة العبء الأكبر على صعيد سوء الصرف الصحّيّ، يتطلّب الأخير في تلك المناطق استثماراتٍ أقلّ من أجل تحقيق الأهداف الوطنيّة (Coombes, Hickling and Radin, 2015[16]). وفي سياق تدابير التخفيف والانتعاش بعد جائحة فيروس كورونا، من شأن إعطاء الأولويّة للاستثمار الوطنيّ في البلديّات الأكثر تضرّرًا من أوضاع الصرف الصحّيّ السيئة، أن يكون وسيلةً قويّةً للحدّ من تفشّي الوباء، وكذلك تجنّب المزيد من المشكلات الصحّيّة وتفشّي الأمراض.

كما هو مذكورٌ في الاستراتيجيّة الماليّة للمياه التابعة للاتّحاد من أجل المتوسّط، تُعتَبر زيادة الإيرادات والمخصّصات لقطاع المياه من أجل مقاربة تمويل هذا القطاع بشكلٍ استراتيجيّ وتحسين الموارد الماليّة الحاليّة، خطوةً أساسيّةً تُساهم في تلبية حاجة المنطقة إلى الأموال (UfM, 2019[19]). في الواقع، قد تبلغ نسب الفوائد والتكاليف الخاصّة بالاستثمار في خدمات المياه والصرف الصحّيّ من 7 إلى 1 في البلدان النامية (OECD, 2011[20]). ومع ذلك، تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة فجوةً في الاستثمار في البنية التحتيّة تشكّل 7٪ من الناتج المحلّي الإجماليّ الإقليميّ لإنشاء بنيةٍ تحتيّةٍ جديدةٍ والمحافظة عليها على مدى السنوات الخمس المقبلة. وبينما تعتري الفجوات جميع القطاعات، تستأثر البنية التحتيّة العابرة للحدود وقطاعات النقل والطاقة بأكبرها، ويمثّل قطاع المياه والصرف الصحّيّ 5٪ من فجوة التمويل (OECD, 2021[21]) .

انخفض الاستثمار في مشاريع البنية التحتيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب جائحة فيروس كورونا، لكنّ أسعار الفائدة العالميّة المنخفضة تتيح الفرصة لزيادة التمويل من أجل الانتعاش.

وفق ما ورد في تقرير الاتّحاد من أجل المتوسّط حول دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الاستدامة الماليّة لقطاع المياه، تُعتبر دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الأعضاء ذوي الأولويّة الذين يحتاجون إلى تنفيذ استراتيجيّة الاتّحاد من أجل المتوسّط الماليّة للمياه (UfM, 2019[19]). بالإضافة إلى ذلك، يخلص هذا التقرير إلى أنّ جائحة فيروس كورونا قد أثّرت بشدّةٍ على الاستثمارات التأسيسيّة التي تشكّل النمط السائد لدخول الاستثمار الأجنبيّ المباشر في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي المقابل، سلّط تقرير حوكمة *المياه في الأردن* الصادر عن منظّمة التعاون والتنميّة الاقتصاديّة (2014) الضوء على أهمّيّة الالتزام بعددٍ من الشروط الإطاريّة لتغطية التكاليف الأوّليّة للاستثمار

ونقل المعرفة التقنيّة، وذلك بهدف تنشيط مشاركة القطاع الخاصّ في المشاريع الرأسماليّة الكبيرة في قطاع المياه. وتشمل هذه الشروط: إطارًا تنظيميًّا متينًا، والقدرة الإداريّة، والاستدامة الماليّة والتخطيط الاستراتيجيّ للمشاريع (OECD, 2014[23]).

تُشير تقديرات منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة إلى أنّ النفقات الرأسماليّة على المشاريع التأسيسيّة المعلنة انخفضت بنسبة 80٪ في الاقتصادات المحوريّة الثمانية خلال النصف الأوّل من عام 2020 مقارنةً بالنصف الأوّل من عام 2019، ويُعتبر هذا الانخفاض أكبر بكثيرٍ مما هو عليه في الاقتصادات الناشئة والنامية ككلّ (42٪)، والدول الأعضاء في منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (17٪) (OECD, 2021[21]). ومع ذلك، على الرغم من انخفاض الاستثمارات في البنية التحتيّة مقارنةً بالسنوات السابقة، لا يزال يجري التوقيع على استثماراتٍ جديدةٍ في قطاعيّ المياه والنفايات، وإن كان ذلك يحدث بوتيرةٍ أبطأ، مع الإشارة إلى أنّ معظم هذه الاستثمارات تتمّ من خلال بنوك التنمية.

- في مصر، تمّ التوقيع على مشروعٍ جديد في تمّوز/يوليو من عام 2018، يتعلّق بإزالة التلوّث من مصرف كتشنر في منطقة دلتا النيل من خلال إجراء تحسيناتٍ على البنية التحتيّة لتجميع المياه العادمة المنزليّة، ومعالجتها، وإدارة النفايات الصلبة، وإعادة تأهيل البنية التحتيّة لتصريف المياه.
- في تونس، وافق مجلس نوّاب الشعب على قرضٍ بقيمة 295 مليون دينار تونسي (أكثر من 107.3 مليون دولار أمريكي) من الصندوق الكويتيّ للتنمية الاقتصاديّة العربيّة. وستستخدم الشركة الوطنيّة لاستغلال وتوزيع المياه التمويلَ لتوفير مياه الشرب في العديد من المدن في جميع أنحاء البلاد (https://www.afrik21.africa/en/tunisia-parliament-approves-107m-from-kfaed-for-drinking-water-in-urban-areas/).

تقدّم الحلول القائمة على الطبيعة نهجًا فعّالًا من حيث التكلفة لإدارة الموارد المائيّة ومخاطر الكوارث من أجل ضمان تحقيق الانتعاش المرن بعد جائحة فيروس كورونا.

أبرزت جائحة فيروس كورونا العلاقة بين رفاهيّة النظم الإيكولوجيّة والمجتمعات. وفي هذا الإطار، من شأن الحلول القائمة على الطبيعة أن تدعم عمليّات الانتعاش الخضراء والمرنة بعد جائحة فيروس كورونا، لأنّها تفسح المجال أمام الحلول المتعلّقة بالبنية التحتيّة الفعّالة من حيث التكلفة، بالإضافة إلى أنّها تمنح فوائد بيئيّةً واجتماعيّةً واقتصاديّةً في نفس الوقت، وتساعد في بناء المرونة (OECD, 2020[25]) . وغالبًا ما تُستَخدم هذه الحلول لإدارة كمّيّة المياه وجودتها ومخاطر الفيضانات والمخاطر الساحليّة، وتعود بالعديد من الفوائد المشتركة طويلة الأمد، لا سيّما على صحّة الإنسان، وأمن الغذاء والطاقة، وتقليل التآكل الساحليّ. وتبرز العديد من الأمثلة الحديثة على مشاريع استثماريّةٍ قائمةٍ على الطبيعة تمّ تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- في المغرب، يجري منذ عام 2017 بالشراكة مع الوكالة الألمانيّة للتعاون الدوليّ تنفيذ مشروعٍ لحماية الموارد الوراثيّة والمحافظة على استخدامها العادل، وذلك استجابةً لخدمات النظام الإيكولوجيّ ذات الاستخدام المفرط والمهدّدة بشكلٍ متزايد. يعمل البرنامج على تحسين الأطر التنظيميّة وخطط التنمية البلديّة، وتعزيز زيادة الوعي وقدرات مراقبة التأثير، بالإضافة إلى تقديم المساعدة في استخدام الموارد البيولوجيّة. ومن المتوقّع أن يتمّ تطبيق المشروع في كلّ من الجزائر، وتونس، وفلسطين، ومصر، والأردن، وتركيا، بحلول عام 2022.
- في تونس، يتطرّق برنامجٌ إقليميّ يُنَفَّذ بالشراكة مع الوكالة الألمانيّة للتعاون الدوليّ بهدف تطوير القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ القائم على النظم الإيكولوجيّة للغابات، إلى الاستغلال المفرط للغابات وتأثير الكوارث المتعلّقة بالمناخ عليها، وذلك من خلال ربط الجهات الفاعلة الدوليّة بخدمات إدارة الغابات الوطنيّة وبناء القدرات. كذلك، للمشروع عدّة علاقاتٍ مع المغرب، والجزائر، وتونس، ولبنان، وتركيا.

الاعتبارات السياساتيّة

في سبيل دعم الجهود الموحّدة للاتّحاد من أجل المتوسّط الرامية إلى ضمان الأمن المائيّ، وحماية البحر الأبيض المتوسّط، وتعزيز الاقتصادات الخضراء والزرقاء، تدعو الحاجة إلى المزيد من الاستثمارات لتحديث البنية التحتيّة المحدودة المتعلّقة بالمياه وتحسينها في المنطقة، بالإضافة إلى إيلاء الأولويّة لقطاع المياه والسياسات الواعية بالبيئة. وبهدف مكافحة التأثير الناجم عن الجائحة، وتعزيز الرفاهيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والاستفادة من الثروة الساحليّة في المنطقة، يمكن لصانعي السياسات:

- **زيادة الاستثمار في المشاريع المتعلّقة بالمياه وتحسين البنية التحتيّة** على المستوى المحلّيّ والوطنيّ والإقليميّ. ونظرًا لتأثّر إمدادات المياه بشدّةٍ خلال العامين الماضيين وتزايد ندرة المياه، سيتعيّن على الحكومات الاستثمار بكثافةٍ لتحديث الأنظمة الحاليّة وإيجاد حلولٍ جديدة. كما تدعو الحاجة إلى تنفيذ المشاريع الخاصّة بالبنية التحتيّة من أجل تحسين الموارد المائيّة مثل تخزين المياه على نطاقٍ واسع وأنظمة إعادة التدوير وأنظمة التحكّم في الفيضانات، مع التركيز على الاحتفاظ بالمياه، وتحديث شبكة الصرف الصحّيّ ومحطّات تحلية المياه. كذلك، تبرز الحاجة إلى استحداث نهجٍ لتحسين البنية التحتيّة يجمع بين إدارة العرض والطلب، لا سيّما في منطقةٍ يتمّ فيها استهلاك 80٪ من المياه للأغراض الزراعيّة. على الصعيد العمليّ، يعني ما سبق رفع كفاءة استخدام الموارد عن طريق مجموعةٍ من التقنيّات مثل التخطيط للمحاصيل. وقد اختار الاتّحاد من أجل المتوسّط في تقريره حول *تحديد فرص الاستثمار المتّصلة بالمياه والمناخ*، الأردن ولبنان وتونس باعتبارها ميادين رئيسيّةً لفرص الاستثمار في قطاعيّ المياه والمناخ (UfM, 2021[26]). وبينما يسلّط التقرير الضوء على الاستثمارات في البنية التحتيّة للمياه بما في ذلك الاستثمارات القائمة على الغذاء، يمكن أن يكون الدعم الزراعيّ وسيلةً فعّالةً لضمان الأمن المائيّ والغذائيّ. كذلك، ينبغي إيلاء الأولويّة للتحسينات في مجال الزراعة بالريّ على مستوى الدولة أو المستوى الإقليميّ، وذلك ضمن

مشاريع البنية التحتيّة الإقليميّة حيث يتمّ توزيع الحصّة الكبرى من استخدامات المياه على العمليّات الزراعيّة، والتي من شأنها أيضًا أن تعزّز تخصيص الموارد المائيّة بشكلٍ أفضل مع ضمان درجةٍ أعلى من الأمن الغذائيّ في المنطقة.

- **الاستمرار في إدراج الحلول القائمة على الطبيعة ضمن أطر عمل السياسات الوطنيّة من أجل خلق بيئةٍ مواتيةٍ يَسهُل تبنّيها من قبل كلٍّ من الوكالات العامّة والخاصّة.** تقدّم هذه الحلول بديلًا فعّالًا من حيث التكلفة للاستثمارات في البنية التحتيّة الرماديّة التي تدمج الأولويّات الاجتماعيّة والبيئيّة ضمن تغييرات البنية التحتيّة. وتدعو الحاجة إلى الجمع بين البنية التحتيّة الرماديّة، على سبيل المثال السدود والأسوار البحريّة والطرق والأنابيب أو محطّات معالجة المياه من جهة، والبنية التحتيّة الخضراء من جهةٍ أخرى، خاصّةً في حالة التحكّم بالفيضانات. ويمكن أن توفّر الحلول القائمة على الطبيعة فوائد متعدّدة الأوجه في مجالاتٍ سياساتيّةٍ مختلفة في نفس الوقت مثل المياه، والمناخ، والصحّة، والراحة، والتنوّع البيولوجيّ.

- **تصميم استثماراتٍ في قطاع المياه وفقًا لمسارات الاستثمار الاستراتيجيّ** للنظر في كيفيّة تصميم المشاريع وطريقة تسلسلها من أجل تقديم أنظمة مائيّةٍ قادرةٍ على الصمود على المدى الطويل وفي ظلّ الظروف المتغيّرة (OECD, forthcoming). وهنا من المهمّ الإشارة إلى أنّ النقص في البيانات والتحليلات يزيد من صعوبة تأمين الاستثمارات في مشاريع البنية التحتيّة وإدارتها، ممّا يعيق قدرة الحكومات على إحراز التقدّم في مجال البنية التحتيّة للمياه والصرف الصحّيّ. ويشير تقرير *نحو اقتصادٍ أزرق مستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسّط* الصادر عن الاتّحاد من أجل المتوسّط إلى الحاجة إلى زيادة جمع البيانات والتقييمات بشأن التحدّيات البحريّة مثل القمامة والتلوّث (UfM, 2021[27]).

- **تعزيز الدور الذي يضطّلع به الوسطاء بشكلٍ استراتيجيّ في مرافق تمويل المياه المستدامة** من أجل صغار مقدّمي خدمات المياه والصرف الصحّيّ. في عام 2019، ناقش المؤتمر السنويّ الأوّل للاتّحاد من أجل المتوسّط حول الاستثمار وتمويل قطاع المياه (UfM, 2019[19])، كيفيّة إشراك المموّلين من القطاع الخاصّ في الاستثمارات في قطاع المياه. في هذا الصدد، تتضح من خلال دراسةٍ حديثةٍ أُجريت حول الدور الذي يضطّلع به الوسطاء في تيسير الاستثمارات المتعلّقة بالمياه، الحاجة إلى الانتقال من نهجٍ يقوم على الفرص إلى نهجٍ يتّسم بكونه استراتيجيّ بشكلٍ أكبر، يتضمّن التركيز على تعزيز البيئة المواتية للاستثمار (Lardoux de Pazzis and Muret, 2021[28]). علاوةً على ذلك، يسلّط عمل منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة بشأن التمويل المختلط للمياه والصرف الصحّيّ، الضوء على كيفيّة استخدام التمويل الخاصّ بالتنمية بشكلٍ استراتيجيّ أكثر من أجل حشد التمويل التجاريّ (OECD, 2019[29]). ويمكن أن يكون التحليل الأخير الذي أجرته منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة في هذا المجال مرجعًا مفيدًا لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يُساعد الحكومات في تصميم مناهج استراتيجيّة من شأنها إشراك المستثمرين من القطاع الخاصّ الذين يتجنّبون حدوث أيّ فجواتٍ وازدواجيّةٍ وخللٍ في البنية التحتيّة للمياه (OECD, 2021[30]).

الاقتصاد الأزرق المستدام

*بدأت المبادرات الهادفة إلى الحدّ من **التلوث البلاستيكيّ البحريّ** في الظهور في المنطقة، لكنّ الجائحة تسبّبت في اصطدام التأثيرات البيئيّة الإيجابيّة بطريقٍ مسدود.*

من المعروف أنّ الاقتصادات الزرقاء تدعم الحفاظ على البيئة البحريّة وتجديدها، وتوفّر أداةً قيّمةً للتغيير الإيكولوجيّ الإيجابيّ (Sharafuddin and Madhavan, 2020[31]). ومع ذلك، تتطلّب الاقتصادات الزرقاء إعداد نهج تنميةٍ مستدامةٍ يخصّ الموارد الساحليّة، وهو هدفٌ يصعب تحقيقه بالنظر إلى أنّ البحر الأبيض المتوسّط يجمع 570 ألف طنّ من النفايات البلاستيكيّة كلّ عامٍ، أي ما يمثّل حوالى 7٪ من التلوّث البلاستيكيّ الذي تصدّره البريّة إلى المحيطات ويتسبّب في خسائر اقتصاديّةٍ تقدّر بنحو 770 مليون دولار أمريكي تتكبّدها النظم الإيكولوجيّة البحرية والصناعات البحريّة أيضًا. وبالنسبة لمنطقتيّ المغرب والمشرق، فهما تسجّلان على وجه الخصوص معدّلاتٍ عاليةٍ من سوء إدارة النفايات البلاستيكيّة، حيث يتدفّق أكثر من نصف النفايات البلاستيكيّة إلى البحر (Acerbi et al., 2021[32]).

- تعدّ مصر إلى حدٍّ بعيد أكبر مساهمٍ في التلوّث البلاستيكيّ الكلّيّ الناجم عن سوء إدارة النفايات في البحر الأبيض المتوسّط، إذ تبلغ النفايات التي ينتهي بها المطاف في البحر 74.031 طنّ سنويًّا، أي ما يمثّل أكثر من ضعف ثاني أعلى ملوّث للبلاستيك الكلّيّ، وهي إيطاليا التي يتدفّق فيها 34.309 طنّ من النفايات إلى البحر سنويًّا. كذلك، تقع خمسٌ من المناطق العشر الأولى التي تعتبر مسؤولةً عن تسرّب المياه إلى البحر الأبيض المتوسّط، في مصر، وهي المنتزه، والوراق، والعمرانيّة، وكفر الدوار، والحسينيّة. ويرجع ذلك جزئيًّا إلى ارتباط النيل بالبحر. كما تستأثر كلّ من الجزائر وتونس أيضًا بجزءٍ كبيرٍ من هذا التلوّث، حيث تحتلّان المرتبة الرابعة والسادسة على التوالي من حيث الملوّثات البلاستيكيّة الكلّيّة التي تتدفّق إلى البحر الأبيض المتوسّط (Boucher and Billard, 2020[33]).

علاوةً على ذلك، نظرًا لاتّجاهات دوران التيّارات، تعتبر قدرة البحر الأبيض المتوسط على مراكمة التلوّث البلاستيكيّ عالية، إلّا أنّ قدرته على التخلّص منها منخفضةٌ للغاية (Cozar Cabanas, 2020[34]). وإلى جانب كمّيّات القمامة البلاستيكيّة الكبيرة التي تلوّث الشواطئ وتضرّ بالحياة البريّة، تشكّل الجسيمات البلاستيكيّة الدقيقة والجسيمات البلاستيكيّة النانويّة السامّة تهديدًا أكبر للحياة البحريّة. ومع ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال من الدول التي تساهم بشكلٍ متدنّي في تلوّث البحر بالجسيمات البلاستيكيّة الدقيقة، باستثناء مصر بسبب جريان نهر النيل في البحر الأبيض المتوسّط (Boucher and Billard, 2020[33]).

شرعت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في معالجة النفايات البلاستيكيّة البحريّة عن طريق الاستراتيجيّات الوطنيّة:

- يقوم المغرب ببلورة استراتيجيّةٍ وطنيّةٍ بعنوان *ساحل من دون بلاستيك*.
- تعمل تونس على تحديد النقاط الساخنة للتلوّث البلاستيكيّ البحريّ.
- يدعم البنك الدوليّ مصر ولبنان والأراضي الفلسطينيّة في تطوير برامج وأنشطةٍ خاصّةٍ بمكافحة التلوّث البلاستيكيّ البحريّ (Hasegawa, Acerbi and Anouar, 2021[35]).

وقد تمّ بالفعل تجسيد بعض المبادرات على شكل برامج تجريبيّةٍ تهدف إلى الحدّ من استخدام البلاستيك، وتقليل النفايات المرتبطة به في بعض بلدان المنطقة؛ على سبيل المثال:

- بعد أن منع المغرب توزيع الأكياس البلاستيكيّة عام 2016، عملت المشاريع الحكوميّة الخاصّة بالقمامة البحريّة بتمكين الجمعيّات من إنتاج الأكياس الحاملة المتينة باستخدام موادٍ تمّ إعادة تدويرها، بالإضافة إلى اختبار هذه الأكياس. وسمحت المشاريع أيضًا باختبار نظامٍ قائمٍ على ردّ الأموال لجمع العبوات البلاستيكيّة وعلب الألمنيوم من أجل إعادة تدويرها، في محاولةٍ لمنع استخدام المواد البلاستيكيّة التي تلوّث البحر الأبيض المتوسّط والتخفيف منها، وذلك بطريقةٍ عمليّةٍ يمكن تطبيقها في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى.

ومع ذلك، تعرقلت المبادرات الرامية إلى الحدّ من التلوّث البلاستيكيّ البحريّ بسبب الحاجة المتزايدة إلى المنتجات البلاستيكيةّ ذات الاستخدام الواحد من جهة، وأنظمة جمع النفايات غير الفعّالة من جهةٍ أخرى. وتعدّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكلٍ خاصّ غارقةً في الإخفاقات المنهجيّة لسلسلة القيمة البلاستيكيّة التي لا تحاسب المنتجين، بالإضافة إلى أنّها تنتج كميّاتٍ كبيرةً من النفايات البلاستيكيّة، وتتمتّع بقدراتٍ محدودةٍ على صعيد جمع النفايات ومعالجتها، وتجني أرباحًا منخفضةً في قطاعات إعادة التدوير (WWF Mediterranean Marine Initiative, 2019[36]) . في هذا الإطار، يمكن أن يؤدّي تعزيز أنظمة جمع النفايات وإعادة تدويرها والتخلّص منها، على سبيل المثال من خلال إدخال مسؤوليّة المنتج الممتدّة، إلى زيادة معدّلات إعادة تدوير المواد البلاستيكيّة، ممّا يعني وقف تصريف المخلّفات البلاستيكيّة في المحيط (OECD, 2020[37]).

تتعدّد المصادر التي تلوّث البحر بالجسيمات البلاستيكيّة الدقيقة في البحر الأبيض المتوسّط، إلّا أنّ معظمها في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تنبع من سوء إدارة النفايات. تعتبر البنية التحتيّة لمياه الصرف الصحّيّ ومكبّات النفايات التي تتمّ إدارتها بشكلٍ سيّئ وغير القادرة على مواكبة النموّ السكانيّ السريع، المصدر الرئيسيّ لتدفّق الجسيمات البلاستيكيّة الدقيقة إلى البيئة البحريّة في معظم أنحاء المنطقة. وعلى سبيل المثال:

- استحوذ جمع النفايات ونقلها في تونس على 75-100٪ من ميزانيّة إدارة النفايات الصلبة للبلديّات في بعض السنوات، في حين أنّ الجمع المنفصل للنفايات الصلبة والبلاستيكيّة لا يزال منخفضًا بشكلٍ خاصّ.
- يواجه لبنان تحدّيًا بالغًا عندما يتعلّق الأمر بالتخلّص السليم من النفايات والمواد البلاستيكيّة. بطبيعة الحال، تعتبر مكبّات النفايات من العوامل الرئيسيّة المساهمة في إنتاج الجسيمات البلاستيكيّة الدقيقة في منطقة البحر الأبيض المتوسّط ، على غرار سائر اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى. وفي لبنان، تحيط ثلاثة مكبّات ساحليّة بمرفأ بيروت، أحدها مغلق واثنان نشطان لكنّهما بلغا طاقتهما القصوى في تموّز/يوليو 2019 (Kazour et al., 2019[38]) . كانت البنية التحتيّة لإدارة النفايات في لبنان متخلّفةً بالفعل مقارنةً بدول البحر الأبيض المتوسّط الساحليّة الأخرى قبل تفشّي الوباء، وكان متوسّط تكوين النفايات الصلبة البلديّة الصادرة في لبنان يتكوّن من 15٪ من البلاستيك، أي مرّتين إلى ثلاث مرّات أعلى من فرنسا (El-Hoz, 2019[39]). وقد تأثّر البلد بشكلٍ أكبر بالانفجار الهائل الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020 في مرفأ بيروت والذي أودى بحياة أكثر من 200 شخص ودمّر مصانع التسميد والفرز في مكبّ النفايات. كما زادت في مكبّات النفايات الأخرى، كمّيّات النفايات الواردة التي تضاعفت بالفعل بسبب زيادة المنتجات البلاستيكيّة ذات الاستخدام الواحد للمعدّات الصحّيّة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا. عليه، صار لزامًا إعادة توجيه خدمات الصرف الصحّيّ إلى وجهاتٍ جديدة، وانخفضت كفاءة قدرات الفرز ممّا أدى إلى زيادة انتشار القمامة البحريّة.

ساهمت البروتوكولات الخاصّة بفيروس كورونا في توفير حلولٍ مؤقّتةٍ للبيئة المائيّة والبرّيّة والوقود وملوّثات الهواء، إلّا أنّ مستويات التلوّث في طور أن تعود إلى ما كانت عليه قبل الجائحة.

أظهرت الدراسات أنّ جودة الهواء (أي ملوّثات الهواء الأوّليّة الأربعة: أوّل أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكربون، وأكاسيد النيتروجين، والميثان) في مناطق البحر الأبيض المتوسّط الحضريّة قد تحسّنت في الفترات التي تمّ فيها استحداث تدابير جائحة فيروس كورونا الصارمة، إذ انخفض متوسّط مستويات أكاسيد النيتروجين خلال فترة الإغلاق بنسبة 32٪ مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2019 (Sifakis et al., 2021[40]). ومع ذلك، يُلاحَظ أنّ انبعاثات غازات الدفيئة تعود بسرعةٍ إلى مستويات ما قبل الجائحة، وذلك بعد انخفاضها المؤقّت الناجم عن التباطؤ الاقتصاديّ، ممّا يجعل المستويات بعيدةً عن مسار تحقيق أهداف خفض الانبعاثات (UNEP, 2021[41]).

أدّى انخفاض وتيرة النشاطات على السواحل، المتمثّل في إغلاق الأعمال وانخفاض عدد زّوار الشواطئ، إلى حماية البيئة البحريّة من أشكال التلوّث مثل استخدام روّاد الشواطئ المواد البلاستيكيّة بكثرة، وتسرّب الهيدروكربونات، والأحمال الميكروبيولوجيّة، ومستويات الضوضاء (Ormaza-Gonzalez, Castro-Rodas and Statham, 2021[42]). كذلك، شهدت جودة المياه الساحليّة تحسّنًا حيث عادت درجات حرارة سطح المياه إلى وضعها الطبيعيّ في ذروة الجائحة، ويرجع ذلك إلى الانخفاض في التصريف الصناعيّ مثلما حدث في طنجة في المغرب (Cherif et al., 2020[43]).

ومع ذلك، في حين انخفضت القمامة البحريّة الناجمة عن السياحة الساحليّة وروّاد الترفيه أثناء الجائحة، أصبحت مخلّفات معدّات الوقاية الشخصيّة المتعلّقة بفيروس كورونا مثل الأقنعة والقفّازات، تمثّل تحدّيًا جديدًا في البحر الأبيض المتوسّط. لم تكن المنتجات المستخدمة كأدوات وقائيّةٍ لمكافحة فيروس كورونا مصنوعةً من البلاستيك فحسب، بل كانت أيضًا فعّالةً من حيث التكلفة ويمكن إنتاجها بسهولةٍ على نطاق واسع، ممّا سمح للبلدان المقيّدة ماليًّا بالحصول على معدّات الوقاية اللازمة على وجه السرعة. بالإضافة إلى ذلك، أثّر الانخفاض المذهل في أسعار النفط خاصّةً في المنطقة على إعادة التدوير والحلول المراعية للبيئة، ممّا أدى إلى زيادة استهلاك المنتجات المصنوعة من البلاستيك والتخلّص منها.

يمكن أن تؤدّي إعادة التفكير في وسائل الإعانات والضرائب لتعزيز الممارسات المراعية للبيئة إلى زيادة استدامة الموارد.

توفّر الإصلاحات الماليّة البيئيّة من خلال التدابير الضريبيّة والتسعيريّة، فرصةً لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لزيادة الإيرادات الماليّة، فضلًا عن تعزيز الأهداف البيئيّة المدرجة في المجالات ذات الأولويّة للاتّحاد من أجل المتوسّط. وفي هذا الإطار، تبرز على سبيل المثال السياسات الواعية بالنظام الإيكولوجيّ مثل فرض الضرائب والرسوم على النفايات، واستخراج المياه، وتلوّث المياه، والمواد الكيميائيّة. يعزّز هذا الشكل من التدخّل الحكوميّ محفّزات السوق الموجّهة للشركات والأسر المعيشيّة للنظر في الضرر البيئيّ، وذلك عندما يتعلّق الأمر بأساليب الإنتاج والاستهلاك، ممّا يفضي إلى تعزيز النتائج البيئيّة على المدى الطويل (OECD, 2017[44]) .

يعدّ تجديد السياحة الساحليّة والبحريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أعقاب تفشّي وباء فيروس كورونا فرصةً لإدراج الممارسات الخضراء والمستدامة ضمن جداول أعمال السياحة.

لا شكّ أنّ العمل على جعل الأعمال السياحيّة أكثر استدامةً يمكن أن يعود بالفائدة على المجتمعات المحلّيّة، ومن شأنه أن يخلق روابط أقوى مع الاقتصاد المحلّيّ، ممّا يزيد من إمكانات التنمية المحلّيّة. في هذا الخصوص، ينبغي أن تركّز اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الساحليّة على السياسات والمشاريع التي تدعم *التنمية* السياحيّة بدلًا من *النموّ* السياحيّ. عادةً ما تعطي السياسات في قطاع السياحة الأولويّة للنموّ الذي يعتمد بدوره على زيادة عدد الوافدين أو الإقامة الليليّة التي لا تُفضِي بالضرورة إلى ازدهارٍ اقتصاديّ طويل الأمد كما هو الحال بالنسبة للتنمية السياحيّة (OECD, 2020[45]). كذلك، ينبغي إعادة تركيز سياسات السياحة المحلّيّة والوطنيّة على زيادة الدخل المحلّيّ والعمالة، بالإضافة إلى النظر في التخطيط الإنمائيّ الذي يأخذ في عين الاعتبار الفوائد والقدرات البيئيّة. اتّخذ الأردن، على سبيل المثال، خطواتٍ مهمّةً في هذا الاتّجاه من خلال تطوير خطط عملٍ على مستوى القطاع لكلّ قطاعٍ من قطاعات الاقتصاد الأخضر، من بينها قطاع السياحة، و ذلك في إطار الخطّة الوطنيّة للنموّ الأخضر 2021-2025 (GGGI, 2020[46]).

قبل تفشّي وباء فيروس كورونا، كانت بعض البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة تبذل جهودًا فعّالةً في التحرّك نحو نماذج أكثر اخضرارًا للسياحة. وعلى سبيل المثال، قامت تونس بمساعدة سويتش ميد، بتنفيذ عدّة برامج تجريبيّةٍ تركّز على الممارسات المستدامة في السياحة البيئيّة ونموذج أعمال السياحة البيئيّة. لقد هدفت المشاريع إلى تقديم المشورة بشأن تدابير التنفيذ المحتملة المتعلّقة بالطاقة والمياه والنفايات، بالإضافة إلى التوجيه بشأن عمليّة تطبيق التوسيم الإيكولوجيّ وفرص جمع الأموال للمواقع السياحيّة الصغيرة ومتوسّطة الحجم في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسّط (UNIDO SwitchMed, 2018[47]).

الاعتبارات السياساتيّة

- **العمل مع الحكومات المحلّيّة والبلديّة من أجل تعزيز النموّ الاقتصاديّ والعمالة والابتكار والرفاهيّة الاجتماعيّة في المدن الزرقاء.** نظرًا لأنّ معظم عواصم المناطق والمدن الأكثر كثافةً تقع على السواحل، تلعب الحكومات المحلّيّة دورًا رئيسيًّا في ضمان تطبيق ممارساتٍ مرنةٍ وشاملةٍ ومستدامةٍ ودائريةٍ لإدارة المدينة. تتمّ الأنشطة الاقتصاديّة الزرقاء مثل السياحة وصيد الأسماك على المستوى المحلّيّ في هذه البلدان، وتزيد من قيمتها وتوفّر المزيد من فرص العمل (OECD, 2021[48]). وتضطلّع المدن بدورٍ مهمّ، حيث تمتلك صلاحيّاتٍ في القطاعات التي من المحتمل أن يكون لها تأثيرٌ على أنشطة الاقتصادات الزرقاء مثل النفايات واستخدام الأراضي، بينما من المرجّح أن تؤثّر الاستثمارات المتعلّقة بالمياه في المدن والتي تستجيب لمخاطر المياه، على كيفيّة تنفيذ أنشطة الاقتصاد الأزرق. ويمكن للحكومات أن تتطلّع إلى مبادئ منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة بشأن حوكمة المياه لمعرفة كيفيّة ضمان الفعاليّة والكفاءة والثقة والمشاركة (OECD, 2015[49]).
- **توسيع نطاق الأدوات السياساتيّة الاقتصاديّة من أجل حفظ المحيطات واستخدامها المستدام،** من بين المجالات الإيجابيّة الأخرى لرفاه البيئة وحفظها. تمّ ذكر مجموعةٍ من الأدوات الماليّة في استراتيجيّة الاتّحاد من أجل المتوسّط الماليّة للمياه، باعتبارها وسيلةً لتمويل قطاع المياه من خلال الوسائل العامّة. ويمكن استكمال الاستراتيجيّة بشكلٍ مفيدٍ من خلال الاعتماد على قاعدة بيانات الأدوات السياساتيّة من أجل البيئة الصادرة عن منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD, 2020[50]). وتشير المعلومات التي تم جمعها في قاعدة البيانات إلى أنّ الضرائب المتعلّقة بالبيئة هي أكثر الأدوات السياساتيّة فعاليّةً لتشجيع حماية البيئة في الدول الأعضاء في منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة. كما يُمكن أن تغطّي الضرائب الواعية بيئيًّا مجموعةً من القطاعات المتدهورة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك منتجات الطاقة (مثل وقود المركبات)، والسيّارات، وخدمات النقل، والانبعاثات المُقاسة أو المقدّرة في الهواء والماء، والمواد المستنفدة للأوزون، ومصادر تلوّث المياه، بالإضافة إلى إدارة النفايات والضوضاء، وكذلك إدارة المياه والأراضي والتربة والغابات والتنوّع البيولوجيّ والحياة البرّيّة والثروة السمكيّة.

- **تعزيز حفظ البيئة البحريّة** عن طريق تنفيذ **الدعم البيئيّ** الذي يعزّز التنوّع البيولوجيّ. يمكن تحقيق ذلك على سبيل المثال من خلال دعم صغار الصيّادين المسؤولين والإدارة المستدامة. ويمكن لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا تنفيذ نظام الدفع مقابل الخدمات البيئيّة بهدف تعزيز حدود كمّيّات الصيد أو حصصه، وفرض عقوباتٍ في حالات عدم الامتثال لتثبيط الصيّادين غير المرخّصين.

المراجع

Acerbi, M. et al. (2021), *Middle East and North Africa: Two opportunities for rebuilding after COVID-19 in green and inclusive ways*, https://blogs.worldbank.org/arabvoices/middle-east-north-africa-two-opportunities-rebuilding-after-covid-19-green-inclusive. [31]

Babu, S. and S. Blom (2014), *Capacity Development for Resilient Food Systems Issues, Approaches, And Knowledge Gaps*, International Food Policy Research Institute, https://www.ifpri.org/publication/capacity-development-resilient-food-systems-issues-approaches-and-knowledge-gaps. [18]

Bank, W. (ed.) (2021), *MENA Has a Food Security Problem, But There Are Ways to Address It*, https://www.worldbank.org/en/news/opinion/2021/09/24/mena-has-a-food-security-problem-but-there-are-ways-to-address-it. [2]

Boucher, J. and G. Billard (2020), *The Mediterranean: Mare Plasticum*, https://portals.iucn.org/library/node/49124. [32]

Cherif, E. et al. (2020), "COVID-19 Pandemic Consequences on Coastal Water Quality Using WST Sentinel-3 Data: Case of Tangier, Morocco", *MDPI*, https://www.mdpi.com/2073-4441/12/9/2638. [39]

Coombes, Y., S. Hickling and M. Radin (2015), *Investment in Sanitation to Support Economic Growth in Africa: Recommendations to the African Ministers' Council on Water (AMCOW) and Ministers of Finance*, https://www.wsp.org/sites/wsp/files/publications/WSP-Investment-in-Sanitation-to-Support-Growth-Africa.pdf. [16]

Cozar Cabanas, A. (2020), *IEMed Mediterranean Yearbook 2020*, https://www.iemed.org/publication/mediterranean-medioplasticae-analysis-of-plastic-pollution-in-the-mediterranean-during-the-coronavirus-outbreak/. [33]

El Hattab, O. (2018), *Drinking Water & Sanitation in MENA and The SDGs*, https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/afsd2018-special-session3-presentation-omar-alhattab-unicef-en.pdf. [10]

El-Hoz, M. (2019), *A Qualitative–Quantitative Methodological Approach for Sustainable Reclamation of Open Dumps: The Case of the Controlled Dump of Tripoli*, https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-981-13-2784-1_10. [47]

FAO (2020), *How is COVID-19 affecting the fisheries and aquaculture food systems*, FAO, https://www.fao.org/documents/card/en/c/ca8637en. [4]

GGGI (2020), *Jordan Green Growth National Actions Plans 2021-2025: Tourism sector*, https://gggi.org/report/jordan-green-growth-national-action-plans-2021-2025-tourism-sector/. [42]

Hasegawa, K., M. Acerbi and K. Anouar (2021), *MENA joins forces to stop marine plastic* [34]

pollution, https://blogs.worldbank.org/arabvoices/mena-joins-forces-stop-marine-plastic-pollution.

ILO (2016), *Water drives job creation and economic growth, says new UN report*, https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_462279/lang--en/index.htm. [14]

Kazour, M. et al. (2019), *Microplastics pollution along the Lebanese coast (Eastern Mediterranean Basin): Occurrence in surface water, sediments and biota samples*, https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2019.133933. [36]

Lardoux de Pazzis, A. and A. Muret (2021), *The role of intermediaries to facilitate water-related investment*, OECD Publishing, https://doi.org/10.1787/0d5a7748-en. [27]

OECD (2021), *Building Blue Cities*, https://www.oecd.org/water/regional/Flyer_OECD%20Blue%20Cities%20Project.pdf. [44]

OECD (2021), *Middle East and North Africa Investment Policy Perspectives*. [21]

OECD (2021), *The role of intermediaries to facilitate water-related investment*, https://doi.org/10.1787/19970900. [29]

OECD (2020), *Fisheries, aquaculture and COVID-19: Issues and policy responses*, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/fisheries-aquaculture-and-covid-19-issues-and-policy-responses-a2aa15de/. [5]

OECD (2020), *Nature-based solutions for adapting to water-related climate risks*, OECD Publishing, https://doi.org/10.1787/2257873d-en. [24]

OECD (2020), *OECD Tourism Trends and Policies*, https://doi.org/10.1787/6b47b985-en. [41]

OECD (2020), *OECD work in support of a sustainable ocean*, https://www.oecd.org/ocean/OECD-work-in-support-of-a-sustainable-ocean.pdf. [49]

OECD (2020), *Tracking Economic Instruments and Finance for Biodiversity*, https://www.oecd.org/environment/resources/tracking-economic-instruments-and-finance-for-biodiversity-2020.pdf. [46]

OECD (2019), *Making Blended Finance Work for Water and Sanitation: Unlocking Commercial Finance for SDG 6*, OECD Publishing, https://doi.org/10.1787/5efc8950-en. [28]

OECD (2018), *Financing Water: Investing in sustainable growth*, https://www.oecd.org/water/Policy-Paper-Financing-Water-Investing-in-Sustainable-Growth.pdf. [22]

OECD (2017), *Environmental Fiscal Reform: Progress, prospects and pitfalls*, OECD Publishing, https://www.oecd.org/tax/tax-policy/environmental-fiscal-reform-G7-environment-ministerial-meeting-june-2017.pdf. [40]

OECD (2015), *OECD Principles on Water Governance*, OECD Publishing, https://www.oecd.org/cfe/regionaldevelopment/OECD-Principles-on-Water-Governance-en.pdf. [45]

OECD (2014), *Water Governance in Jordan: Overcoming the Challenges to Private Sector Participation*, OECD Publishing, https://doi.org/10.1787/9789264213753-en. [23]

OECD (2014), *Water Governance in Tunisia: Overcoming the Challenges to Private Sector* [13]

Participation, OECD Publishing, https://doi.org/10.1787/9789264174337-en.

OECD (2011), *Benefits of Investing in Water and Sanitation*, https://doi.org/10.1787/9789264100817-en. [20]

Ormaza-Gonzalez, F., D. Castro-Rodas and P. Statham (2021), "COVID-19 Impacts on Beaches and Coastal Water Pollution at Selected Sites in Ecuador, and Management Proposals Post-pandemic", *Frontiers in Marine Science*, https://doi.org/10.3389/fmars.2021.669374. [38]

Prüss-Üstün, A. et al. (2008), *Safer Water, Better Health: Costs, benefits and sustainability of interventions to protect and promote health*, https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/43840/9789241596435_eng.pdf;jsessionid=DB4A0EF7C718EC96503579538E52A13D?sequence=1. [7]

Ragasa, C., S. Babu and J. Ulimwengu (2011), *Institutional and Capacity Challenges in Agricultural Policy Process: The Case of Democratic Republic of Congo*, https://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.204.9674&rep=rep1&type=pdf. [17]

Sadoff, C. and M. Smith (2020), *Water in the COVID-19 crisis: Response, recovery, and resilience*, https://reliefweb.int/report/world/water-covid-19-crisis-response-recovery-and-resilience. [8]

Sharafuddin, M. and M. Madhavan (2020), *Thematic Evolution of Blue Tourism: A Scientometric Analysis and Systematic Review*, https://doi.org/10.1177%2F0972150920966885. [30]

Sifakis, N. et al. (2021), *The impact of COVID-19 pandemic in Mediterranean urban air pollution and mobility*, http://dx.doi.org/10.1080/15567036.2021.1895373. [48]

Soliman, F. (2021), "MENA Has a Food Security Problem, But There Are Ways to Address It", https://www.worldbank.org/en/news/opinion/2021/09/24/mena-has-a-food-security-problem-but-there-are-ways-to-address-it. [3]

UfM (2021), *Identification of Water and Climate-Related Investment Opportunities in Jordan, Lebanon and Tunisia*, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2021/07/Invest-MENA.pdf. [25]

UfM (2021), *Towards a Sustainable Blue Economy in the Mediterranean region*, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2021/07/21.7.19-2021UfM.studydefEN-web.pdf. [26]

UfM (2019), *UfM Financial Strategy for Water*, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2019/04/UfM-Financial-Strategy-for-Water_for-web-paginas.pdf. [19]

UN ESCWA (2020), *The Impact of COVID-19 on the Water-Scarce Arab Region*, https://afsd-2021.unescwa.org/sdgs/pdf/covid-19/en/5-20-00150_covid-19_water-scarcity-en.pdf. [1]

UNCTAD (2020), *The COVID-19 Pandemic and the Blue Economy: New Challenges and Prospects for Recovery and Resilience*, https://unctad.org/system/files/official-document/ditctedinf2020d2_en.pdf. [6]

UNEP (2021), *COVID-19 caused only a temporary reduction in carbon emissions – UN report*, https://www.unep.org/news-and-stories/press-release/covid-19-caused-only-temporary-reduction-carbon-emissions-un-report. [37]

UNESCO (2020), *Skills in the Water sector in Lebanon: Overview of the needs after COVID-19*, https://en.unesco.org/news/skills-water-sector-lebanon-overview-needs-after-covid-19. [15]

UNICEF (2021), , https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/afsd2018-special-session3-presentation-omar-alhattab-unicef-en.pdf. [11]

UNIDO SwitchMed (2018), *Switching to the circular economy in the Mediterranean*, https://www.unido.org/sites/default/files/files/2020-01/SwitchMed-newspaper-Third%20edition.pdf. [43]

World Bank (2018), *Beyond Scarcity : Water Security in the Middle East and North Africa*, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/27659/9781464811449.pdf?sequence=14&isAllowed=y. [9]

World Resources Institute (2020), *Using the Ocean As a Tool for Global Economic Recovery*, http://www.wri.org/insights/using-ocean-tool-global-economic-recovery. [12]

WWF Mediterranean Marine Initiative (2019), *Stop the Flood of Plastic: How Mediterranean countries can save their sea*, https://awsassets.panda.org/downloads/a4_plastics_reg_low.pdf. [35]

ملاحظات:

تشير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط .وهذه الدول هي :الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس .عند استخدام مصطلح" منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة"، فإنه يشير إلى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم الاتحاد من أجل المتوسط والأعضاء غير الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

5 النقل والتنمية الحضريّة

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أدت سنوات من التوسع الحضري السريع للغاية وعجز البلدان عن الحفاظ على توفير كافٍ للبنية التحتية والخدمات الملائمة إلى تفاقم نقاط الضعف خلال جائحة COVID-19. ويتناول هذا الفصل النماذج المستدامة للفضاء الحضري والحلول لأوجه الضعف الحالية. ويشدد على الحاجة إلى تحسين حوكمة النقل العام في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من خلال التحول إلى بنية تحتية للنقل المستدام، وتوفير التمويل الكافي لقطاع النقل العام بحيث يظل في متناول المستخدمين. وتشير التوصيات السياساتية إلى اتخاذ إجراءات لتطوير مدن خضراء ومستدامة، ومواءمة السياسات في الإسكان والنقل وإدارة استخدام الأراضي.

الأفكار الرئيسيّة

- أبرزت أزمة فيروس كورونا أهمّيّة التفكير في نماذج مستدامة للمناطق الحضريّة وإيجاد حلولٍ لأوجه الضعف الحاليّة، مثل حجم المسافة للوصول إلى الخدمات الأساسيّة وضعف إمكانيّة الوصول إلى المياه. لا شكّ أنّ أوجه الضعف القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هي نتائج غير مباشرةٍ لمعدّل التحضّر السريع، أحدُ أسرع المعدّلات نموًّا في العالم، والذي لم يقابله بنفس الوتيرة تأمين البنية التحتيّة المناسبة وتوفير الخدمات الكافية.
- يدعو الانخفاض في ملوّثات الهواء في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترات التي تمّ فيها فرض قيودٍ على التنقّل، إلى التفكير مليًّا في التكاليف الصحّيّة الناجمة عن زيادة التلوّث المرتبط بالنماذج الحاليّة للتنمية الاقتصاديّة والحضريّة. يساهم التعرّض لتلوّث الهواء في زيادة حالات الإصابة بفيروسات الضائقة التنفسيّة مثل فيروس كورونا وبالتالي الوفيّات. وفي هذا الخصوص، تجدر الإشارة إلى أنّ المنطقة تشهد عددًا من أنماط الأرصاد الجوّيّة المتفاقمة (مثل العواصف الرمليّة، والغبار، وموجات الحرارة، ودرجات الحرارة القصوى) ممّا يزيد من خطورة الملوّثات. لذلك، يجب أن يوضع الحدّ من التلوث على سلّم الأولويّات أثناء التفكير في التنمية الاقتصاديّة المستقبليّة.
- دفعت الجائحة نحو إمعان النظر بحلولٍ جديدةٍ للازدحام الحضري وكذلك التنقّل الحضري، من أجل إعادة تشكيل الحياة الحضريّة وإحداث تغييراتٍ تحويليّةٍ في المدن، الأمر الذي يفضي إلى ظهور أشكالٍ مبتكرةٍ للتنقّل النشط بوسائل النقل المستدامة في المناطق الحضريّة، بما في ذلك وسائل النقل غير الآليّة. ممّا لا شكّ فيه أنّ الفوائد المرتبطة بالقرب الجغرافيّ ظهرت جليًّا خلال الجائحة، إذ دفع التباعد الاجتماعيّ وعمليّات الإغلاق الشامل السكانّ المعزولين إلى تعديل نطاق أنشطتهم بطبيعة الحال، وقد أدّى ما سبق إلى تجديد الاهتمام بالحياة في المناطق السكنيّة المجاورة. كما يمكن تعزيز المزيد من المبادرات العامّة والخاصّة بشأن التنقّل الحضريّ الأخضر والمرن بهدف الحفاظ على العادات المُكتسبة حديثًا ومواكبة التغيّرات التي تطرأ عليها.
- • كما مهد الوباء الطريق لتقليل التنقل من خلال العمل عن بعد. يمكن لتقديرات سيناريو ، على سبيل المثال ، يومين في الأسبوع من العمل عن بعد - وهو ما يعادل انخفاضًا بنسبة 12.5٪ في السفر المرتبط بالعمل - أن تساهم في تقليل التلوث الحضري بنسبة 5٪ وخفض بنسبة 4٪ في تلوث ثاني أكسيد النيتروجين. سيتطلب ذلك سياسات مناسبة بشأن الرقمنة في المدن ، مما يجعل العمل عن بُعد خيارًا ممكنًا عندما تكون الوظائف قابلة للتكيف مع العمل عن بُعد.
- من المفيد التأكيد على ضرورة تحسين إدارة قطاع النقل العام، من خلال التحوّل إلى البنية التحتيّة المستدامة للنقل، وتوفير التمويل لقطاع النقل العامّ، وتحسين إدارة استخدام الأراضي في المدن بحيث تظلّ ميسورة التكلفة بالنسبة للمستخدمين. في هذا السياق، يقلّل النقل ميسور التكلفة أي الذي تكون أسعاره مقبولةً ويسهل الوصول إليه، من استخدام السيّارات الخاصّة التي تمثّل أكبر عاملٍ يُساهم في زيادة الانبعاثات في قطاع النقل في جميع أنحاء العالم. أمّا في سبيل تطوير مدنٍ خضراء ومستدامة، فتبرز الحاجة إلى تصميم مناطق حضريّة أكثر كفاءةً وترابطًا، فضلًا عن تحسين الوصول إلى الخدمات ومراعاة الآثار البيئيّة.
- أدّت الجائحة العالميّة إلى إبطاء حركة المرور بشكلٍ كبيرٍ في جميع وسائل النقل. وفي حين لا يزال من الصعب التنبّؤ بالتأثير طويل الأمد على خدمات النقل، يتّضح أنّ قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة شهد تسارعًا في الرقمنة، ممّا يمكن أن يجعل القطاع أكثر كفاءة. عليه، يُعدُّ تنسيق المبادرات والاستراتيجيّات الحاليّة ضروريًّا من أجل تحقيق انتعاشٍ مستدامٍ كفيلٍ بتقليل الفجوات القائمة بين ضفّتي البحر الأبيض المتوسّط، وذلك من خلال مواصلة تطوير الترابط بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب، في جميع وسائل النقل.

وفقًا للتقديرات الحديثة، يقطن حوالى نصف سكّان العالم (48٪) في المدن، ومن المتوقّع أن تصل هذه النسبة إلى 55٪ بحلول عام 2050 (OECD/European Commission, 2020[1]). وتتمتّع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1] على وجه الخصوص بأحد أسرع معدّلات التحضّر نموًّا في العالم. حيث يعيش حاليًّا 60٪ من سكّان منطقة البحر الأبيض المتوسّط في مناطق حضريّة، وهي نسبةٌ تُعتبَر أقلّ بقليل من النسبة الموازية في الدول الـ27 الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، حيث يعيش 75٪ من إجمالي السكّان في مناطق حضريّة (الشكل 5.1). من المتوقّع أن تزداد هذه النسبة بمقدار 22.5 مليون نسمة خلال العقد القادم بسبب معدّلات الولادات المرتفعة بشكلٍ استثنائيٍّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة التي سجّلت 20 ولادة لكلّ 1000 فرد، إلى جانب الاتّجاه التصاعديّ للهجرة المكثّفة من المناطق الريفيّة إلى المناطق الحضريّة (International Centre for Migration Policy Development (ICMPD), 2018[2]). تختلف العوامل التي تدفع تحرّكات السكّان على هذا المنوال، بما في ذلك تحديث القطاع الزراعي، وإيجاد الفرص الاقتصاديّة البديلة، والهجرة من بلدان المنطقة التي تعاني من عدم استقرارٍ سياسيٍّ ونزاعاتٍ مستمرّة.

وتشير تقديراتٌ أخرى إلى أنّ 28 من أصل 30 مدينة كبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة ستشهد مستويات نموٍّ سريعة، مع توقّع زيادة عدد السكّان بأكثر من 15٪ بحلول عام 2035. ومن المتوقّع أن تكون القاهرة وطنجة والإسكندريّة أسرع المدن نموًّا (النموّ> 35٪). كما يُتَوَقَّع أن تشهد المدن المغربيّة معدلات نموٍّ سكّانيٍّ تبلغ 30٪. أمّا المدن في لبنان والأردن فتُعتبر نسبيًّا مدنًا ذات نموٍّ أبطأ، على الرغم من أنّها ستحافظ على متوسّط نموٍّ سنويٍّ يبلغ 10٪ (UN, 2018[3]).

الشكل 5.1. سكّان المناطق الحضريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول الـ27 الأعضاء في الاتّحاد الأوروبي، 2019

كنسبةٍ مئويّةٍ من إجمالي السكّان

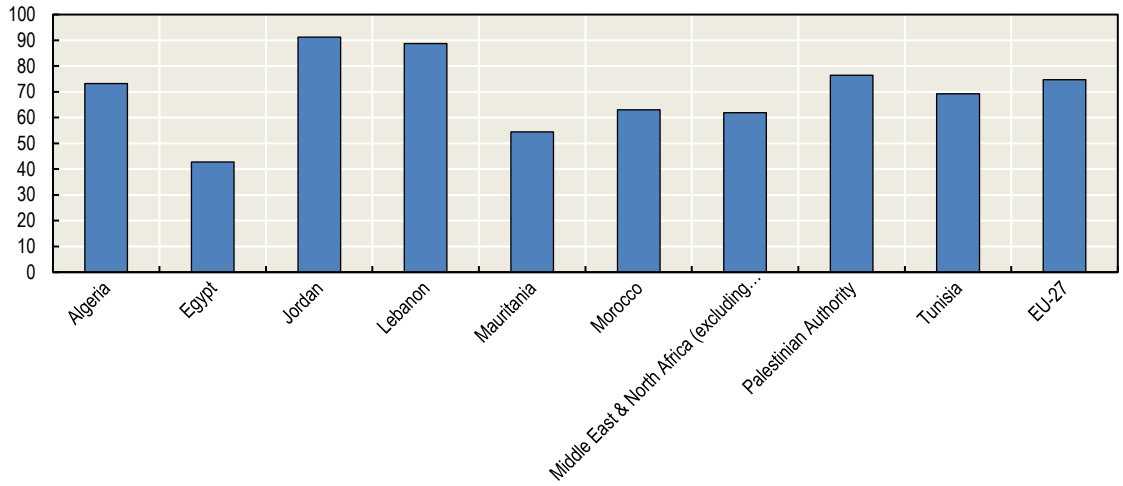

ملاحظة: تشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء البلدان مرتفعة الدخل) جميع الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى جيبوتي، وإيران، والعراق، وسوريا، واليمن. ويمثّل سكان المناطق الحضريّة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضريّة على النحو المحدّد من قبل الأجهزة الإحصائيّة الوطنيّة.

المصدر: مؤشّرات التنمية العالميّة، https://data.worldbank.org/; https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS

وفي ظلّ هذه المستويات المرتفعة من التحضّر، تواجه مدن المنطقة مجموعةً من التحدّيات التي تفاقمت جميعها جرّاء جائحة فيروس كورونا. فقبل تفشّي الوباء، كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة تسجّل معدّلات تحضّرٍ متزايدة، إلّا أنّ هذه الزيادة لم تُواكَب بإنشاء بنيةٍ تحتيّةٍ وتوفير خدماتٍ مناسبةٍ بالوتيرة نفسها. ونتيجةً لذلك، فاق توسّع نطاق المراكز الحضريّة الرئيسيّة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطوّرَ البنية التحتيّة للخدمات العامّة، مما زاد المسافات من أجل الوصول إلى الخدمات العامّة. كذلك، غالبًا ما يكون الأشخاص الذين يعيشون بعيدًا عن المراكز الحضريّة غير مرتبطين بشكلٍ كافٍ بالمدارس والمستشفيات، وتحول البنية التحتية المتخلّفة دونَ وصول جزءٍ كبيرٍ من السكّان إلى المياه والكهرباء والإنترنت بشكلٍ كافٍ.

[1] في هذا الفصل، تشير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط، متى توفّرت البيانات. وتشمل هذه الدول: الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، والأراضي الفلسطينيّة، وتونس. كما يُشير مصطلح "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة" إلى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تشمل الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط.

لم تقتصر تدابير الاحتواء المُتّخذة أثناء الجائحة على تقييد الوصول إلى تلك الخدمات فحسب، حيث أنّ عدم كفاية الوصول إلى البنية التحتيّة الأساسيّة زاد من صعوبة احتواء تفشّي وباء فيروس كورونا وفرض تدابير التباعد الاجتماعيّ (Khavarian-Garmsir, 2020[4]). كذلك، أثّرت الجائحة بشكلٍ خاصّ على المجتمعات الضعيفة التي يعيش أفرادها في مناطق حضريّة أكثر فقرًا تعاني من سوء المرافق الصحّيّة والمياه والصرف الصحّي، أو في مجتمعات اللاجئين الذين يعيشون في مخيّماتٍ مكتظّةٍ بالسكّان (OECD, 2020[5]).

التجديد وإعادة التشكيل والتنمية الحضريّة

سلّطت أزمة فيروس كورونا الضوء على أهمّيّة التفكير في النماذج المستدامة للمناطق الحضريّة وإيجاد حلولٍ لأوجه الضعف الحالية. وفي هذا السياق، تُعتبَر عمليّة إعادة التشكيل واسع النطاق التي تُحدِّدُ القلب الحضريّ للمدينة معقّدةً وطويلة الأجل، عدا عن أنّها تستنزف أموالًا كثيرة وتتطلّب جهودًا ماليّةً كبيرة (OECD, 2020[6]). غالبًا ما تواجه التعديلات الرئيسيّة للنسيج الحضريّ الحاليّ والشبكات الحضريّة، مثل الأعمال واسعة النطاق في مجال أثاث الشوارع والنقل العامّ، والتي تعتبر ضروريّةً من أجل النهوض بسياسةٍ حضريّةٍ مستدامة، تحدّياتٍ اقتصاديّةً وتُقابَلُ بتشكيكٍ من الرأي العام. ومع ذلك، إذا تمّ تنفيذ هذه السياسات بطريقةٍ مدروسةٍ جيّدًا، فهي تُبشِرُ ليس فقط بتحسين استدامة المدينة ومرونتها، ولكن أيضًا بتعزيز إمكانيّة حسن العيش فيها وتقوية نسيجها الاجتماعي. ويكتسب ما سبق أهمّيّةً خاصّةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة التي تمثّل فيها المدن أساسًا للتنمية المستدامة وتتأثّر بشدّة بالآثار الناجمة عن تغيّر المناخ. لكن من المهمّ الإشارة إلى أنّ المستويات المرتفعة من تلوّث الهواء التي كانت تشهدها المناطق الحضريّة في السابق، تحسّنت جوهريًّا خلال الفترة التي تمّ فيها فرض قيودٍ على التنقّل وإجراءات العزل جرّاء جائحة فيروس كورونا.

في الواقع، لقد خلقت الجائحة العالميّة فرصةً تمثّلت بفرض عددٍ من التغييرات على عادات سكّان المناطق الحضريّة في جميع أنحاء العالم، المرتبطة بخفض مستويات التلوّث، مثل التحوّل إلى ركوب الدرّاجات وزيادة نسبة العمل عن بعد. وقد أظهرت الجائحة أيضًا أنّ التخطيط الحضريّ المراعي للبيئة أمرٌ يُمكن تنفيذه من خلال توسيع نطاق شبكات النقل والبنيّة التحتية غير الآليّة على سبيل المثال.

تفاقم تلوّث الهواء في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

لطالما أثارت مسألة التوسّع الحضريّ للمجتمعات قضايا متنوّعة مثل رفاهيّة سكّان المدن، وصحّتهم وبيئتهم المعيشيّة، والتنمية الاقتصاديّة للتجمّعات الحضريّة، وأخيرًا العلاقة بين مختلف هذه القضايا. وكان لإلحاح التدابير المتّخذة الرامية إلى وقف تفشّي الوباء وصرامتها تأثيرٌ فوريٌّ وغير مباشرٍ على الحدّ من انبعاثات تلوّث الهواء.

أصبحت المدن التي تحرّك جزءًا كبيرًا من النشاط الاقتصاديّ حول العالم وتجذب الكثير منه أيضًا وتحتضن عددًا كبيرًا من عمليّات النقل الآليّة، هي التي تكثر فيها المشكلات الرئيسيّة المرتبطة بنوعيّة الهواء (WHO, 2016[7]). تتأثّر المدن الكبيرة بشكلٍ خاصّ بتلوّث الهواء، ممّا ينعكس سلبًا على صحّة الإنسان، والنظم الإيكولوجيّة، والإنتاجيّة الزراعيّة، والبيئة المبنيّة، والمناخ الإقليمي. منذ عام 2010، تميل نوعيّة الهواء في المدن حول العالم إلى التحسّن. كما مازالت المناطق النامية تشهد انخفاضًا في تركيز الجسيمات من الفئة 2.5 (PM2.5)، مع الإشارة إلى أنّ هذا الاتّجاه الإيجابيّ كان أقوى في شرق آسيا والمحيط الهادئ (-4٪) والشرق الأوسط وشمال إفريقيا (-5٪) (OECD, 2020[8]).

ومع ذلك، لا تزال مستويات تلوّث الهواء مرتفعةً في المدن وتميل إلى أن تكون أعلى في البلدان الأشدّ فقرًا. في المدن الكبرى، تساهم الانبعاثات المرتبطة بالنقل والطاقة في مستوياتٍ عاليةٍ من التلوّث المحلّي. وتبرز في هذا الإطار العديد من العوامل المتفاقمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب التقلّبات المناخيّة (السينوبتيكيّة) واسعة النطاق التي تؤثّر على الملوّثات. كما تشهد المنطقة مستوياتٍ عاليةً وغير معهودة من إنتاج الأوزون (Lelieveld, 2009[9])، ويرجع ذلك إلى اختلاط التلوّث الناجم عن النشاط البشريّ بالغبار، وانتقاله إلى الغلاف الجوّي من خلال الصحاري أو الرياح المحلّيّة (مثل الشمال أو سيروكو أو الهرمتان). يستقرّ الغبار (يُصنّف عمومًا على أنّه الجسيمات من الفئة 10 أو الجسيمات من الفئة 2.5 والتي يبلغ قطرها أكثر من 10 و2.5 ميكرومتر على التوالي) بسرعةٍ أكبر في الغلاف الجوّي (Liu et al., 2009[9]). يتمّ ترشيح الجسيمات الأكبر إلى حدٍّ كبير عن طريق الجهاز التنفسيّ العلويّ (الأنف والفم)، وهذا ليس هو الحال بالنسبة للجسيمات الدقيقة مثل الجسيمات من الفئة 2.5، والتي توجد بشكلٍ خاصّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل 5.2). وفقًا لبحوث منظّمة الصحّة العالميّة، إنّ الجسيمات بشكلٍ عامّ والجسيمات من الفئة 2.5 بشكلٍ خاصّ، مسؤولةٌ عن التهابات الجهاز التنفسيّ وأمراض الرئة، وبشكلٍ أساسيٍّ أيضًا ضعف جهاز المناعة. من ناحيةٍ أخرى، وفقًا لدراساتٍ أمريكيّةٍ حديثة، يمكن أن يسبّب التعرّض للأوزون إلى الإجهاد التأكسدي، الذي يؤدّي بدوره إلى التهاب الشعب الهوائيّة وزيادة أمراض الجهاز التنفّسي.

الشكل 5.2. التعرّض للجسيمات من الفئة 2.5 في الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المتوسّط السنوي بالميكروغرام لكلّ متر مكعّب (ميكروغرام/م3)، 2015-2019

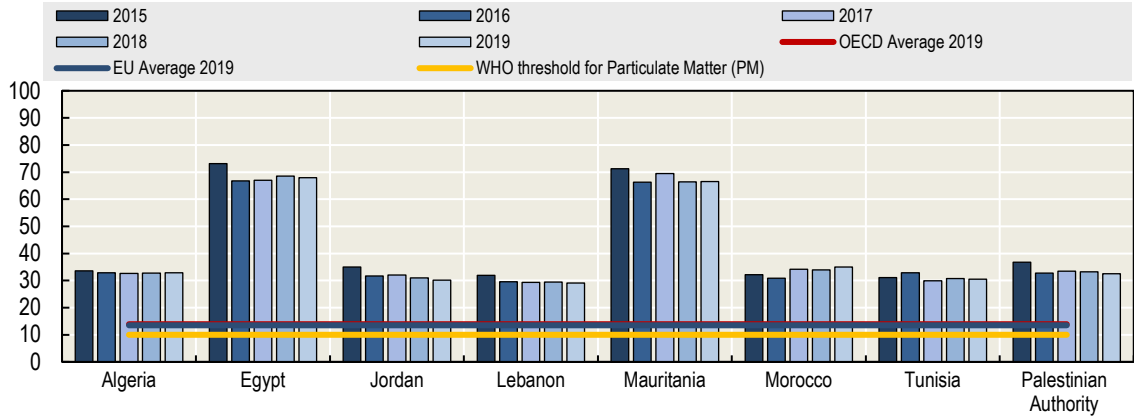

ملاحظة: إنّ تقديرات التركيز مُرجّحة بعدد السكان من خلال استخدام مجموعات بيانات سكّانيّةٍ شبكيّةٍ مستمدّة من مشروع المستوطنات البشريّة العالميّة لمركز البحوث المشتركة. تمثّل الجسيمات مؤشّرًا بديلًا مستخدمًا لتلوث الهواء. وتتمثّل العتبة (أيّ الحد الأدنى) الحاليّة لمنظمّة الصحّة العالميّة في عدم تجاوز الجسيمات من الفئة 2.5 متوسّطًا سنويًّا يبلغ 10 ميكروغرام لكلّ متر مكعب، انظر: http://whqlibdoc.who.int/hq/2006/WHOSDEPHEOEH06.02_eng.pdf
المصدر: إحصاءات منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة لعام 2021 #https://stats.oecd.org/Index.aspx?DataSetCode=EXP_PM2_5، ومشروع عبء المرض العالمي لعام 2019، ومشروع المستوطنات البشرية العالميّة لمركز البحوث المشتركة.

بسبب الغبار والعواصف الرمليّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتفاقم تأثير التلوّث على صحّة الناس، حيث يعتبر العاملان في حدّ ذاتهما من عوامل الإصابة بأمراض الجهاز التنفّسي مثل الربو، ويعملان كناقلاتٍ للمعادن السامّة. أمّا في ما يتعلّق بتأثير التلوّث على الأوبئة، فقد تمّ إجراء بحثٍ محدودٍ حول قدرة الغبار على نقل الفيروسات، سواء كان قصير المدى أو بعيد المدى، ثبُت من خلاله أنّ الميكروبات والفيروسات هي أكثر تواجدًا في الهواء المحيط الذي يصطحب العواصف الترابيّة. كما تظهر النتائج أيضًا أنّ التعرّض لتلوّث الهواء، خاصّةً الجسيمات من الفئة 2.5 وثاني أكسيد النتروجين، يساهم في زيادة حالات الإصابة بفيروسات الضائقة التنفسية والوفيّات الناجمة عنها، وخاصّةً فيروس كورونا (Katoto et al., 2021[10]). وفي ظلّ عدم توفّر البيانات المتعلّقة بالعلاقة بين الوفيّات الناجمة عن فيروس كورونا والتلوّث المحيط في الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يجب الالتفات إلى مسألة الحدّ من التلوّث عند التفكير بالتنمية الاقتصادية للبيئات الحضريّة في مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا.

الحدّ من تلوّث الهواء في إطار القيود المفروضة على التنقّل والعزل جرّاء جائحة فيروس كورونا. من أجل مكافحة الجائحة، نفّذت الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه السرعة تدابير تقييديّة على حركة السكان، فضلًا عن فرضها قيودً صارمةً نوعًا ما تخصّ العزل من منتصف آذار/مارس 2020 فصاعدًا (الجدول 5.1).

الجدول 5.1. أزمة فيروس كورونا وتواريخ الإغلاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	تاريخ بدء الإغلاق	نوع الإغلاق (شامل/ جزئي / لا يوجد إغلاق)
الجزائر	24/03/2020	شامل
مصر	24/03/2020	شامل
الأردن	21/03/2020	شامل
لبنان	16/03/2020	شامل
المغرب	16/03/2020	شامل
الأراضي الفلسطينيّة	05/03/2020	شامل
تونس	20/03/2020	شامل

المصدر: تواريخ الإغلاق أثناء جائحة فيروس كورونا حسب البلد | Kaggle، (OECD, 2020[5])

تزامنت فترات العزل في الاتّحاد الأوروبي مع انخفاضٍ سريعٍ في انبعاثات الجسيمات الدقيقة، إذ تشير التقديرات إلى انخفاض مستويات التلوّث في معظم المدن بنسبة 30-50٪ مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2019 (European Environemental Agency, 2021[11]). وفي الواقع، تقدّر الدراسات الحديثة أن ما بين 30 و40٪ من التلوّث في المناطق الحضريّة ينجم عن الانبعاثات المرتبطة بحركة المرور(Badia et al., 2021[12]) .

في ظلّ عدم توفّر البيانات الدقيقة الخاصّة بالدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أظهرت مجموعةٌ من الدراسات المحلّيّة وإن كانت تستخدم منهجيّاتٍ ومصادر مختلفة، أنّ الاتّجاه السائد المتمثّل في انخفاض انبعاثات ملوّثات الهواء كان مُشابهًا في المدن الرئيسيّة في المنطقة.

- **الجزائر:** لوحظ انخفاضٌ كبيرٌ في الجسيمات من الفئة 2.5 (-11٪) في مدينة الجزائر عند مقارنة متوسّط قيم الجسيمات من الفئة 2.5 المسجّلة بين كانون الثّاني/ يناير وحزيران/ يونيو 2020 بتلك المسجّلة خلال نفس الفترة في عاميّ 2018 و2019 (Benchrif et al., 2021[13]).
- **مصر:** انخفضت تركيزات الجسيمات من الفئة 2.5 بنسبة 46.3٪ أثناء الإغلاق الشامل من نيسان/ أبريل إلى أيّار/ مايو 2020 في الإسكندريّة، مقارنةً بفترة ما قبل الإغلاق الشامل من كانون الثّاني/ يناير إلى شباط/ فبراير 2020 (El-Sheekh and Hassan, 2020[14])، في الوقت عينه، بلغت انبعاثات ثاني أكسيد النيتروجين 15٪ و33٪ من الانبعاثات المسجّلة في نفس الفترة قبل عامٍ واحدٍ في القاهرة والإسكندريّة.
- بالنسبة **للأردن ولبنان:** قامت دراسةٌ أجريت على 21 مدينة حضريّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأوسع، بقياس الملوّثات مثل ثاني أكسيد الكبريت وثاني أكسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكربون. لقد قيّمت الدراسة تأثير الإغلاق الناجم عن الجائحة في آذار/ مارس وحزيران/ يونيو 2020 مقارنةً بنفس الفترة في عام 2019. وتَبيَّن من خلالها أنّ تركيزات ثاني أكسيد النيتروجين انخفضت في **عمان وبيروت** بنسبة -56.6٪ و-43.4٪ على التوالي خلال فترة الإغلاق (El Kenawy et al., 2021[15]).
- تمّ قياس اتّجاهٍ مماثلٍ في **المدن المغربيّة**: ففي مدينة سلا، أظهرت النتائج المُستحصل عليها خلال فرض تدابير الإغلاق، أنّ الفرق بين التركيزات المسجّلة قبل فترة الإغلاق وأثناءها بلغ على التوالي 75٪ و49٪ و96٪ للجسيمات من الفئة 10 وثاني أكسيد الكبريت وأكسيد النيتروجين (Otmani et al., 2020[16]). وانخفضت انبعاثات الجسيمات من الفئة 2.5 أيضًا بمقدار -18 ميكروغرام لكلّ متر مكعّب في الدار البيضاء، و-14 ميكروغرام لكلّ متر مكعّب في مراكش، مقارنةً بفترة ما قبل الحجر الصحّي (Khomsi et al., 2020[17]).
- في **تونس**، انخفضت تركيزات الجسيمات من الفئة 2.5 في تونس العاصمة بمتوسّط يبلغ 20٪ في آذار/ مارس مقارنةً بشهر كانون الثاني/ يناير في عام 2020. ولوحِظَت اتّجاهاتٌ مماثلةٌ في مدن أخرى مثل سوسة (7٪)، وصفاقس (23٪) (Chekir and Ben Salem, 2020[18]).

زيادة العمل عن بعد باعتباره أداةً لمعالجة تلوّث الهواء والازدحام المروري

معالجة الازدحام المروري من خلال إعادة التفكير في التنقّل الحضري في مرحلة ما بعد الجائحة. بعد مرور حوالى عامين على ظهور الحالات الأولى المؤكّدة لفيروس كورونا ومرور أكثر من عام ونصف على العمل عن بعد أو العمل الهجين، أصبحت وسيلة العمل هذه جزءًا من الوضع الطبيعيّ الحضريّ الجديد. وأشارت العديد من الدراسات التي أُجرِيَت في الماضي القريب إلى أنّ العمل عن بُعد من شأنه أن يكون أداةً واعدةً للتخطيط والتنمية الحضريّة، خصوصًا أنّه يلعب دورًا كبيرًا في تقليل حجم حركة المرور وتحسين نوعيّة الهواء (Giovanis, 2018[19]).

تشير الأرقام المستقاة من تقرير التنقّل (Google, 2021[20]) الصادر عن شركة غوغل والذي يرصد حركة الأشخاص خلال فترات العزل بسبب جائحة فيروس كورونا، إلى أنّ التردد إلى مكان العمل انخفض بأكثر من 60٪ في البلدان التي فرضت فيها تدابير الإغلاق الصارمة اللجوء إلى أقصى درجات العمل عن بُعد، لا سيّما في دول البحر الأبيض المتوسّط في الاتّحاد الأوروبي مثل فرنسا، واسبانيا، وايطاليا.

لم يتمّ إجراء سوى قدرٍ ضئيلٍ من التحليلات التي تدرس تأثيرات العمل عن بعد واسعة النطاق على تحسين نوعيّة الهواء في المناطق الحضريّة، لكنّ التقديرات تشير إلى أنّ العمل عن بُعد من شأنه أن يساهم في تقليل انبعاثات الملوّثات المحيطة في المدن بنسبةٍ تتراوح بين 2.5٪ و4٪ .بيّنت دراسةٌ أجراها معهد علوم وتكنولوجيا البيئة التابع لجامعة برشلونة المستقلّة (Badia et al., 2021[12]) في مدينة برشلونة الدروس المستفادة من عمليّات الإغلاق المُتتالية التي فُرِضت بين عاميّ 2020 و2021 في مجال الحدّ من تلوّث الهواء في المناطق الحضريّة الكبيرة. اختار الباحثون ثلاثة سيناريوهات اجتماعيّةٍ مهنيّةٍ مختلفة تقوم على العمل عن بعد لمدّة يومين أو ثلاثة أيّام أو أربعة أيّام في الأسبوع، ودرسوا التغيّرات في التلوّث، من خلال استخدام نموذج خاصّ بنوعيّة الهواء لكلّ سيناريو. يدرس السيناريو الأوّل العمل عن بعد ليومين في الأسبوع، وتشير التقديرات إلى أنّ هذا السيناريو من شأنه أن يقلّل انبعاثات حركة المرور الآليّة بنسبة 5٪ ومستويات ثاني أكسيد النيتروجين بنسبة 4٪. ويفترض هذا السيناريو انخفاضًا بنسبة 12.5٪ في مستويات التنقّل المتعلّق بالعمل. أما السيناريو الثاني الذي يدرس العمل عن بعد ثلاثة أيام في الأسبوع، فمن شأنه أن يقلّل انبعاثات الملوّثات بنسبة 10٪ ومستويات ثاني أكسيد النيتروجين بنسبة 8٪، مما يقلّل التنقّل المرتبط بالعمل بنسبة 25٪. ومن شأن السيناريو الثالث، وهو أكثر طموحًا، أن يقلّل الانبعاثات بنسبة 15٪ ومستويات ثاني أكسيد النيتروجين بنسبة 10٪، وذلك إذا عمل 40٪ من موظّفي قطاع الخدمات عن بُعد لمدّة أربعة أيام في الأسبوع، الأمر الذي يقلّل من تنقّلهم بنسبة 37.5٪ (Badia et al., 2021[12]).

قد يمثّل العمل عن بعد أيضًا فرصة لتنمية المدن (UN Habitat, 2021[21])، لا سيّما مدن الدرجة الثانية والصغيرة التي تتمتّع بعوامل تجذب العاملين عن بُعد الفارّين من التلوّث والضوضاء في المدن الكبيرة إلى العمل في المناطق الحضريّة الأكثر هدوءًا. تماشيًا مع ما تمّ ذكره، قد تصبح هذه المدن جذّابةً بشكلٍ كبيرٍ من خلال الاستثمار في الخدمات التي يحتاج إليها العاملون عن بعد في مجال التكنولوجيا العالية، مثل: شبكة النطاق العريض، والرعاية الصحّيّة، مع التركيز على الاستدامة.

ومع ذلك، يتمتّع الأشخاص والأماكن بفرصٍ غير متكافئةٍ للتحوّل إلى العمل عن بعد، وتواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نقاط ضعف يمكن أن تحد من جدوى العمل عن بعد. أوّلًا، ينصّ التوجّه العالميّ على أنّ المدن تتمتّع بنسبةٍ أكبر من الوظائف المناسبة للعمل عن بعد (13٪ أكثر من المناطق الريفيّة). ثانيًا، تدخل قضايا أخرى في الحسبان، مثل الفجوة في البنية التحتيّة أو عدم المساواة الرقميّة (OECD, 2020[8]). وبالتالي، صحيحٌ أنّه بمقدور بعض العاملين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن يخفّفوا من تعرّضهم لخطر العدوى عن طريق العمل عن بعد أو الاستفادة من التدابير الوقائيّة، لكنّ كثيرين لا يستطيعون ذلك بسبب طبيعة عملهم، أو أوجه عدم المساواة القائمة مسبقًا، أو الفجوة الرقميّة الموجودة في جميع أنحاء المنطقة.

- تعمل نسبةٌ كبيرة من العمّال في الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في وظائف غير رسميّة، ومن المرجّح أن يتعرّضوا لمخاطر الصحّة والسلامة من دون أن يحظوا بالحماية المناسبة المتمثّلة مثلًا بارتداء الكمّامة أو استخدام معقّم اليدين، وألّا يتمكّنوا من العمل عن بعد (الفصل 1). علاوةً على ذلك، نادرًا ما تكون الوظائف الرسميّة وغير الرسميّة مُجديةً عبر الوسائل الإلكترونيّة، خاصّةً في قطاعات الخدمات التي تنتج جزءًا كبيرًا من الناتج المحلّي الإجمالي للمنطقة.
- علاوةً على ذلك، حتّى لو كان العمل عن بعد متاحًا على نطاقٍ واسع، فإنّ العديد من العمّال في المنطقة من جهة غير مشتركين بالانترنت ذات النطاق العريض الثابت في المنزل، و/أو لا تستطيع الشركات من جهةٍ أخرى تحمّل تكاليف تزويد موظّفيها بالتكنولوجيا اللازمة للعمل عن بُعد. في الواقع، تعتبر الفجوة الرقميّة واحدةً من بين العديد من أوجه عدم المساواة التي أظهرتها إلى العلن جائحة فيروس كورونا.

ومع تحوّل المدن من الاستجابات للطوارئ إلى الاستراتيجيّات طويلة الأمد، يصبح تعزيز الوصول إلى الإنترنت والحصول على المعدّات الرقميّة وتوسيع النطاق في هذا الخصوص جزءًا مهمًّا من عمليّة الانتعاش والمرونة. وبالمثل، فإنّ التفكير في التنقّل الحضريّ ضروريٌّ أيضًا.

إحداث "تحوّل" في التنقل الحضري

في محاولةٍ لمنع الانتشار الأوّليّ لفيروس كورونا، تضمّنت استجابات الحكومة المبكرة تقييد التنقّل غير الضروري، وتقليل خدمات النقل، وتنفيذ إجراءاتٍ صارمةٍ بشأن النظافة والتباعد في وسائل النقل العام. كان لهذه الأنظمة تأثيرٌ شديدٌ على قطاع النقل الحضريّ الذي لا يزال يكافح في جميع أنحاء العالم مع انخفاض عدد الركّاب بنسبة 50-90٪ وتكبّده خسائر في الإيرادات وصلت إلى 75٪ في عام 2021 (World Economic Forum, 2021[22]). وعلى الرغم من القدرة الملحوظة لأنظمة النقل العامّ في البلدان المتقدّمة على الحدّ من التجمّعات المرتبطة بالنقل بسبب فيروس كورونا، حفّزت التجربة الأخيرة المتمثّلة في **انخفاض حركة المرور وتلوّث الهواء** العديد من قادة المدن على السعي وراء أشكالٍ أكثر اخضرارًا واستدامةً للتنقّل الحضري.

شجّعت الجائحة على اعتماد وسائل النقل غير الآليّة مثل ركوب الدرّاجات والمشي، بسبب الإجراءات العامّة والاستجابات الفرديّة. أثناء عمليّات الإغلاق، حلّت أشكال التنقّل بوسائل النقل الصغيرة كالمشي في المنطقة السكنيّة، محلّ التنقّل عبر المدن بينما تمّ اعتماد ركوب الدرّاجات كبديلٍ فعّالٍ في الرحلات الطويلة التي كانت تتمّ في السابق بواسطة وسائل النقل العامّ (ITF, 2021[23]). كما اكتسبت هذه الأساليب أهمّيّةً أكبر في بعض المدن التي تمّ فيها تقييد استخدام السيّارات الخاصّة أو عدم تشجيعها. في عمان وفي أنحاء كثيرةٍ من الأردن على سبيل المثال، تمّ حظر السيّارات رسميًّا لمدّة 40 يومًا من أجل الحدّ من المسافات التي يقطعها الأردنيّون وبالتالي خلق احتواءٍ هجين، مما شجّع على الانتقال إلى اعتماد وسائل النقل الأخرى مع استبعاد النقل العام. كما وجدت مدنٌ أخرى في ركوب الدرّاجات خيارًا أفضل، فعمدت إلى إستحداث مساراتٍ ملائمةٍ للدراجات، في حين أنشأت مدنٌ أخرى أرصفة أوسع عن طريق تعطيل أقسامٍ من الرصيف.

صحيحٌ أنّ هذا التوجّه للتنقّل البديل بدأ كإجراءٍ مؤقّت، إلّا أنّ المدن تتطلّع بالفعل إلى توسيع شبكات النقل والبنية التحتيّة غير الآليّة بشكلٍ دائم، باعتبارها استراتيجيّةً لتقليل استخدام المركبات الشخصيّة، وتقليل الطلب على وسائل النقل العامّ المزدحمة، تماشيًا مع تحسين نوعيّة الهواء المحلّي وتقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

- في الواقع، أصبح تكييف الشوارع لتصبح مساراتٍ للدرّاجات توجّهًا عالميًّا سائدًا في مدنٍ مثل برلين وبوغوتا وكمبالا وليما ونيروبي ونيويورك. كما أعلن عمدة ميلانو في إيطاليا، التي تعدّ من أكثر المناطق تلوّثًا في أوروبا، أنّ المدينة ستقوم بتكييف 22 ميلًا من الشوارع لتصبح صالحةً لركوب الدرّاجات والمشي وذلك في مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا. وتمثّل هذه الخطوة التزامًا في سبيل تبنّي الأشكال المستدامة والنظيفة للتنقّل الحضري (UN Habitat, 2021[21]).

بالطّبع لكلّ عضوٍ من الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خصائص مختلفة، لكنّ هناك توجّهٌ موحّدٌ نحو المبادرات العامّة والخاصّة الرامية إلى تعزيز التنقّل الحضري الأخضر والأكثر مرونة.

- **مصر:** تطلق وزارة الشباب والرياضة المرحلة الرابعة من مبادرة **"درّاجتك ... صحتك"** التي تقدّم درّاجاتٍ كهربائيّةً جديدةً بالكامل بأسعار مخفّضةٍ لتشجيع الشباب على استخدام الدرّاجات بهدف تحسين نمط الحياة واللياقة البدنيّة وتغيير عادات تنقّلهم. لا يوجد في مصر سوى عددٍ محدودٍ جدًّا من مسارات ركوب الدرّاجات، لكنّ هذا الواقع في طور التغيير. في السياق عينه، تعمل حكومة هولّندا وبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالميّة وكذلك برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، على مشاريع مختلفةٍ لتشجيع النقل غير الآليّ، بما في ذلك إنشاء مساراتٍ لركوب الدرّاجات، وتأمين قروضٍ طلّابيّةٍ لشراء الدرّاجات، فضلًا عن الإعداد لإطلاق مشروع مشاركة الدرّاجات داخل الجامعات. ممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الخطوة تبيّن قابليّة تطبيق مشاريع مشاركة الدرّاجات في مصر (UNDP, 2021[24]). ويتمّ في إطار هذه المشاريع التدقيق في المبادرات الخاصّة، مثل مبادرة "تبديل" الهادفة إلى إنشاء مدنٍ أنظف وأفضل من الناحية الصحّيّة، وتركّز على الإنسان بشكلٍ

أكبر في مصر وشمال إفريقيا من خلال إعادة تصميم البنى التحتيّة الحضريّة للتشجيع على ركوب الدرّاجات. تعمل مبادرة "تبديل" حاليًّا مع السلطات الحكوميّة لوضع أوّل مدوّنةٍ قانونيّةٍ في مصر لتصميم الشوارع المُهيّأة لركوب الدرّاجات (Wagner, 2021[25]).

- **لبنان:** أثّر الوضع الاقتصادي السيّء الحاليّ على استيراد السيّارات، حيث تراجعتنسبة الاستراد 70٪ خلال العامين الماضيين. علاوةً على ذلك، يتسبّب الوضع النقديّ حاليًّا في نقصٍ في الوقود. ونتيجةً لذلك، أصبحت وسائل النقل غير الآليّة ومشاركة السيّارات هي النمط الجديد للنقل. إذًا، تتعزّزُ ثقافة ركوب الدرّاجات بسرعةٍ في لبنان، وتُعتبر المبادرات الخاصّة الهادفة إلى النهوض بنقلٍ أكثر استدامة أساسيّةً في هذا الإطار، مثل مبادرة وايف (Wave) (Kanaan, 2021[26])، التي توفّر خدمةً قائمةً على الاشتراك في تأجير الدرّاجات الكهربائيّة أطلقها استثمارٌ هولّنديٌّ خاصّ في آذار/ مارس 2021. كذلك، تمّ تأسيس شركة هدير للحافلات، وهي شركةٌ محلّيّةٌ صغيرة ومتوسّطة الحجم توفّر التنقّل عبر الحافلات بتكلفةٍ معقولةٍ على طول الطريق السريع الساحليّ الشماليّ للبلاد خلال أزمة فيروس كورونا، وتقدّم نفسها كبديلٍ عن وسائل النقل العامّ غير الكافية. وتهدف خدمات هدير أيضًا إلى إحياء الاتّصال بالإناث حيث أنّ 60٪ من عملائها من النساء (France24, 2021[27]). كما تعمل بلديّة بيروت أيضًا على الترويج لوسائل النقل الأخرى مثل التوك توك.
- **الأردن:** تُعتبر الدولة في طليعة التحوّل نحو التنقّل الحضريّ الأكثر استدامة. عقب تفشي وباء فيروس كورونا، شكّلت أمانة عمّان الكبرى فريق عملٍ للطوارئ يهدف إلى تعزيز إمكانيّة الوصول إلى الخدمات الحضريّة الحيويّة للمواطنين. علاوةً على ذلك، وبدعمٍ من البنك الأوروبيّ لإعادة الإعمار والتنمية، وضِعَت **خطّة عمل عمّان مدينة خضراء** لعام 2021 موضع التنفيذ. وتنطوي أهداف هذه الخطّة على زيادة وسائل النقل العام بنسبة 30٪ بحلول عام 2030، وتطوير استراتيجيّةٍ للتشجيع على التنقّل مشيًا، وإدماج الأنظمة الذكيّة في تخطيط النقل (Greater Amman Municipality, 2020[29]) (Greater Amman Municipality, EBRD, 2021[28]) (Tarawneh et al., 2020[30]).

يسود هذا التوجّه كنمطٍ عالميّ: لقد أدّت الجائحة إلى إعادة تنظيم سريعةٍ للمناطق الحضريّة، بحيث ظهر بين عشيّةٍ وضحاها في بعض البلدان الأعضاء في منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة التوسيع العرضيّ والمستدام للأرصفة، فضلًا عن مسارات المشاة والدرّاجات في الشوارع لتلبية الحاجة الملحّة إلى التباعد الاجتماعي. وقد أثبتت التجربة العالميّة في "التحضّر التكتيكيّ" أنّها أداةٌ قويّةٌ ممكن أن تعتمد عليها الحكومات للتخفيف من اعتماد المناطق الحضريّة على السيّارات (OECD, LSE, Philipp Rode, Catarina Heeckt, Oscar Huerta Melchor, Rebecca Flynn and Jonathan Liebenau, 2021[31]). على المدى الطويل، سيكون تعزيز السياسات المبتكرة والمستدامة المتعلّقة بتصميم المناطق الحضريّة، وكذلك أشكال التنقّل النشط مثل المشي وركوب الدرّاجات، والاستخدام المختلط للأراضي المدمجة والموجّهة نحو النقل العام، ووسائل النقل العام ميسورة التكلفة والتي يمكن الوصول إليها، نهجًا شاملًا يعالج ثلاث قضايا حيويّة ويستجيب لها، ألا وهي: التعافي من الجائحة، وتغيّر المناخ، والشموليّة. وبطبيعة الحال، يجب معالجة بعض القيود الإقليمية أوّلًا، مثل بروز التنمية الحضريّة المتمحورة حول السيّارات، والتحيّز الاجتماعيّ والاقتصاديّ السلبيّ بشأن ركوب الدرّاجات، والموارد التقنيّة غير الكافية المخصّصة للنقل المستدام، والتضاريس الوعرة، وارتفاع درجات الحرارة والرطوبة في فصل الصيف. ومع ذلك، إنّ اعتماد وسائل بديلة للتنقّل واستصلاح مساحات الشوارع للمشاة في الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من شأنه أن يدرّ فوائد متعدّدة الأوجه وواسعة النطاق. علاوةً على ذلك، كما هو موضّح في مصر ولبنان، تضطّلع المبادرات الخاصّة بدور مهمٍّ في التحوّل إلى التنقل الحضريّ، لذلك ينبغي تعزيزها وتشجيعها.

الاعتبارات السياساتيّة

يمكن لبلديّات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تعزّز التجديد وإعادة التشكيل والتنمية الحضريّة من خلال الاعتماد على الخبرة التي اكتسبتها المدن في الدول الأعضاء في منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة في إطار استجاباتها لجائحة فيروس كورونا. وفي كثيرٍ من الحالات، عملت الأزمة كمُسرّعٍ للتغييرات الإيجابيّة (OECD, 2020[6])، خاصّةً في مجال تخطيط النقل (OECD, 2020[32]). كما يمكن لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا الاستناد على الإطار التوجيهيّ للاتّحاد من أجل المتوسّط للمدن والأقاليم الأوروبيّة والمتوسطيّة المستدامة (UfM, 2013[33]) والأجندة الحضريّة للاتّحاد من أجل المتوسّط (UfM, 2017[34]). ويمكن في هذا الإطار النظر في التوصيات التالية:

- **تعزيز إمكانيّة الوصول.** يتمثّل الهدف في ضمان وصول الناس إلى الخدمات وحصولهم على الفرص المناسبة. ينبغي على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إدراج العديد من التدابير ضمن حزم الانتعاش بعد فيروس كورونا يمكن استخدامها لتعزيز إمكانيّة الوصول بشكلٍ أفضل. ويُعدُّ تحسين النقل العامّ أمرًا ضروريًّا بل يمثّل حجر الزاوية في هذا الإطار، لكن لا ينبغي النظر إليه بمعزلٍ عن تخطيط استخدام الأراضي والإسكان اللذين يمثّلان عناصر بالغة الأهمّيّة في هذا الصدد.
- **بناء مدنٍ خضراء وذكيّة** قادرة على التحوّل إلى اقتصادٍ منخفض الكربون يعزّز سبل عيشٍ أفضل ويؤمّن صحّةً جيّدةً للمواطنين. لا شكّ تضطّلع المدن بدورٍ رئيسيٍّ في معالجة أزمة فيروس كورونا وفي الانتعاش الاقتصاديّ للاقتصادات المتضرّرة من الجائحة. لذلك، كانت التقنيّات الرقميّة على مستوى المدينة وما تزال ضروريّةً في هذا المسعى. (OECD, 2021[35]). وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ المدن الذكيّة هي مبادراتٌ تستفيد من الرقمنة لتعزيز رفاهيّة المواطنين وتقديم خدماتٍ حضريّةٍ أكثر كفاءةً واستدامةً وشموليّة (OECD, 2020[38]). وتركّز المدن الذكيّة التكنولوجيّة على سبيل المثال على الدور الحاسم الذي تضطّلع به التقنيّات الجديدة في تطوير الممارسات والخدمات التي تشجّع على استخدام وسائل النقل العامّ.. الخدمات العامة مثل البيانات في الوقت الفعلي ، ورسوم المرور الإلكترونية في المدينة ، وأنظمة ركن السيارات الذكية ، والشبكة الذكية المتكاملة لخيارات النقل بالكهرباء الخالية من الكربون هي أمثلة وسبُل للمضي قدمًا.

- **تعزيز الأحياء السكنية الخالية من الكربون** من خلال التخطيط التطلّعيّ المكانيّ واستخدام المباني الخضراء والطاقة المتجددة ؛ الاستصلاح المختلط للأراضي الذي يسمح العمل بقرب من المنزل ، بالإضافة إلى تحفيز التنمية الحضريّة الداخلية / المجاورة (على عكس تنمية الضواحي) ؛ تحفيز تطوير حركة المرور العابرة. يمكن لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا أن تنظر الى تحويل مناطق الأعمال المركزيّة (حيث توجد المكاتب فقط) إلى مناطق حضريّة مختلطة تتمتّع بالمزيد من فرص السكن وانتشار الوظائف التجاريّة، حيث سيكون خيارًا جيّدًا لتعزيز ظهور المدن الخضراء. وفي هذا الصدد، يمكن لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تستند إلى تجربة بعض المدن في الدول الأعضاء في منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة مثل طوكيو ونيويورك وملبورن، حيث اتّسمت فيها الحلول بالنجاح.
- **تحسين جودة النقل العام والقدرة على تحمل تكلفته** ، على سبيل المثال ، نظام التذاكر المتكامل عبر وسائط النقل ، و**تعزيز التنقّل النشط** (المشي وركوب الدرّاجات) باعتباره الخطوة الأخيرة، وذلك من خلال إنشاء مساحاتٍ مخصّصةٍ، مثل الأرصفة، ومسارات لركوب الدرّاجات، والبنية التحتيّة اللازمة لشبكة الدرّاجات، بالإضافة إلى دعم المبادرات الخاصّة المحلّيّة في هذا الصدد، مع التفكير أيضًا في تعزيز الأنظمة المناسبة للاقتصاد التشاركي. يقلّل النقل ذو التكلفة المعقولة من استخدام السيّارات الخاصّة التي تمثّل أكبر مساهمٍ في زيادة الانبعاثات في قطاع النقل في جميع أنحاء العالم.
- **تعزيز إمكانيات العمل عن بعد** كفرصة لتطوير البلديات والأحياء في المناطق المحرومة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. حددت منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة مجموعةً من المبادئ التوجيهيّة والتوصيات السياساتيّة للانتقال السلس نحو نموذج العمل عن بعد المستدام للأشخاص والأماكن والشركات
- **تعزيز السياسات الحضرية الوطنية** التي يمكن أن تزوّد البلديّات برؤية طويلة المدى وآليات للتنسيق العمودي والأفقي (OECD/UN-HABITAT/UNOPS, 2021[39])، ويمكن تطوير ذلك على سبيل المثال عبر تسهيل التبادل والتقاسم بين الجهات البلديّة والممارسين الحضريين في مختلف المدن من خلال بناء شراكاتٍ بين المدن التي تواجه تحدّياتٍ مشتركة.

التماسك الاجتماعي وتقليص الفجوات الاجتماعيّة والاقتصاديّة

يمثّل توفير فرص متساويةٍ واحتياجاتٍ أساسيّةٍ لجميع المواطنين بغضّ النظر عن خلفيّاتهم وأديانهم وأعراقهم ووضعهم الاجتماعي، تحدّيًا دائمًا لمخطّطي المدن وصانعي السياسات، حيث تتزايد أوجه عدم المساواة بشكلٍ مطرد مشكّلةً تهديدًا لاستقرار المجتمعات وأمنها. ويقع على عاتق مخطّطي المناطق الحضريّة في هذا الإطار مهمّةٌ جوهريّةٌ تكمن في تسهيل التفاعل والاختلاط الاجتماعيّ في المجتمع من خلال تقديم أنماطٍ حضريّةٍ مترابطةٍ بشكل جيّدٍ وملائمةٍ للعيش.

بفعل جائحة فيروس كورونا، تفاقمت أوجه الضعف الاجتماعيّة والاقتصاديّة الحاليّة المقترنة بتأثيرٍ غير متكافئٍ على المجتمعات والفئات الأكثر ضعفًا وتهميشًا في العالم، مثل المهاجرين والفقراء والنساء وكبار السن. تمثّل النساء على سبيل المثال 70٪ من القوى العاملة في مجال الرعاية الصحّيّة والاجتماعيّة في العالم التي تعتمد على التفاعل الجسديّ، ونتيجةً للوظائف منخفضة الأجر، فإنّهن أكثر عرضةً للآثار الاقتصاديّة والاجتماعية السلبيّة من العمّال الذكور (OECD/European Commission, 2020[1]) (OECD, 2020[6]). كما أنّ الأشخاص الذين يعتبرُ حصولهم على الخدمات الأساسيّة والاحتياجات الضروريّة محدودًا، تضرّروا بشدّةٍ جرّاء تدابير التباعد الاجتماعيّ وعمليّات الإغلاق، حيث فقد العاملون في القطاع غير الرسميّ ما معدّله 60٪ من دخلهم في بداية الجائحة (ITF, 2021[23]) (الفصل 1 و3). علاوةً على ذلك، نظرًا لأنّ المزيد من الأشخاص كانوا يقضون معظم وقتهم في البيت في الفترة التي تمّ فيها فرض تدابير الاحتواء بسبب فيروس كورونا، لم يتردّد الأشخاص إلى المساحات الخضراء بشكل كافٍ ولوحظ أنّ فرص المشاركة الاجتماعيّة محدودة، ممّا يحدّ من فرص تطوير التماسك الاجتماعيّ.

لا ينبغي الاستخفاف بالإمكانات غير المُستغلّة لإعادة التفكير في التخطيط الحضريّ من أجل تحسين التماسك الاجتماعي. وفي سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة:

- تواجه عمان التّي تعتبر موطنًا لمجموعةٍ كبيرةٍ من اللاجئين من سوريا والعراق والأراضي الفلسطينيّة تحدّياتٍ في الحفاظ على التماسك الاجتماعيّ، ويرجع ذلك إلى نقص القدرة على استيعاب هذا النمو الحضريّ الذي يتّسم بتنوّع عرقيٍّ فريد (International Centre for Migration Policy Development (ICMPD), 2018[2]). على سبيل المثال، أدّى التدفّق الكبير للمهاجرين واللاجئين نحو المناطق الحضريّة إلى زيادة الضغط على قدرة السلطات المحليّة على التخطيط بشكلٍ مناسبٍ للتنميّة الحضرية المستدامة وتوفير بنيةٍ تحتيّةٍ فعّالة، ممّا أدّى إلى ظهور انقسامات اجتماعيّةٍ-مكانيّةٍ بارزةٍ قائمةٍ على أساس الاقتصاد وتوزيع الثروات.
- في القاهرة، يقيم أكثر من ثلثيّ سكّان المدينة في المناطق غير الرسميّة، ممّا يمثل حاجزًا رئيسيًّا يُعيق قدرة مصر على تقديم منافع اجتماعيّةٍ واقتصاديّةٍ وبيئيّةٍ عادلةٍ لسكّانها (Jaad and Abdelghany, 2021[40]). ويمكن أن يؤدّي عدم القدرة على التحكّم في نموّ المدينة إلى خلق العديد من المشاكل الحضريّة، كنشوء أحياء فقيرةٍ أو مستوطناتٍ غير رسميّةٍ في جوار المناطق الحضريّة، فضلًا عن نقص خدمات البنية التحتيّة (المياه النظيفة، والصرف الصحّي، والنقل)، بالإضافة إلى التعرّض للأمراض الوبائيّة.

على الرغم من أنّ الكثافة السكّانيّة (عدد الأشخاص لكل كيلومتر مربّع من مساحة الأراضي) آخذةٌ في الازدياد بنحو 1.8٪ سنويًّا منذ عام 2015 (World Bank, 2020[41])، فشلت العديد من المدن في الاستفادة من أحجام السكّان وكثافتهم، ولم تستثمر بشكل كافٍ في أنظمة النقل العامّ والطرق (FES, 2020[42]). وهنا تجدر الإضاءة على أنّ شبكات المترو والحافلات السيّئة في المناطق الحضريّة تدفع الناس إلى استخدام سيّاراتهم الخاصّة

بشكلٍ أكبر، ممّا يؤدّي إلى حدوث ازدحامٍ في المناطق الحضريّة. كما تلعب الكثافة دورًا مهمًّا في استهلاك الموارد، حيث أنّها تزيد أيضًا من إمكانات وفورات الحجم الأخرى، مثل التدفئة و/أو التبريد الفعّال للمباني، وتقلّل استخدام المواد وتكلفة البنية التحتيّة.

تغيير استخدام الأماكن العامّة باعتبارها فرصةً لإعادة تشكيل الحيّ السكني من أجل الناس

يمكن أن تكون المناطق الحضريّة أدواتٍ بالغة الأهمّيّة في زيادة التماسك الاجتماعيّ، ومع ذلك غالبًا ما لا يتمّ استغلالها بشكلٍ كافٍ. وقد تجلّت الحاجة الماسّة لهذا التأكيد المتجدّد على أهمّيّة تطبيق التقارب أثناء جائحة فيروس كورونا، حيث أنّ التباعد الاجتماعيّ والقيود المفروضة على الحركة دفعت السكّان المعزولين إلى الحدّ من نطاق أنشطتهم بطبيعة الحال، وذلك إذا كان بإمكانهم ممارستها. وقد بدأ نتيجةً لهذا الوضع التركيز على الحياة في المناطق السكنيّة المجاورة والحياة في المناطق الحضريّة المحلّيّة بشكلٍ عام. لقد تغيّرت إلى حدٍّ كبيرٍ الطريقة التي يستخدم بها سكّان المدن الآن الأماكن العامّة والمرافق المحليّة في العديد من المدن - وربّما على المدى الطويل.

وتمّ تكييف الأماكن العامّة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الاتّحاد من أجل المتوسّط بسرعةٍ لدعم خدمات الطوارئ، وذلك من خلال توفير مستشفيّاتٍ ومستودعاتٍ مؤقّتةٍ وغيرها من المرافق التي ساعدت في تحسين قدرة استجابة المناطق السكنيّة المجاورة.

الاعتبارات السياساتيّة

يتمثّل أحد الدروس المستفادة من الجائحة في ضرورة تصوّر نهجٍ جديدٍ طويل الأمد للتخطيط الحضريّ من أجل توزيع الخدمات الصحّيّة وتأمين الوصول إليها بشكلٍ أفضل وأكثر إنصافًا، مع تعزيز أنماط الحياة الصحّيّة والنشطة. ومن المحتمل أن تؤدّي الزيادة المُتوقّعة في العمل عن بُعد وما يترتّب عن ذلك من انخفاضٍ في احتياجات السفر فضلًا عن ظهور مسارات تنقّلٍ حضريّ مبتكرة، إلى زيادة الطلب على الخدمات والمرافق المحلّيّة التي يسهل الوصول إليها. وبهدف تحسين التماسك الاجتماعيّ وتقليص الفجوات الاجتماعيّة والاقتصاديّة، يمكن للدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النظر في التوصيات التالية:

- **ضمان تكافؤ الفرص والخدمات** من خلال ضمان قرب المسافة بين المرافق ووسائل النقل وأماكن العمل والمسكن، بحيث يمكن لجميع المواطنين من مختلف الفئات الاجتماعيّة والمواقع المختلفة في جميع أنحاء المدينة الوصول إليها. علاوةً على ذلك، يجب توفير أنواع مختلفةٍ من المساكن ميسورة التكلفة لمختلف الفئات الاجتماعيّة، نظرًا لأنّ تكلفة المعيشة والقدرة على تحمّل تكاليف السكن تدفع العديد من الفئات إلى الانتقال إلى مناطق مختلفة من المدن. لذلك، تلعب البنية التحتيّة للنقل دورًا مهمًّا، ليس فقط في كيفيّة تنقّل الناس، بل في كيفيّة اتصال السكّان ببعضهم البعض في حياتهم اليوميّة.
- **الاستفادة من المصالح المشتركة للسكّان الذين يعيشون في مناطق معيّنة من المدينة أو داخلها**. تحظى بعض الهويّات والأنشطة المتعلّقة بالترفيه والطعام والأسرة بتأييدٍ على نطاق عالميّ، ويمكن أن ينطبق الأمر عينه على المساحات والأوقات بين الأنشطة المختلفة، حيث من المرجّح أن تحدث التفاعلات التلقائيّة بين الناس في هذه الظروف. لذلك، تُعدُّ المساحات المزدحمة قليلًا والمستخدمة بكثافةٍ مثل الأسواق والتي تتداخل مع الأنشطة الجديدة، أكثر مساحةٍ مواتيةٍ للتماسك الاجتماعي.
- **استحداث مساحاتٍ حضريّةٍ خضراء باعتبارها أداةً لتعزيز التماسك الاجتماعي.** إنّ المساحات الخضراء الحضريّة التي تشمل الحدائق والمتنزهات والممرّات الخضراء وغيرها من المناطق المزروعة بالعشب والأشجار، من شأنها أن تدعم النسيج الاجتماعيّ للمناطق الحضريّة وتؤثّر عليه بشكلٍ إيجابيّ بعدّة طرق (Jennings and Bamkole, 2019[43]). توفّر المساحات الخضراء الحضريّة فرصًا للأشخاص ليتنزّهوا في الهواء الطلق ويتفاعلوا مع الطبيعة والآخرين بطرقٍ قد لا تحدث في أماكن أخرى. وقد تؤدّي السلوكيّات المختلفة المعزّزة للصحّة في المساحات الخضراء الحضريّة إلى تنمية التماسك الاجتماعيّ والعكس صحيح. ومع ذلك، يمكن أن يختلف مستوى المشاركة داخل المساحات الخضراء بناءً على ميزات هذه المساحات والاستخدام المقصود والسياق الاجتماعيّ العامّ للمنطقة.
- **التحوّل إلى التخطيط الاستباقيّ الذي من شأنه تعزيز المرونة** من أجل الاستجابة للسيناريوهات المستقبليّة. لم تعد المهام التقليديّة للمخطّطين الحضريّين في إدارة استخدام الأراضي لتوفير الخدمات والاحتياجات، كافيةً للتعامل مع النموّ المعقّد والهائل للمدن. ففي ظلّ عالمٍ يتغيّر باستمرار، تبرز الحاجة إلى اتّباع نهجٍ أكثر قابلية للتكيّف والاستجابة. ويجب أن تسهّل هذه العملية **النهج التشاركيّ في تخطيط المدن** الذي يعتبر ضروريًّا لتحقيق المساواة بين المواطنين، حيث أنّه يعزّز الشعور بالانتماء والإدماج الاجتماعيّ لجميع أفراد المجتمع.

شبكة نقل متعدّد الوسائط للأفراد والتجارة

أنفقت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة ما بين 3٪ و5٪ من الناتج المحلّي الإجمالي سنويًّا على البنية التحتيّة في العقد الماضي، مع التركيز بشكلٍ أساسيّ على الموانئ والمطارات. كان هذا الإنفاق أعلى ممّا هو عليه في أمريكا اللاتينيّة وأوروبا وآسيا الوسطى، ولكنّه أقل ممّا هو عليه في جنوب آسيا وشرق آسيا. كما تمّ مؤخّرًا تنفيذ مبادراتٍ مهمّةٍ في قطاع الخدمات اللوجستيّة في مصر التي بنت الخطّ الثاني لقناة السويس، بالإضافة إلى المغرب الذي طوّر بشكلٍ كبيرٍ ميناء طنجة المتوسّط، ممّا أتاح إنشاء مركزٍ حديثٍ للشحن العابر. وعلى سبيل المثال، تغطّي المنطقة الحرّة بطنجة الآن 400 هكتار.

وعلى الرغم ممّا سبق، شهدت المنطقة نقصًا في الاستثمارات في مشاريع الطرق والسكك الحديدية العابرة للحدود، ولا يزال تكامل البنية التحتيّة للنقل في الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محدودًا (OECD, 2021[44]). وعلاوةً على ذلك، على الرغم من الإنجازات التي تحقّقت، لا تزال جودة البنية التحتيّة للنقل وكميّتها في منطقة الاتّحاد من أجل المتوسّط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعاني من أوجه ضعفٍ هيكليّة (الشكل 5.3). وبحسب مؤشر الأداء اللوجستيّ، احتلّت مصر المرتبة 60 من بين 167 دولة في 2018، والأردن في المرتبة 76، والمغرب في المرتبة 87، وتونس في المرتبة 104، والجزائر في المرتبة 107.

الشكل 5.3. مؤشّر الأداء اللوجستي في الدول الأعضاء في الاتحّاد من أجل المتوسّط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 2018

تتراوح الدرجات من 0 إلى 5 (الأفضل)

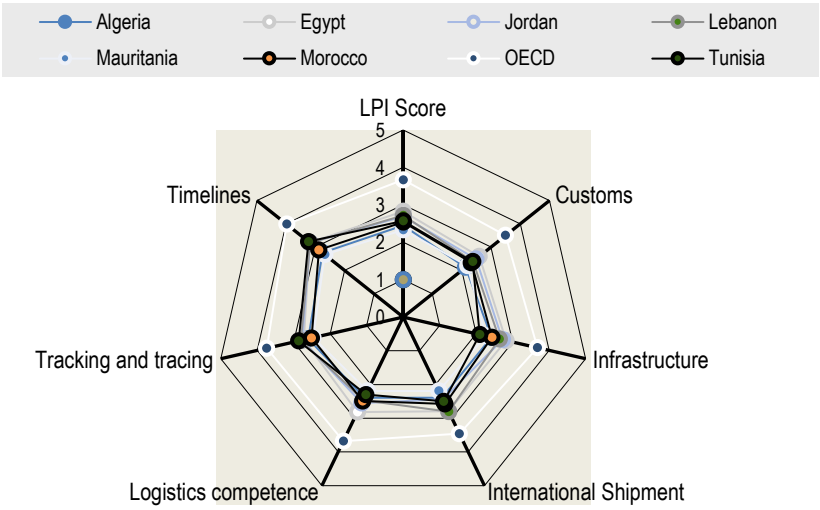

ملاحظة: يصنّف مؤشّر الأداء اللوجستيّ 2018 البلدان وفق ستّة أبعاد للتجارة تغطّي أداء الجمارك، وجودة البنية التحتيّة، وتوقيت الشحنات. تستند بيانات التصنيف إلى دراساتٍ استقصائيّةٍ أُجريَت مع مهنيّين لوجيستيّين تمّ طرح أسئلةٍ عليهم حول الدول الأجنبيّة التي يعملون فيها.
المصدر: البنك الدولي، مؤشّر الأداء اللوجستي، https://lpi.worldbank.org/

اختلف تأثير تدابير احتواء الجائحة على النقل والخدمات اللوجستيّة بين قطاعات النقل، وذلك استنادًا على أوجه القصور القائمة مسبقًا في البنية التحتيّة للنقل. تؤثّر الاضطرابات الناجمة عن الجائحة بشكلٍ مباشرٍ على سلاسل التوريد العالميّة وشبكات النقل الأساسية الخاصّة بها (OECD, 2021[45]). كما أدّى إغلاق الحدود وإدراج العديد من القيود والبروتوكولات الخاصّة بالسلامة إلى الحدّ من حركة الأشخاص والسلع. بين 4 و11 حزيران/ يونيو 2020، تشير البيانات المتعلّقة بـ97 نقطة عبور برّيّة و66 مطارًا و42 نقطة عبورٍ بحريّةٍ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، إلى أنّ حوالى 65٪ من المطارات كانت مغلقةً بالكامل، و30٪ منها كانت تعمل بشكلٍ جزئيّ. كما تمّ إغلاق 60٪ من نقاط العبور البريّة، و37٪ منها ظلّت تعمل بشكلٍ جزئيّ. علاوةً على ذلك، تمّ إغلاق 60٪ من الحدود البحريّة، و33٪ ظلّت تعمل بشكلٍ جزئيّ (IOM, 2020[48]). وقد أدّى نشاط النقل المقيّد إلى إعاقة تسليم السلع الأساسيّة المطلوبة للوقاية من فيروس كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، مثل المعدّات الطبيّة ومعدّات الحماية الشخصيّة والأدوية (ESCWA; UNCTAD, 2020[46]). وبهدف ضمان وصول السلع الأساسيّة مثل المعدّات الطبيّة، أدرجت بعض البلدان تدابير ترمي إلى تيسير التجارة.

لم توقف أزمة فيروس كورونا **نقل البضائع على الطرق**، على الرغم من إغلاق بعض الحدود البريّة تمامًا، فقد بقيت بعض الحدود البريّة مفتوحةً لنقل السلع الأساسيّة، حتّى إلى المناطق النائية. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أنّ نشاط النقل البريّ قد شهد انخفاضًا بنسبة 20٪ خلال فترات العزل المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2020 مقارنةً بعام 2019، ما يعادلُ خسارةً بنحو 22 مليار يورو. وبشكلٍ عام، من المتوقّع أن تصل الخسائر العالميّة لقطاع النقل البريّ للسلع إلى 347 مليار دولار أمريكي في عام 2021 (IRU, 2021[47]). ومن أجل زيادة تمكين النقل والتجارة على الرغم من تدابير العزل، اتّخذت العديد من البلدان تدابير خاصّة بالسلامة، مثل تغيير الشاحنات، وتعقيم السلع، وفرض تدابير العزل الصحّيّ عند الوصول (ESCWA; UNCTAD, 2020[46]).

أمّا بالنسبة **للنقل البحري**، فقد انخفض عدد زيارات السفن للموانئ بالنسبة لمعظم أنواع السفن بشكلٍ كبيرٍ في النصف الأوّل من عام 2020. وسجّلت السفن التي تعمل بنمط الدحرجة (رو-رو) (مع انخفاضٍ بنسبة 12.8٪) وسفن الركّاب (مع انخفاضٍ بنسبة 18.3٪) أهمّ الانخفاضات في عدد الزيارات للموانئ. وفي الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، شهد المغرب أكبر انخفاضٍ في عدد زيارات السفن للموانئ خلال الجائحة، في حين كانت موريتانيا الدولة الوحيدة التي سجّلت زيادةً في عدد الزيارات، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الناقلات التي

زارت الموانئ في عام 2020. كما أظهر الشحن البحريّ بعض المرونة على الرغم من التعديلات واسعة النطاق التي أدخلتها الموانئ وشركات الشحن، مثل إعطاء الأولوية للخدمات الأساسيّة، وإعادة تنظيم العمليّات وظروف العمل بسبب بروتوكولات السلامة والصحّة، بالإضافة إلى الاعتماد على استراتيجيّات الرقمنة بشكلٍ أقوى (ESCWA; UNCTAD, 2020[46]). خلال الربع الثالث من 2019 و2020، تحسّن الارتباط بخطوط الملاحة البحريّة المنتظمة مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2019، باستثناء الكويت، ولبنان، وموريتانيا، وسوريا وتونس. وانتعش النقل البحريّ بشكلٍ أكبر خلال النصف الثاني من عام 2020 وحتّى النصف الأوّل من عام 2021. ويُعزى التحسّن السريع لقطاع النقل البحري في العديد من البلدان جزئيًّا إلى الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمارات في مشاريع الموانئ الجافّة التي تقيمها دول المنطقة، وتحديدًا مصر والأردن (OECD, 2021[44]).

كان قطاع **النقل الجوّيّ** الأكثر تضرّرًا من جائحة فيروس كورونا، حيث أثّرت الخسائر الناجمة عن تحرّكات الركّاب بشكلٍ كبيرٍ على إيرادات شركات النقل الجوّي، وانخفض عدد رحلات الركّاب بنسبة 53٪ في الأشهر الستّة الأولى من عام 2020 مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2019. ووفقًا لاتّحاد النقل الجوّيّ الدوليّ، بلغ متوسّط أرباح شركات الطيران الدوليّة حوالى 8 دولارات لكل راكب في السنوات الخمس السابقة، ولكن نظرًا لتفشي جائحة فيروس كورونا، انخفض هذا الرقم ليتمثّل في خسائر صافية قدرها 73.2 دولار أمريكي لكلّ راكب في الشرق الأوسط (International Air Transport Association, 2021[48]). ويقدّر إجمالي خسائر إيرادات شركات الطيران في المنطقة العربيّة بنحو 38 مليار دولار أمريكي في عام 2020(ESCWA; UNCTAD, 2020[46]) . عليه، لا شكّ أنّ هذه التطوّرات تؤثّر بشدّةٍ على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يعتلي قطاع الطيران أهمّيّةً كبيرةً فيها، إذ تمّ تصنيف ثلاث شركات مغاربيّة (الخطوط الملكية المغربيّة والخطوط الجوية الجزائريّة والخطوط التونسيّة) من بين أكبر 10 شركاتٍ إفريقيّة.

الجدول 5.2. تأثير جائحة فيروس كورونا على النقل الجوّي (عام 2020 مقارنةً بعام 2019)

	التأثير المقدّر على الحركة الجوّيّة في عام 2020			تقديرات إجمالي خسائر الوظائف لعام 2020 (بمليون)		
	قدرة الحركة الجوّيّة	الراكب	الإيرادات (بالدولار الأمريكي)	أفضل حالة	الخطّ الأساسي	أسوأ حالة
الشرق الأوسط	-60٪	-132 مليون	-22 مليار	-2.7	-3.4	-4.9
أفريقيا	-58٪	-78 مليون	-14 مليار	-7.6	-10.9	-17.4
أوروبا	-58٪	-769 مليون	-100 مليار	-14.2	-18.4	-29.5

المصدر: (ICAO, 2021[49])

على الصعيد العالميّ، تواجه جميع شركات الطيران مشكلاتٍ في السيولة، ووفقًا لاتّحاد النقل الجوّيّ الدوليّ، توقّف ما بين 80 و90٪ من أسطول الطائرات في العالم بسبب الجائحة. ومع ذلك، وفقًا لاتّحاد النقل الجوّيّ الدوليّ أيضًا، شهدت شركات النقل الجوّيّ في الشرق الأوسط زيادةً بنسبة 6٪ في حجم الشحن الدوليّ في آب/ أغسطس عام 2021 مقارنةً بشهر آب/ أغسطس في عام 2019، وذلك من أجل التعويض عن انخفاض قدرة الشحن المتاحة في طائرات الركّاب (International Air Transport Association, 2021[50]) (ESCWA; UNCTAD, 2020[46]). ومن المتوقّع أن ينبثق عن الجائحة آثارٌ طويلة الأمد على قطاع الطيران، حيث لا يُتوقّع أن يعود السفر الجوّيّ إلى مستويات عام 2019 قبل عام 2023 (ESCWA; UNCTAD, 2020[46]).

تحوّل قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة من خلال الرقمنة

تعمل التقنيّات الجديدة على تعزيز الخدمات اللوجستيّة الإلكترونيّة وتمكين التجارة الأكثر ذكاءً، فضلًا عن رفع مستوى الكفاءة في جميع مراحل سلسلة التوريد وزيادة الوضوح والشفافيّة، ممّا يسمح بتحسين حركة السلع وإعادة توجيهها إلى حيث تشتدّ الحاجة إليها. ويجب أن تصبح الرقمنة إحدى ركائز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبليّة، باعتبارها أداةً أساسيّةً لتحقيق الأمن والكفاءة والتكامل النموذجي.

- على سبيل المثال، انضمّت **تونس** إلى المشروع التجريبيّ للنقل البرّيّ الدوليّ الإلكترونيّ التابع للجنة الأمم المتّحدة الاقتصاديّة لأوروبا، وذلك من أجل تحديث أنظمة النقل وتسهيل رقمنة التجارة. وبموجب تفويضٍ من الأمم المتحّدة، يدير الاتّحاد الدوليّ للنقل الطرقي النقلَ البرّيَّ الدوليّ الذي يُعتبر نظام النقل العالميّ الوحيد وأداةً مهمّةً لتيسير التجارة. كذلك، يوفّر نظام النقل البرّيّ الدوليّ الذي تحكمه اتّفاقيّة النقل البرّيّ الدوليّ ويعمل في 60 دولة، ضماناتٍ جمركيّة، ممّا يسمح للسلع بالتحرّك بسهولةٍ وأمانٍ وبشكلٍ موثوقٍ عبر الحدود. ويُعدُّ كلّ من نظام النقل البري الدوليّ الإلكترونيّ للاتّحاد الدوليّ للنقل الطرقي مع النسخة الرقميّة لاتّفاقية عقد نقل البضائع الدوليّ الطرقيّ، أداتين معترف بهما على نطاقٍ واسع لقدرتهما على دعم الاقتصادات في التعافي من أزمة فيروس كورونا.

قبل تفشّي الوباء، كانت الجهود الرامية إلى دفع قطاع النقل نحو الثورة الصناعيّة الرابعة تحقّق تقدّمًا مطردًا، وأعطت الأزمة هذا الدفع زخمًا جديدًا. فمع تقدّم رقمنة النقل، سيصبح التعاون بين الحكومات بشكلٍ طبيعيٍّ وآليٍّ أكثر أهمّيّةً من أجل الإدارة الفعّالة للكمّ الهائل من البيانات المنتجة.

يبدو أن رقمنة الموانئ على وجه الخصوص سيكون موضوعًا يُطرَح في المستقبل في إطار الانتعاش الاقتصاديّ في مرحلة ما بعد فيروس كورونا والتعاون الدوليّ في التجارة والنقل. وقد تمّ في هذا السياق اعتبار رقمنة عمليّات الموانئ وإزالة الطابع المادّيّ المتعلّق بها خطوةً حاسمةً في تمكين القطاع ليُصبح بمقدوره مواجهة التحدّي المتمثّل في إدارة الجائحة.

- في **المغرب**، كشفت أزمة فيروس كورونا عن أهمّيّة الخيار الاستراتيجيّ الذي اضطّلعت به الوكالة الوطنيّة المغربيّة للموانئ في رقمنة عمليّات الموانئ في عام 2008، وذلك من خلال تنفيذ مشروع "بورنت" الذي أصبح النافذة الوحيدة لإجراءات التجارة الخارجيّة. وخلال الأزمة، أظهر قطاع الموانئ المغربيّ مرونةً قويّةً وسرعةً في التكيّف من خلال تكييف عمليّاته التشغيليّة المختلفة. وكانت الموانئ المغربيّة هي النقطة الحدوديّة الوحيدة التي ظلّت تعمل بعد إغلاق المطارات والحدود البرّيّة أثناء الإغلاق.

الاعتبارات السياساتيّة

لقد سلّط الاضطراب في التجارة والنقل الناجم عن الجائحة الضوء على الحاجة الماسّة إلى إبقاء شبكات النقل مفتوحةً حتّى في أوقات الأزمات، من أجل تسليم السلع الأساسيّة والحفاظ على مستويات التدفّقات التجاريّة. لذلك، حريٌّ ببلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط مواصلة تطوير شبكات النقل متعدّد الوسائط للأفراد والتجارة، وذلك في سبيل الاستفادة من البنية التحتيّة وزيادة النموّ والقدرة التنافسيّة، بالإضافة إلى التعافي من الجائحة. وبناءً على خطّة عمل النقل الإقليميّ للاتّحاد من أجل المتوسّط 2014-2020 (UfM, 2013[51])، يمكن لصانعي السياسات:

- **تعزيز الرقمنة لدعم قطاع النقل والخدمات اللوجستيّة المستدام والفعّال**، وبناء قدرتها على الصمود والحدّ من الانبعاثات. لا شكّ أنّ الاستثمار في البنية التحتيّة المرنة يدرّ فوائد اجتماعيّةً واقتصاديةً كبيرة، إذ إنّه يقلّل من الاختلالات في البنية التحتيّة الناجمة عن المخاطر الطبيعيّة وسوء الصيانة. ولهذه الغاية، ينبغي زيادة تعزيز العمليّات والإجراءات التي تستفيد من الرقمنة والأتمتة. على سبيل المثال، يمكن زيادة تعزيز أتمتة الجمارك، كما هو الحال في تونس، من خلال اعتماد إجراءاتٍ غير تلامسيّةٍ في قطاع النقل مثل النقل البرّي الدوليّ الإلكترونيّ والنسخة الرقميّة لاتّفاقية عقد نقل البضائع الدوليّ الطرقي. علاوةً على ذلك، يمكن إنشاء نظام النافذة الواحدة الذي يمكّن التجّار من التواصل إلكترونيًّا مع جميع الوكالات المعنيّة. ومن خلال هذه المنصّة الإلكترونيّة، يمكن لجميع الأطراف المشاركة في التجارة الدوليّة والنقل تقديم المعلومات اللازمة للوفاء بالمتطلّبات التنظيميّة المتعلّقة بالتجارة.
- **إزالة العقبات التنظيميّة غير الضرورية لتيسير النقل والتجارة** وكذلك لتسريع عمليّة الانتعاش بعد الجائحة. عليه، يجب الاستفادة من تدابير تيسير التجارة والنقل لضمان استمراريّة الأعمال أثناء التعطّل (ITF/OECD, 2020[52]).
- **العمل على سدّ فجوات البنية التحتيّة القائمة بين ضفّتي البحر الأبيض المتوسّط أو على الأقلّ تقليصها**، من خلال تطوير الترابط في الجنوب، من حيث النقل البرّيّ والجوّيّ والبحريّ، وكذلك الممرّات متعدّدة الوسائط. وتحقيقًا لهذه الغاية، ينبغي أن يشارك القطاع الخاص في جهود التمويل لبناء بنية تحتية للنقل والخدمات اللوجستية ميسورة التكلفة ومرنة.

المراجع

Badia, A. et al. (2021), “A take-home message from COVID-19 on urban air pollution reduction through mobility limitations and teleworking”, *npj Urban Sustainability*, Vol. 1/1, https://doi.org/10.1038/s42949-021-00037-7. [12]

Benchrif, A. et al. (2021), “Air quality during three covid-19 lockdown phases: AQI, PM2.5 and NO2 assessment in cities with more than 1 million inhabitants”, *Sustainable Cities and Society*, Vol. 74, p. 103170, https://doi.org/10.1016/j.scs.2021.103170. [13]

Chekir, N. and Y. Ben Salem (2020), “What is the relationship between the coronavirus crisis and air pollution in Tunisia?”, *Euro-Mediterranean Journal for Environmental Integration*, Vol. 6/1, https://doi.org/10.1007/s41207-020-00189-5. [18]

El Kenawy, A. et al. (2021), “The impact of COVID-19 lockdowns on surface urban heat island changes and air-quality improvements across 21 major cities in the Middle East”, *Environmental Pollution*, Vol. 288, p. 117802, https://doi.org/10.1016/j.envpol.2021.117802. [15]

El-Sheekh, M. and I. Hassan (2020), “Lockdowns and reduction of economic activities during the COVID-19 pandemic improved air quality in Alexandria, Egypt”, *Environmental Monitoring and Assessment*, Vol. 193/1, https://doi.org/10.1007/s10661-020-08780-7. [14]

ESCWA; UNCTAD (2020), *COVID-19: Impact on Transport in the Arab Region*, https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/impact-covid-19-transport-arab-region-english_0.pdf. [46]

European Environemental Agency (2021), *Monitoring Covid-19 impacts on air pollution*, https://www.eea.europa.eu/themes/air/air-quality-and-covid19/monitoring-covid-19-impacts-on. [11]

FES (2020), *Urbanization in the MENA region: A Benefit or a Curse?*, https://mena.fes.de/press/e/urbanization-in-the-mena-region-a-benefit-or-a-curse. [42]

France24 (2021), *Lebanon’s car culture questioned in crisis*, https://www.france24.com/en/live-news/20211020-lebanon-s-car-culture-questioned-in-crisis. [27]

Giovanis, E. (2018), “The relationship between teleworking, traffic and air pollution”, *Atmospheric Pollution Research*, Vol. 9/1, pp. 1-14, https://doi.org/10.1016/j.apr.2017.06.004. [19]

Google (2021), *Community Mobility Reports*, https://www.google.com/covid19/mobility/. [20]

Greater Amman Municipality (2020), *Amman’s Urban Response to COVID-19 & Institutional Performance*, Greater Amman Municipality; International Growth Centre, https://www.theigc.org/wp-content/uploads/2020/11/IGC-Presentation-Amman.pdf. [29]

Greater Amman Municipality, EBRD (2021), “Amman Green City Action Plan”, *Amman Green City Action Plan*, https://www.amman.jo/site_doc/AmmanGreen2021.pdf. [28]

ICAO (2021), *Effects of Novel Coronavirus (COVID-19) on Civil Aviation: Economic Impact Analysis*, https://www.icao.int/sustainability/Documents/COVID-19/ICAO%20COVID%202021%2010%2019%20Economic%20Impact%20TH%20Toru.pdf. [49]

International Air Transport Association (2021), *Air Cargo Up 7.7% in August Versus Pre-COVID Levels; Capacity Lagging Demand*, https://www.iata.org/en/pressroom/2021-releases/2021- [50]

09-29-01/.

International Air Transport Association (2021), *World Air Transport Statistics*, https://www.iata.org/contentassets/a686ff624550453e8bf0c9b3f7f0ab26/wats-2021-mediakit.pdf. [48]

International Centre for Migration Policy Development (ICMPD) (2018), *City migration profile amman -executive summary*, https://www.icmpd.org/fileadmin/1_2018/MC2CM/City_Migration_Profile_Amman__EN.pdf. [2]

IOM (2020), *Tracking Mobility Impact - Points of Entry Analysis*, https://migration.iom.int/reports/middle-east-and-north-africa-%E2%80%94-tracking-mobility-impact-point-entry-analysis-11-june-2020 (accessed on 11 June 2020). [55]

IRU (2021), *COVID-19 Impacts on the Road Transport Industry*, https://www.itf-oecd.org/sites/default/files/docs/covid-19_impact_on_the_road_transport_industry_-_june_2021.pdf. [47]

ITF (2021), *ITF Transport Outlook 2021*, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/16826a30-en. [23]

ITF/OECD (2020), *Leveraging Digital Technology and Data for Human-centric Smart Cities*, https://www.itf-oecd.org/data-human-centric-cities-mobility-g20. [52]

Jaad, A. and K. Abdelghany (2021), "The story of five MENA cities: Urban growth prediction modeling using remote sensing and video analytics", *Cities*, Vol. 118, p. 103393, https://doi.org/10.1016/j.cities.2021.103393. [40]

Jennings, V. and O. Bamkole (2019), *The Relationship between Social Cohesion and*, p. 14, https://pdfs.semanticscholar.org/ca8a/96e9e854bfd58c5b5a7ae3314bf0ea518618.pdf?_ga=2.255490510.731937599.1636665034-235862595.1636665034. [43]

Kanaan, F. (2021), *Al Jazzera*, https://www.aljazeera.com/news/2021/6/24/cycling-culture-gains-ground-in-lebanon-amidfuel-. [26]

Kanaan, F. (2021), *Cycling culture gains ground in Lebanon as fuel runs dry*, AlJazeera, https://www.aljazeera.com/news/2021/6/24/cycling-culture-gains-ground-in-lebanon-amid-fuel-shortages. [54]

Katoto, P. et al. (2021), "Acute and chronic exposure to air pollution in relation with incidence, prevalence, severity and mortality of COVID-19: a rapid systematic review", *Environmental Health*, Vol. 20/1, https://doi.org/10.1186/s12940-021-00714-1. [10]

Khavarian-Garmsir, A. (2020), *The COVID-19 pandemic: Impacts on cities and major lessons for urban planning, design, and management*, ScienceDirect, p. 14, https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2020.142391. [4]

Khomsi, K. et al. (2020), "COVID-19 national lockdown in morocco: Impacts on air quality and public health", *One Health*, Vol. 11, p. 100200, https://doi.org/10.1016/j.onehlt.2020.100200. [17]

Lelieveld, J. (2009), *Air pollution and climate, in: The Physical Geography of the Mediterranean*. [53]

Liu, J. et al. (2009), "Analysis of the summertime buildup of tropospheric ozone abundances over the Middle East and North Africa as observed by the Tropospheric Emission Spectrometer instrument", *Journal of Geophysical Research*, Vol. 114/D5, [9]

https://doi.org/10.1029/2008jd010993.

OECD (2021), “Global value chains: Efficiency and risks in the context of COVID-19”, *Global value chains: Efficiency and risks in the context of COVID-19*, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/global-value-chains-efficiency-and-risks-in-the-context-of-covid-19-67c75fdc/. [45]

OECD (2021), “Measuring smart city performance in COVID-19 times: Lessons from Korea and OECD countries: Proceedings from the 2nd OECD Roundtable on Smart Cities and Inclusive Growth”, *OECD Regional Development Papers*, No. 19, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/72a4e7db-en. [35]

OECD (2021), *OECD Principles on Urban Policy*, https://www.oecd.org/cfe/urban-principles.htm. [37]

OECD (2021), *Regional Integration in the Union for the Mediterranean: Progress Report*, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/325884b3-en. [44]

OECD (2020), “Exploring policy options on teleworking: Steering local economic and employment development in the time of remote work”, *OECD Local Economic and Employment Development (LEED) Papers*, No. 2020/10, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/5738b561-en. [38]

OECD (2020), *Improving Transport Planning for Accessible Cities*, OECD Urban Studies, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/fcb2eae0-en. [32]

OECD (2020), *OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19) : COVID-19 crisis in MENA countries*, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/covid-19-crisis-response-in-mena-countries-4b366396/. [5]

OECD (2020), *OECD Policy Responses to Coronavirus (COVID-19): Cities policy responses*, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/cities-policy-responses-fd1053ff/. [6]

OECD (2020), *OECD Regions and Cities at a Glance 2020*, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/959d5ba0-en. [8]

OECD (2020), *Smart Cities and Inclusive Growth*, https://www.oecd.org/cfe/cities/OECD_Policy_Paper_Smart_Cities_and_Inclusive_Growth.pdf. [36]

OECD, LSE, Philipp Rode, Catarina Heeckt, Oscar Huerta Melchor, Rebecca Flynn and Jonathan Liebenau (2021), *Better Access to Urban Opportunities: Accessibility Policy for Cities in the 2020s*, https://www.lse.ac.uk/Cities/publications/research-reports/Better-Access-to-Urban-Opportunities-Accessibility-Policy-for-Cities-in-the-2020s. [31]

OECD/European Commission (2020), *Cities in the World: A New Perspective on Urbanisation*, OECD Urban Studies, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/d0efcbda-en. [1]

OECD/UN-HABITAT/UNOPS (2021), *Global State of National Urban Policy 2021: Achieving Sustainable Development Goals and Delivering Climate Action*, OECD Publishing, Paris, https://dx.doi.org/10.1787/96eee083-en. [39]

Otmani, A. et al. (2020), “Impact of Covid-19 lockdown on PM10, SO2 and NO2 concentrations in Salé City (Morocco)”, *Science of The Total Environment*, Vol. 735, p. 139541, https://doi.org/10.1016/j.scitotenv.2020.139541. [16]

Tarawneh, D. et al. (2020), *Urban Mobility and Spatial Justice of Amman*, Friedrich-Ebert-Stiftung [30]

Jordan & Iraq, http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/18084.pdf.

UfM (2017), *Union for the Mediterranean Urban Agenda*, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2017/05/EN-FINAL-SUD-Ministerial-declaration.pdf. [34]

UfM (2013), "Regional Transport Action Plan for the Mediterranean Region (2014-2020)", *Regional Transport Action Plan for the Mediterranean Region (2014-2020)*, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2013/11/UfM-Priority-Guidelines_2014-2020_EN.pdf. [51]

UfM (2013), *UfM Guidance Framework for Sustainable Euro-Mediterranean Cities and Territories*, https://inta-aivn.org/images/cc/Transmed/Background%20Documents/Guidance_Framework_April_2013_EN.pdf. [33]

UN (2018), *2018 Revision of World Urbanization Prospects*, https://www.un.org/development/desa/en/news/population/2018-world-urbanization-prospects.html. [3]

UN Habitat (2021), *Cities and Pandemics: Towards a More Just, Green and Healthy Future*, https://unhabitat.org/sites/default/files/2021/03/cities_and_pandemics-towards_a_more_just_green_and_healthy_future_un-habitat_2021.pdf. [21]

UNDP (2021), *All roads lead...to sustainable transport*, https://undp.medium.com/all-roads-lead-to-sustainable-transport-bac69012f71f. [24]

Wagner, A. (2021), *How Tabdeel is Empowering Young Egyptian Women One Bicycle at a Time*, Egyptian Streets, https://egyptianstreets.com/2021/10/06/how-tabdeel-is-empowering-young-egyptian-women-one-bicycle-at-a-time/. [25]

WHO (2016), *Health as the pulse of the new urban agenda: United Nations conference on housing and sustainable urban development*, https://apps.who.int/iris/handle/10665/250367. [7]

World Bank (2020), *Population density (people per sq. km of land area) - Middle East & North Africa*, https://data.worldbank.org/indicator/EN.POP.DNST?end=2020&locations=ZQ&start=1961&view=chart. [41]

World Economic Forum (2021), *3 ways sustainable transport can prolong the COVID-19 effect on air pollution*, https://www.weforum.org/agenda/2020/08/sustainable-transport-covid-19-air-pollution. [22]

ملاحظات:

تشير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط .وهذه الدول هي :الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس .عند استخدام مصطلح" منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة"، فإنه يشير إلى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تضم الاتحاد من أجل المتوسط والأعضاء غير الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

6 العمل من أجل المناخ والطاقة

يعالج هذا الفصل الأهداف الوطنية للطاقة المتجددة لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ضوء أزمة فيروس كورونا المستجد وتأثيرها العام على قطاع الطاقة. وتجادل بأن تأجيل مشاريع الطاقة المتجددة، بسبب إعطاء الأولوية للانتعاش الاقتصادي الفوري ،والدي يأتي بنتائج عكسية نظرًا للآثار الشديدة لتغير المناخ وإمكانية استراتيجية طموحة للطاقة المتجددة لخلق فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الأفكار الرئيسيّة

- في السنوات الأخيرة، رفعت بعض اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكلٍ مطردٍ مستوى طموح أهدافها المتعلّقة بالطاقة المتجدّدة الوطنيّة، ليصل إلى أكثر من 50٪ من إجمالي توليد الكهرباء. وانضمّت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا إلى ركب التحوّل العالميّ في مجال الطاقة، مظهرةً كفاءةً عاليةً في استخدام الطاقة المتجدّدة ومصادرها شملت تقنيّاتٍ جديدةٍ مثل الهيدروجين الأخضر كما هو الحال في المغرب، والإمداد بالكهرباء من خلال استخدام الطاقة المتجدّدة مثل المركبات الكهربائيّة.
- تؤثّر التقلّبات في أسعار النفط الإقليميّة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا على جاذبيّة حلول الطاقة الخضراء في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في الفترة الأولى من أزمة فيروس كورونا، كان التأثير الناجم عن انخفاض أسعار النفط على تطوير الطاقات المتجدّدة أشبه بسلاحٍ ذو حدّين: فمن جهة قد يكون انخفاض إيرادات الهيدروكربونات قد دفع مصدّري النفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تنويع استثماراتهم في مجال الطاقة، ومن جهةٍ أخرى، قد يكون لهبوط السعر نفسه تأثيرٌ معاكسٌ على البلدان المستوردة إذ أصبحت التكلفة على المدى القصير للطاقات المتجدّدة والحلول بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة أقلّ جاذبيّة.
- أدّت القيود الماليّة وإيلاء مواجهة جائحة فيروس كورونا الأولويّة إلى توقّف بعض مشاريع الطاقة المتجدّدة الجارية في المنطقة أو إنهائها. صحيحٌ أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تُعدُّ طموحةً في ما يخصّ التحوّل في مجال الطاقة، إلّا أنّ الجائحة أدّت إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها المنطقة في إطلاق مشاريع الطاقة المتجدّدة على أرض الواقع. ومع ذلك، فإنّ تأجيل مشاريع الطاقة المتجدّدة بحجّة إيلاء الأولويّة للانتعاش الاقتصاديّ الفوريّ، يؤدّي إلى نتائج عكسيّةٍ غير مثمرة نظرًا للإمكانيّات العالية لاستراتيجيّة الطاقة المتجدّدة الطموحة إلى خلق الوظائف، وهي فرصةٌ مهمّةٌ بشكلٍ خاصّ لأنّ خلق فرص العمل يمكن أن يستهدف الشباب والنساء.
- كشف تقلّب سوق النفط الناجم عن الجائحة عن الحاجة إلى التحرّك نحو موارد الطاقة المتجدّدة التي من شأنها أن توفّر مصدرًا مستقرًّا ومرنًّا للطاقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولذلك تبرز الحاجة اليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى إلى إقامة شراكاتٍ بين القطاعين العامّ والخاصّ في قطاعيّ المناخ والطاقة. بفعل جائحة فيروس كورونا، تفاقمت التحدّيات التي تواجها البنية التحتيّة للطاقة في المنطقة، لا سيّما في ظلّ النمو المتقلّب المشهود، وظروف الاقتصاد الكلّيّ، وانقطاع التوريد، والحاجة إلى تغيير العمليّات لتتماشى مع السياسات الاجتماعيّة وشبكات الأمان الاجتماعي. وفي هذا السياق، يمكن للشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ أن تساعد بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المحتاجة إلى تعبئة التمويل اللازم من القطاعّ الخاصّ من أجل تحقيق المرونة في أنظمة البنية التحتيّة للطاقة.
- إنّ التراجع الاقتصادي الناجم عن جائحة فيروس كورونا، حتّى ولو تباطأت وتيرة التدهور لبعض الوقت، لم يوقف تمامًا فقدان التنوّع البيولوجي. ونظرًا لأنّ فقدان التنوّع البيولوجيّ من شأنه أن يكون محرّكًا للأمراض المعدية، أثبتت الجائحة الحاجة إلى التنسيق الإقليمي بشأن التنوّع البيولوجي أكثر من أيّ وقتٍ مضى. وتكمن الخطوة الأولى في هذا الصدد في زيادة شموليّة السياسات الوطنيّة ومواءمتها، قبل التطرّق إلى البرامج الإقليميّة. كما أنّ زيادة التنسيق على المستويين المحلّي والوطني ضروريّةٌ لتجنّب تداخل أهداف السياسات أو تضاربها، ممّا سيساعد على تبسيط الجهود الإقليمية على المدى الطويل.

لا شكّ أنّ الأهميّة التي يعتليها التوجّه نحو الحلول بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [1]تزداد يومًا بعد يوم، في سبيل تحقيق النموّ الاقتصاديّ طويل الأمد والعافية البيئيّة. ونشُطت على مدار العقد الماضي اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكلٍ أكبر في تطوير الاستراتيجيّات الوطنيّة بشأن الكفاءة في استخدام الطاقة، مع امتداد معظم فترات أهداف الطاقة المتجدّدة واستراتيجيّاتها حتّى عام 2030. وقد تمّ في هذا الإطار تحديد أهداف الطاقة المتجدّدة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ووضعت بعض الاقتصادات نصب أعينها أهدافًا طموحةً كالوصول إلى 50٪ من القدرة الإنتاجيّة للطاقة المتجدّدة، وذلك تماشيًا مع بعض الدول الأوروبيّة (الجدول 6.1).

الجدول 6.1. القدرة الإنتاجيّة المركّبة للطاقة المتجدّدة وأهدافها في دول مختارة من الاتّحاد من أجل المتوسّط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الدولة	القدرة الإنتاجية المركّبة لتوليد الطاقة المتجدّدة	القدرة الإنتاجيّة الكهربائيّة الحاليّة لتوليد الطاقة المتجدّدة (2020)	القدرة الإنتاجيّة المستهدفة لتوليد الطاقة المتجدّدة
المغرب	2728 ميغاواط	٪33	**٪52 بحلول عام 2030**
الجزائر	536 ميغاواط	٪3	**٪27 بحلول عام 2030**
تونس	324 ميغاواط	٪6	**٪30 بحلول عام 2030**
مصر	3660 ميغاواط	٪10	**٪42 بحلول عام 2035**
الأردن	2400 ميغاواط	٪21	**٪31**
لبنان	350 ميغاواط	2000 ميغاواط	**٪30 بحلول عام 2030**
موريتانيا	350 ميغاواط	21	**٪41 بحلول عام 2030**

ملاحظات: المغرب: على الرغم من أنّ الهدف الرسمي لا يزال 52٪، تشير المصادر إلى أن البلدان سترفع قريبًا هدفها الخاصّ بالطاقة المتجدّدة إلى أكثر من 64٪ بحلول عام 2030 (Le Matin Maroc, 2021[2]). الأردن: تمّ الحصول على البيانات الخاصّة بقدرات الطاقة المتجدّدة وأهدافها من استراتيجيّة قطاع الطاقة للأعوام 2020-2030.

المصدر: (IRENA, 2020[1]) https://www.irena.org/mena; (Ministry of Energy and Mineral Resources of Jordan, 2020[3]) https://www.memr.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Info_Page/Strategy2020.pdf

كما اتّخذت العديد من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إجراءاتٍ متعدّدة لتعزيز الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ، والتي تشمل المجالات المدرجة في تقرير حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسّط الصادر عن خطّة عمل البحر المتوسّط (الخطّة الزرقاء) (UNEP/MAP and Plan Bleu, 2020[3]). ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ إجراءات البلدان المختارة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الموضّحة في الجدول 6.2 تتساوى عمومًا مع دول الاتّحاد من أجل المتوسّط المجاورة مثل إسرائيل وتركيا (UfM, 2020[4]) .

الجدول 6.2. إجراءات التكيّف مع تغيّر المناخ في مجموعة مختارة من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (2020)

	قضايا تغيّر المناخ التي يتعين التكيّف معها	إجراءات التكيّف
لبنان	• درجة حرارة الهواء • المطر • ارتفاع مستوى سطح البحر • تحمّض مياه البحر • درجة حرارة مياه البحر • الجفاف • حرائق الغابات • العواصف الشديدة • التصحّر • المخاطر الصحّيّة	• الزراعة المتكيّفة مع تقلّبات المناخ (الزراعة الذكيّة مناخيًّا) • تعزيز استخدام بالوعات الكربون • تطوير خدمات المياه المستدامة • الإدارة المستدامة للتنوّع البيولوجي الأرضي والبحري • الحدّ من التعرّض لتأثيرات تغيّر المناخ على المناطق الساحليّة، خاصّةً في المدن • ضمان الصحّة العامة والسلامة عن طريق الأنظمة الصحّيّة القادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ • الحدّ من مخاطر الكوارث وتقليل الأضرار عن طريق تخفيف المخاطر الطبيعيّة المرتبطة بالمناخ والطقس القاسي والتكيّف معها • الالتزام بالرؤية المتمحورة حول بلوغ صفر انبعاثات بحلول عام 2050 (الهدف قيد المناقشة)
المغرب	• درجة حرارة الهواء • المطر • درجة حرارة مياه البحر • الجفاف	• برنامج إعادة التشجير للأعوام 2010 - 2030 • برنامج زيت الزيتون 2020 – 2030 • مشروع زراعة الصبّار 2020 - 2030
الأراضي الفلسطينيّة	• درجة حرارة الهواء • المطر • ارتفاع مستوى سطح البحر • الجفاف • الفيضانات • الصقيع • موجات الحرّ	• الفوائد المشتركة المنبثقة عن التخفيف من إجراءات التكيّف المخطّط لها للقطاعات شديدة التأثّر، والزراعة، والنفايات، والغذاء، والطاقة، والمياه، والصحّة، والصناعة، والنظام الإيكولوجي الأرضي، والسياحة، والبنية التحتيّة الحضريّة.
تونس	• المطر • ارتفاع مستوى سطح البحر • الجفاف	• البنية التحتيّة • إدارة الأراضي

المصدر: مقتبس من (UfM, 2020[4]) https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2021/01/Enhancement-of-NDCs-in-the-SEMed-Region_WEB.pdf، (Energy and Climate Intelligence Unit, 2021[5]) https://eciu.net/netzerotracker

الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر والدائري

أدّت التقلّبات الإضافيّة في أسعار النفط الإقليميّة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا إلى تقليل جاذبيّة حلول الطاقة الخضراء في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في بداية الجائحة، اشتدّت الصدمة الاقتصاديّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب انهيار أسواق السلع النفطيّة وهروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة. ومع الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط في آذار/مارس 2020، الذي يعزى إلى انخفاض الطلب العالميّ والمشاكل التي تشوب عمليّات التنسيق، شهدت أسعار النفط الخامّ في المنطقة تقلّباتٍ هائلةٍ، ممّا زاد من الصعوبات في تصميم حزم التجارة والانتعاش الاقتصادي (Dabrowski and Dominguez-Jiminez, 2021[6]).

تلعب أسعار النفط المتقلّبة في المنطقة دورًا كبيرًا في اجتذاب استثمارات الطاقة المتجدّدة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، ولكن بطرق مختلفةٍ تمامًا. تُعتبر دول الاتّحاد من أجل المتوسّط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الغالب دولًا مستوردةً للنفط، في حين تُعتبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة بما في ذلك اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، من البلدان المصدّرة للنفط بدرجةٍ مرتفعة. ويرى مصدّرو النفط في انخفاض أسعار النفط سببًا يدعو إلى الاستثمار في حلول الطاقة المستدامة والمضمونة، أمّا في البلدان المستوردة للنفط، فيجعل انخفاض أسعار النفط الانتقال إلى الطاقة الخضراء أقلّ جاذبيّةً بالنسبة للحكومات والمستثمرين (IEA, 2020[7]). وبسبب التقلّبات المتزايدة في سوق النفط، تنفّذ الدول الرئيسيّة المصدّرة للنفط في المنطقة مثل المملكة العربية السعوديّة والإمارات العربية المتّحدة والكويت، خطط تنويعٍ اقتصاديٍّ كبيرةً للابتعاد عن الهيدروكربونات كمصدرٍ للطاقة (Hussein, 2020[8]). ومع ذلك، في ظلّ انخفاض مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة من البلدان المصدّرة للنفط، يؤثّر انخفاض أسعار النفط أيضًا على المستوردين، ممّا يخلق فرصةً لتسريع التنويع والانتقال أثناء فترة الانتعاش، وبالتالي يجعل التحفيز الأخضر من الحكومات أمرًا بالغ الأهمّيّة (Bianchi, 2020[9]) (World Bank, 2021).

وعلى الرغم من الإمكانات العالية للطاقة المتجدّدة لتوليد الكهرباء، لا تزال القدرة الكهربائيّة الحاليّة لتوليد الطاقة المتجدّدة لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسّط في الاتّحاد من أجل المتوسّط، منخفضةً مقارنةً بالاتّجاهات العالميّة، وتتفاوت أيضًا بشكلٍ كبير داخل المنطقة. وتشير التقديرات إلى أنّ حصّة الطاقة المتجدّدة من الاستهلاك النهائي للطاقة تمثّل 0.1٪ في الجزائر، وما بين 5 و5.5٪ في مصر والأردن، وما بين 10 و12٪ في المغرب وتونس (OECD, 2021[10]).

الشكل 6.1. استهلاك الطاقة المتجدّدة

النسبة المئويّة لإجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة

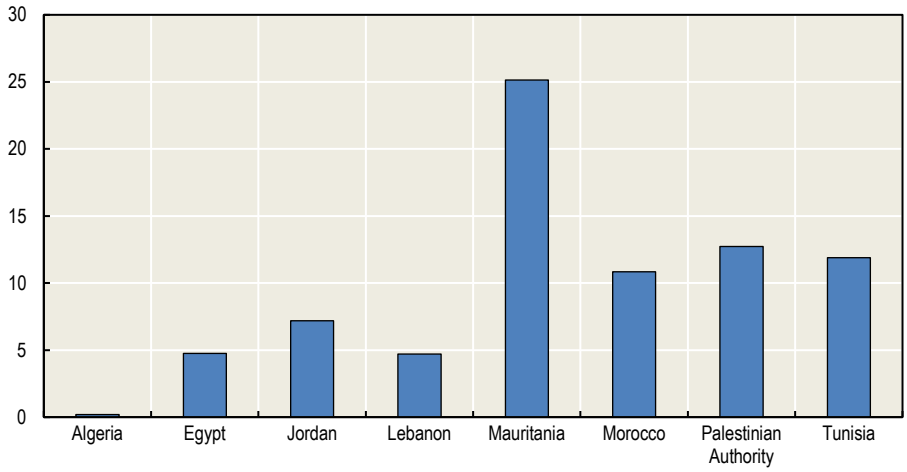

ملاحظة: يمثّل استهلاك الطاقة المتجدّدة نسبة الطاقة المتجدّدة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة. ويشمل هذا المؤشر استهلاك الطاقة من جميع الموارد المتجدّدة، مثل: الطاقة الكهرومائيّة، والوقود الحيوي الصلب، وطاقة الرياح، والطاقة الشمسيّة، والوقود الحيوي السائل، والغاز الحيوي، والطاقة الحراريّة الأرضيّة والبحريّة، والنفايات.

المصدر: https://data.worldbank.org/ (World Bank, 2018[11])

أدّت القيود الماليّة المفروضة وإيلاء مواجهة فيروس كورونا الأولويّة إلى توقّف بعض مشاريع الطاقة المتجدّدة الجارية في المنطقة أو إنهائها.

كما لوحِظ في إطار القطاع الخاصّ في مجال الطاقة المتجدّدة في دول جنوب وشرق المتوسط، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعض التغييرات الواعدة في التحرّك نحو مصادر الطاقة المتجدّدة، مثل إنشاء محطّة خلادي لطاقة الرياح في المغرب في عام 2015، والمحطّة العالميّة للطاقة الشمسيّة في مصر في عام 2020 (UfM, 2021[12]). وشهدت محطّات الطاقة الشمسيّة في الجزائر ومصر تطوّرًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، مع الإشارة إلى أنّ مصر تمتلك أكبر محطّةٍ للطاقة الشمسيّة في العالم ويتمّ وضع خططٍ تهدف إلى إجراء مزيدٍ من التطويرات عليها، وأنّ الجزائر أطلقت دعوةً للمستثمرين من أجل الاستثمار في مشروعٍ ضخمٍ في قطاع الطاقة الشمسيّة.

إذًا، يتّضح أنّ تطوّراتٍ واعدةً طرأت على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في ما يتعلّق بطاقة الرياح على وجه الخصوص، حيث ارتفعت من 286 ميغاواط في عام 2015 إلى 915 ميغاواط في عام 2020، وقد شهد الأردن وحده زيادةً قدرها 397 ميغاواط من عام 2015 إلى 2020 (IRENA, 2021[13]). ووفقًا لإحصائيّات القدرة الإنتاجيّة للطاقة المتجدّدة لعام 2021 الصادرة عن الوكالة الدوليّة للطاقة المتجدّدة، يحتلّ المغرب المرتبة التالية مباشرةً بعد إسبانيا والولايات المتّحدة عندما يتعلق الأمر بإجمالي القدرة الإنتاجيّة المركّبة للطاقة الشمسيّة المركّزة والتي تقدّر بـ 530 ميغاواط. كما تتفوّق المنطقة أيضًا على صعيد إجمالي القدرة الإنتاجيّة المركّبة للطاقة الشمسيّة الكهروضوئيّة. ووفقًا لنفس التقرير، احتلّت الأردن وإسرائيل المرتبتين الثانية والثالثة في منطقة الشرق الأوسط بمقدار 1.359 ميغاواط و1.190 ميغاواط على التوالي، واحتلّت مصر المرتبة الثانية في المنطقة الإفريقيّة بمقدار 1.673 ميغاواط (IRENA, 2021[13]). ومع ذلك، خلُصَ تحليل منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة إلى أنّ المنطقة لا تزال تواجه على مدى السنوات الأخيرة صعوباتٍ في بدء مشاريع الطاقة المتجدّدة، وهي مشكلةٌ تفاقمت جرّاء الجائحة. واشتملت التحدّيات الكامنة حاليًّا في مشاريع البنية التحتيّة على عمليّاتٍ تعاقديّةٍ طويلةٍ ومعقّدة، والأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة غير المستقرّة، وحدّ البنوك التجاريّة من الاستدانة وتشديد الأنظمة الاحترازيّة المصرفيّة (OECD, 2014[14]). خلال فترة جائحة فيروس كورونا، بلغت تكلفة مشاريع الطاقة المتجدّدة المُقرّرة والقائمة حاليًّا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة 82.4 مليار دولار أمريكي، منها 4.1 مليار دولار أمريكي فقط لمشاريع أصبحت في مرحلةٍ متقدّمةٍ من التصميم والتنفيذ. أمّا المشاريع الأخرى المُقرّرة التي تبلغ قيمتها 78.3 مليار دولار أمريكي تقريبًا، فقد تمّ إبطاؤها ومن المتوقّع أن يُلغى الكثير منها أو يتغيّر نطاقها بشكلٍ كبير (Global Data, 2021[15]).

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة، تعثّرت بالفعل مشاريع البنية التحتيّة واسعة النطاق جرّاء جائحة فيروس كورونا، كما تمّ إلغاء مشروع محطّة الدبدبة للطاقة الشمسيّة الكويتيّة الذي كان من المتوقّع أن يؤمّن 15٪ من احتياجات الطاقة الكهربائيّة في قطاع النفط. وممّا لا شكّ فيه أنّ التقلّبات الشديدة في أسعار النفط في المنطقة والأسواق الماليّة والالتباس الذي يشوبها، هي عاملٌ رئيسيٌّ في هذه الإخفاقات. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ أسعار النفط مصدرٌ رئيسيٌّ للناتج المحلّي الإجمالي. كذلك، اتّبعت بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هذا الاتّجاه، حيث أثّرت جائحة فيروس كورونا بشكلٍ سلبيٍّ على مشاريع البنية التحتيّة الحاليّة لكفاءة استخدام الطاقة.

- في الجزائر، تبلغ قيمة مشاريع الطاقة المتجدّدة قيد التنفيذ حوالى 42.1 مليار دولار أمريكي، مثل بناء أكبر خطّ أنابيب في المنطقة، مع الإشارة إلى أنّ جزءًا من هذه المشاريع بقيمة حوالى 41.9 مليار دولار أمريكي لم يتمّ تنفيذها أو لم تُبصر النور (Global Data, 2021[15]).

إنّ تأجيل المشاريع المتعلّقة بالطاقة المتجدّدة الذي يرجع إلى إيلاء الأولويّة للانتعاش الاقتصاديّ الفوريّ، يؤدّي إلى نتائج عكسيّةٍ على النموّ الاقتصاديّ طويل الأمد. وبالفعل، تتخلّف بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة عن نظيراتها الأوروبيّة والعالميّة من حيث الوظائف في قطاعات الطاقة المتجدّدة، إذ يعمل 23.000 شخص فقط في مجال الطاقة المتجدّدة، لا سيّما في شمال إفريقيا. ومع ذلك، فإنّ **الإمكانيّات عاليةٌ لوجود استراتيجيّةٍ للطاقة المتجدّدة تطمح إلى خلق الوظائف**. ففي عام 2020، استحوذ قطاع الطاقة المتجدّدة بشكل مباشرٍ وغير مباشرٍ على حوالى 12 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم (IRENA, 2021[16]). وفي عام 2021، أفادت منظّمة العمل الدوليّة أنّ الطاقة الشمسيّة الكهروضوئيّة والطاقة الحيويّة لا تزال تهيمن على نموّ العمالة العالميّة في مجال الطاقة المتجدّدة، حيث تمثّل ما مجموعه 4 ملايين و3.5 مليون وظيفة على التوالي (ILO, 2021[16]).

الشكل 6.2. حركة العمالة العالميّة في قطاع الطاقة المتجدّدة في جميع أنحاء العالم حسب التكنولوجيا، 2012-2020

بمليون وظيفة

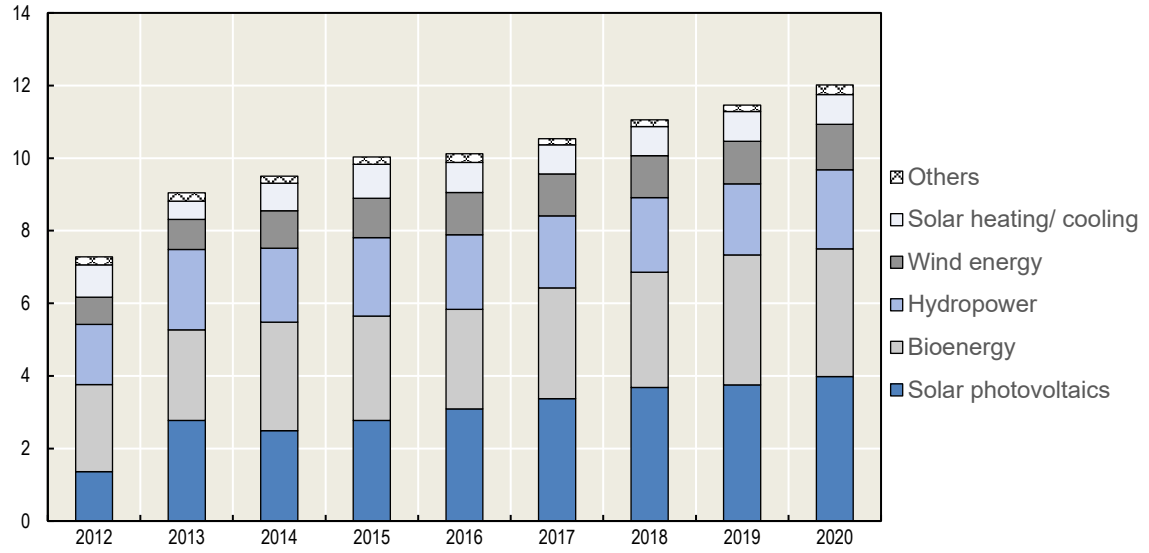

ملاحظة: الطاقة الحيويّة: تشمل الوقود الحيويّ السائل، والكتلة الحيويّة الصلبة، والغاز الحيوي. الطاقة الكهرومائيّة: وظائف مباشرة فقط. مواضيع أخرى: تشمل الطاقة الحراريّة الأرضيّة، والطاقة الشمسيّة المركّزة، والمضخّات الحراريّة (الأرضيّة)، والنفايات البلديّة والصناعيّة، والطاقة البحريّة.

المصدر: (IRENA, 2020[17]) https://www.irena.org/Statistics/View-Data-by-Topic/Benefits/Renewable-Energy-Employment-by-Country

الشكل 6.3. العمالة في قطاع الطاقة المتجدّدة في بلدان ومناطق مختارة، 2020

بآلاف الوظائف

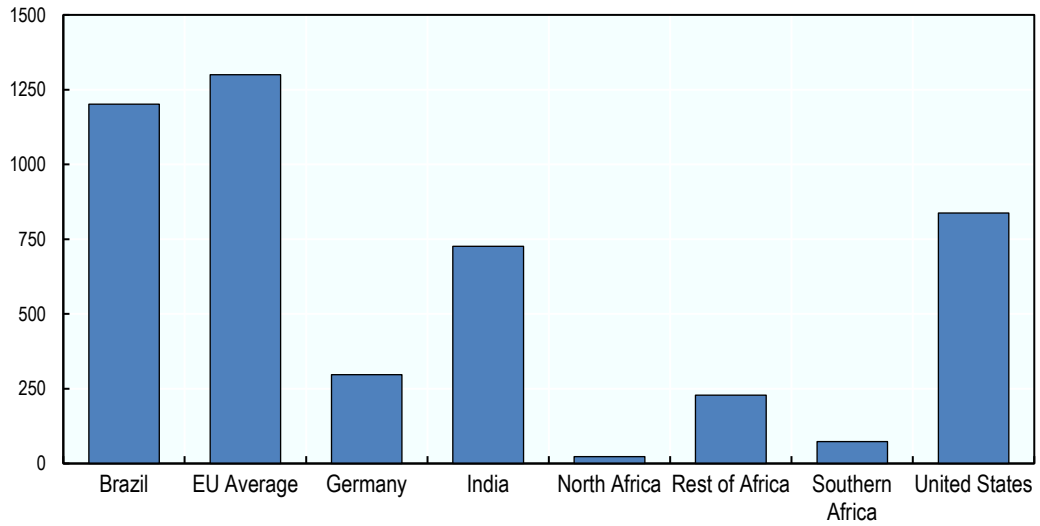

المصدر: (IRENA, 2020[17]) https://www.irena.org/Statistics/View-Data-by-Topic/Benefits/Renewable-Energy-Employment-by-Country

لا يزال العدد الإجماليّ للموظّفين في قطاع الطاقة المتجدّدة منخفضًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلّا أنّه في طور الازدياد. ففي الأردن على سبيل المثال، طرأت العديد من التطوّرات الواعدة، حيث تقدّر الوكالة الدوليّة للطاقة المتجدّدة ومنظّمة العمل الدوليّة أنّ الاقتصاد يوفّر أكثر من

6.000 وظيفة في مجال كفاءة استخدام الطاقة (الإضاءة والمباني)، وبلغ مجموع الوظائف في الأردن 11.300 وظيفة فقط. ومع ذلك، شغلت النساء حوالى 5٪ فقط من الوظائف (8٪ في الطاقة الشمسيّة، و1٪ فقط في طاقة الرياح) (RCREEE and GWS, 2010[18]). وعمل حوالى 5.000 شخص في قطاع الطاقة المتجدّدة في عام 2020 بما في ذلك أكثر من 2.000 شخص في قطاع الطاقة الشمسيّة الكهروضوئيّة، وحوالى 2.000 شخص في قطاع طاقة الرياح، و1.000 شخص في قطاع الطاقة الحراريّة الشمسيّة، مقارنةً بحوالى 600 وظيفة في عام 2013 في مجال سخّانات المياه الخاصّة بالطاقة الشمسيّة بشكلٍ خاصّ (IRENA, 2021[19]).

لقد تفاقمت الحاجة إلى إقامة شراكاتٍ فعّالةٍ بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتّية في القطاعات ذات الصلة بالمناخ والطاقة، بسبب تزايد احتياجات إمدادات الطاقة والموارد بفعل الجائحة.

يؤثّر تغيّر المناخ على قطاعات البنية التحتيّة في العديد من المجالات، بما في ذلك قطاعات المياه، والنقل، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، والتنمية الحضريّة، وقطاع النفايات الصلبة. ويمكن أن تخلّف الأضرار الناجمة عن الأخطار المناخيّة والتي ترجع إلى التخطيط والتصميم غير المناسبين، أو سوء البناء، أو الصيانة، أو سوء الإدارة، وتحديدًا عندما لا يتمّ النظر في اعتبارات تغيّر المناخ، آثارً مدمّرةً ومكلفة، لا سيّما بالنسبة للبلدان النامية (Global Center on Adaption, 2021[20]). وفي ظلّ زيادة الطلب على إمدادات الطاقة بالإضافة إلى البنية التحتيّة الضعيفة أو القديمة والمعرّضة للتقلّبات المناخيّة المتواترة بشكلٍ متزايد، تؤثّر الضغوط المزمنة والصدمات الحادّة للبنية التحتيّة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكلٍ خاصّ.

لقد أدّت جائحة فيروس كورونا إلى تفاقم التحدّيات التي تواجه البنية التحتيّة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالإضافة إلى تقلّباتٍ في النموّ والاقتصاد الكلّي، وانخفاض الطلب، وتعطّل العرض، وإضافة أنظمة الصحّة والسلامة، فضلًا عن الحاجة إلى تغيير العمليّات والسياسات الحكوميّة أو القرارات القطاعيّة من أجل تنفيذ تدابير التحفيز أو شبكات الأمان الاجتماعي. ويمكن للشراكات الجديدة بين القطاعين العامّ والخاصّ أن تساعد بلدان الاتّحاد من أجل المتوسّط المحتاجة إلى تعبئة التمويل اللازم من القطاع الخاص، في تحقيق المرونة في أنظمة البنية التحتيّة من أجل مواجهة الآثار المترتّبة عن تغيّر المناخ (World Bank, 2021[21]).

يمكن أن يكون للشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ على صعيد الطاقة والعمل المناخي تأثيرٌ كبيرٌ على البلدان النامية، لا سيّما بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تعاني من الآثار المنبثقة عن سوء إدارة المياه والبيئة والمناخ والطاقة. ومن بين الأمثلة على ما سبق، تجدر الإشارة إلى أنّ الاستثمار للحدّ من تلوّث الهواء من خلال الانتقال نحو الطاقة المتجدّدة والاستثمار في البنية التحتيّة للصرف الصحّي وإدارة النفايات، يولّد وفوراتٍ في نفقات الرعاية الصحّيّة. وفي الوقت نفسه، أثبتت البنية التحتيّة المُحَسَّنة لتصريف المياه في الطرق والقادرة على التكيّف مع تغير المناخ أنّها تولّد وفوراتٍ في تكاليف الصيانة، فضلًا عن تقليل الاضطرابات في خدمات البنية التحتيّة (Bassi, Pallaske and Guzzetti, 2020[22]).

كذلك، أرغمت جائحة فيروس كورونا البلدان على مراجعة اتفاقيّات الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ الحاليّة وعملها، ممّا يؤثّر على الشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ في مجال الطاقة بنفس الطريقة التي يؤثّر بها على اتفاقيّات الشراكة الأخرى بين القطاعين العامّ والخاصّ. إذًا، لقد سلّطت الجائحة الضوء على الحاجة إلى زيادة التنسيق والتعاون من أجل إتمام الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ، فضلًا عن تنفيذ شراكاتٍ تتّسم بسلاستها نظرًا للتعقيد الشديد وعدم اليقين والتكاليف المرتفعة المتوقّعة للاستعداد والاستجابة لتأثيرات الجائحة وتغيّر المناخ (Harvard Zofnass Program, 2020[23]). ويجب أن يظلّ التواصل المفروض بين الشركاء عنصرًا أساسيًّا للتخفيف من تحدّيات عدم تناسق المعلومات التي تواجها الحكومات جرّاء جائحة فيروس كورونا.

الاعتبارات السياساتيّة

لا يزال المشهد السياسيّ في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يفتقد إلى الجوانب التقدّميّة الرئيسيّة، ممّا يعيق دعم المستثمرين ويزعزع ثقتهم. وبالنظر إلى أنّ الطلب على الطاقة سيستمرّ في النموّ بمعدّلاتٍ استثنائيّةٍ، في حين أنّ اهتمام القطاع الخاصّ بقطاع الطاقة لا يتزايد في المقابل (EIB, 2016[24])، ستكون معالجة أوجه القصور هذه في السياسة ضروريّةً للترويج لقطاع الطاقة المتجدّدة بين المستثمرين الأجانب والمحليين. وفي سبيل تقديم الدعم لنهج الاتّحاد من أجل المتوسّط القائم على تشجيع جدول أعمال البحر الأبيض المتوسّط للطاقة والعمل المناخي والمرتبط بجدول الأعمال العالمي، وكما هو ملحوظٌ في إطار عمل القطاع الخاصّ في مجال الطاقة المتجدّدة في دول جنوب وشرق المتوسّط (UfM, 2021[12]) والتقارير الداعمة حول التمويل في مجال المناخ، يُشير هذا التقرير الصادر عن منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة إلى أنّ بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحاجة إلى دعم السياسات المتعلّقة بالمناخ وتعزيزها وتكييفها بالطرق التالية:

- **دعم التقييم المنهجي والشامل للتأثيرات المناخيّة المحتملة على أنظمة الطاقة.** يتّضح أنّ المبدأ الذي مفاده "مقاسٌ واحدٌ يناسب الجميع" لا ينطبق على ما يتعلّق بتعزيز مرونة أنظمة الطاقة في شمال إفريقيا، ويرجع ذلك إلى النطاق الواسع للأنماط القائمة وحجم التأثيرات المناخيّة المحتملة في المنطقة. وعلى العكس من ذلك، ستساعد تدابير السياسة العامّة المصمّمة استنادًا إلى تقييماتٍ منهجيّةٍ للمخاطر المناخيّة وآثارها، بلدان شمال إفريقيا على زيادة مرونة أنظمة الطاقة الخاصّة بها. وفي هذا الخصوص، يجب أن يستند التقييم إلى المنهجيّات العلمية والمبادئ التوجيهيّة المعمول بها. ويمكن للحكومات تقديم الدعم الفنّي عن طريق تكليف المتخصّصين بإجراء البحوث وتوفير البيانات والمعلومات عالية الجودة، بالإضافة إلى تطوير أنشطة بناء القدرات من أجل التقييم ودعمها وتنفيذها. وإلى جانب تعزيز الصلة بين العلوم والسياسات التي تشملها خطّة العمل المناخيّة للاتحّاد من أجل المتوسّط (UfM, 2019)، يشير هذا التقرير إلى أن تعزيز فرص البحث في أدوات الانتعاش الأخضر في أعقاب الجائحة من شأنها أن تكون أداةً قويّةً لتحسين التقييمات وتشجيع إشراك الشباب

ومؤسّسات البحوث في صنع سياسات العمل المناخي. والجدير بالذكر أنّ توسيع نطاق هذه الفرص لن يقتصر فقط على السماح بإجراء مزيدٍ من التقييمات المفّصلة حول كيفيّة تأثير فيروس كورونا على تنفيذ خطّة العمل، على سبيل المثال، في ما يتعلّق بتنفيذ المساهمة المحدّدة وطنيًّا أو رسم خرائط لسلاسل التوريد المترابطة من أجل ضمان حركةٍ مستقرّةٍ للسلع والخدمات في المستقبل.

- **تفادي تأجيل المشاريع المتعلّقة بالمناخ الذي يرجع إلى إيلاء الأولوية للانتعاش الاقتصادي الفوري.** يؤدّي التأجيل إلى نتائج عكسيّةٍ على الجهود المناخية طويلة الأمد. علاوةً على ذلك، تُعدُّ مشاريع البنية التحتيّة المتعلّقة بالطاقة وسيلةً جيّدةً لتعزيز الانتعاش الاقتصاديّ والعمالة وتحسين النموّ الاقتصاديّ في المستقبل. لذلك، ينبغي على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تُظافِر جهودها الرامية إلى تعزيز الحلول في مجال المناخ والطاقة باعتبارها فرصًا استثماريّةً قوية، وذلك تماشيًا مع تقرير الاتّحاد من أجل المتوسّط بشأن متابعة التمويل الدوليّ الخاصّ بالمناخ في منطقة جنوب وشرق المتوسّط وتعزيزه (UfM, 2019[24])، والاستفادة من الخبرة والأدلّة الواردة في تقرير الاتّحاد من أجل المتوسّط حول تدفّقات تمويل المناخ في دول جنوب وشرق المتوسط (Borde and Righi, 2020[25]). ينبغي أن تركّز هذه الاقتصادات على الجهود الرامية إلى تحقيق الانتعاش الأخضر التي تجعل مثل هذه الاستثمارات والمشاريع في قلب حزم التحفيز الاقتصادي. ومن حيث المبدأ، ينبغي تفادي تأجيل المشاريع المتعلّقة بالطاقة المتجدّدة مع توفير حلولٍ للانتعاش الاقتصادي.
- **تعزيز الفرص المتاحة لإقامة شراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ في مجال الطاقة المتجدّدة وتحديث أطر الشراكة بين هذين القطاعين لتشمل حوافز خاصّة بالمناخ.** توفّر الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ فرصةً فريدةً لجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فاعلةً بشكلٍ نشطٍ في البحث عن حلول قائمةٍ على استخدام الطاقة المتجدّدة تستجيب لزيادة احتياجات الطاقة. ومع ذلك، لا تزال البنية التحتيّة للشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ في المنطقة ضعيفة، مما يعيق فرص جذب المستثمرين. واستكمالًا لتوصيات الاتّحاد من أجل المتوسّط بشأن الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ في قطاع المياه (UfM, 2019[26])، والتي تشير إلى تعزيز التفاعل بين المؤسّسات وتنمية القدرات، يدعو هذا التقرير دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى التركيز على تحسين مشاركة أصحاب المصلحة والتواصل بينهم، ودمج الأدوات والقدرات الرئيسيّة المتعلّقة بالقدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فضلًا عن إدراج القدرة على التكيّف ضمن الأطر الحاليّة للشراكة بين القطاعين العام والخاص. في هذا الصدد، يقدّم الدليل المرجعيّ للشراكات بين القطاعين العامّ والخاصّ (OECD and World Bank, 2017[27])، والاعتبارات السياساتيّة بشأن البنية التحتيّة القادرة على التكيّف مع تغيّر المناخ الصادرة عن منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD, 2018[28]) إرشاداتٍ مفيدةٍ حول بناء أطرٍ مرنةٍ للشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- **بما أنّ إيلاء الأولويّة للعمل من أجل المناخ في فترة الانتعاش الاقتصاديّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد يكون أمرًا صعبًا، يمكن للإجراءات الخاصّة ذات النطاق الصغير والمنفّذة على المستويات المحلّيّة أن تساعد في سدّ الفجوة.** تُعتبر الاستراتيجيّات الحكوميّة الخاصّة بتغيّر المناخ في المنطقة قليلةً نسبيًّا مقارنةً ببلدان البحر الأبيض المتوسّط، بغضّ النظر عن بعض الإجراءات المتباينة مثل التلوّث البلاستيكيّ. لذلك، يتعيّن على المنطقة أن تُعالج قيودها السياسيّة الناتجة عن الافتقار إلى التماسك الاجتماعيّ وعدم الاستقرار. ببساطة، عندما تركز الأولويّات على ضمان إمدادات الكهرباء وتوزيعها، يمكن أن يكون تسليط الضوء على العمل من أجل المناخ أمرًا صعبًا. في هذا الإطار، يمكن أن تكون الإجراءات الخاصّة على المستويين المحلّي والبلدي في المناطق الحضريّة، مثل مبادرات التنقّل الحضريّ التحوّليّة من السيّارات إلى الدراجات في المدن (كما تمّ مناقشة ذلك في الفصل 5)، الخطوة الأولى نحو استجاباتٍ حكوميّةٍ أكثر تنظيمًا.

حماية التنوّع البيولوجي والموارد الطبيعيّة

على الرغم من انخفاض حركة النقل السَاحِلِيّة الناجم عن جائحة فيروس كورونا، إنّ ارتفاع مستويات سطح البحر والتآكل الساحليّ في طريقهما لتدمير مدن رئيسيّةٍ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بينما لا يزال فقدان التنوّع البيولوجيّ آخذًا في الارتفاع.

بينما يعيش 40٪ من سكّان العالم في المناطق الساحليّة، تُعتبر نسبة إجمالي السكّان الذين يعيشون بالقرب من الساحل في منطقة المغرب العربيّ أعلى من ذلك، إذ تتراوح من 65٪ في المغرب إلى 85٪ في تونس (Maul & Duedall, 2019). وبما أنّ عواصم كلّ البلدان والمدن الرئيسيّة تتمركز في سواحل المنطقة البالغ طولها 7.500 كيلومتر، تزيد الكثافة الحضريّة المتزايدة من نسبة السكّان التي يمكن أن تتأثّر بالتآكل الساحليّ.

تضطلّع البنية التحتيّة الساحليّة بدورٍ كبيرٍ في التجارة العالميّة للمنطقة عن طريق الموانئ وعبور الشحن، وتوفّر طرقًا تجاريّةً فعّالة بين القارات الأفريقيّة والأوروبيّة. علاوةً على ذلك، توفّر الشواطئ والسواحل السليمة بشكلٍ مباشرٍ على سبل العيش والصناعات الرئيسيّة في المنطقة، ولها تأثيراتٌ غير مباشرةٍ مهمّةٍ على الإيرادات الاقتصاديّة للبلدان المعتمدة على السياحة، عدا عن كونها من العوامل المهمّة التي تحددّ الرسوم التي يمكن للفنادق فرضها وعزم السيّاح على العودة إلى المنطقة (Heger and Vashold, 2021[29]).

تعتبر السواحل ضروريّةً بشكلٍ غير متكافئٍ لاقتصادات المغرب العربيّ، لذا يمثّل التآكل الساحليّ مصدر قلقٍ كبير. يبلغ متوسّط تراجع الخطّ الساحليّ العالميّ حوالى 0.07 متر في السنة (م/سنة)، لكنّه في تونس أعلى بعشر مرات، حيث وصل إلى حوالى 0.70 متر في السنة. كما أن وضع المغرب مقلقٌ بشكلٍ متزايد حيث يتراجع ساحل المحيط الأطلسي حاليًّا بمعدّل 0.12 متر في السنة، فضلًا عن ساحل البحر الأبيض المتوسّط الذي يتراجع بمعدّل 0.14 متر في السنة، أي ضعف المتوسّط العالمي (Luijendijk et al., 2018[30]). وعلى الرغم من انخفاض حركة النقل السَاحِلِيّة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب نقص السياحة وبروتوكولات التنقّل وإغلاق الشركات أثناء الجائحة، لم ترد تقاريرٌ تُفيد بتباطؤ معدّل التآكل الساحليّ في منطقة المغرب العربي.

لم توقف جائحة فيروس كورونا فقدان التنوّع البيولوجي الذي يستمرّ في الارتفاع بمعدّلاتٍ خطيرةٍ في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

يرجع تدهوّر النظام الإيكولوجيّ إلى عوامل تتضخّم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة. لا شكّ أنّ عمليّات تغيّر الاستخدامات البرّيّة والبحريّة (خاصّةً التوسّع الزراعي)، وتغيّر المناخ، والاستغلال المباشر للأنواع البريّة، والأنواع الدخيلة الغازية، والتلوّث، مترابطةٌ وتتشكّل بواسطة محرّكاتٍ غير مباشرة، مثل التغيّرات الديموغرافيّة والاجتماعيّة كالتوسّع الحضريّ السريع (كما هو موضّح في الفصل 5)، ونقص المناخ الملائم، والسياسات ذات الصلة بالمحافظة عليه (كما تمت مناقشته في الفصل 4). لسوء الحظ، يعدّ فقدان التنوّع البيولوجيّ محرّكًا رئيسيًّا للأمراض المعدية الناشئة، ويشكّل مجموعةً متنوّعةً من المخاطر المتزايدة الأخرى على الشركات والمجتمع والاقتصاد العالمي (OECD, 2020[31]) .

على الرغم من أنّ مصادر التآكل الساحليّ متعدّدة الجوانب، إلّا أنّ العوامل التي يسبّبها الإنسان، بما في ذلك الانخسافات الأرضيّة في المناطق الساحليّة، وحماية المناطق الساحليّة، والبنية التحتيّة للسياحة أو استصلاح الأراضي، تؤثّر بشدّةٍ على تغيّرات الخطوط الساحليّة. ومع انخفاض حركة النقل السَاحِليّة بشدّةٍ بسبب الجائحة، أصبح لزيادة التنوّع البيولوجي وإعادة نموّ الغطاء النباتي القدرة على مواجهة التآكل المتزايد. على سبيل المثال، تعمل حقول البوزيدونيا، وهي نباتاتٌ موطنها البحر الأبيض المتوسّط، على تقليل أثر الأمواج والتيّارات وتثبيت قاع البحر وتسهيل تكدّس الجسيمات الرسوبيّة التي يمكن أن تحمي من التآكل الساحليّ (Jeffries and Campogianni, 2021[32]). ومع ذلك، من المُتَوقّع أن يتمّ فقدان حوالى 70٪ من موائل البوزيدونيا المحيطيّة بحلول عام 2050 مع احتمال الانقراض الوظيفيّ لها بحلول عام 2100، بالإضافة إلى عدم وجود مؤشّرات على حدوث تباطؤٍ خلال الجائحة.

الاعتبارات السياساتيّة

- ***تعزيز التنسيق الإقليميّ من أجل التنوّع البيولوجيّ المستدام ومظافرة الجهود الرامية إلى المحافظة عليه.*** يشدّد التحليل الإقليميّ بشأن المساهمات المحدّدة وطنيًّا الصادر عن الاتّحاد من أجل المتوسّط على الحاجة إلى تحديد أوجه التآزر ذات الصلة بين البلدان الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط (UfM, 2020[4]). كما يؤكّد التقرير على اعتماد إدارة المنطقة المحميّة على الاتّصال والمناطق المترابطة التي لا تستطيع المستويات المختلفة في الدولة الوصول إليها بمفردها. واستكمالًا للمبادئ المنصوص عليها في تحليل الاتّحاد من أجل المتوسّط، يوصي تقرير منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة هذا بتعزيز شموليّة السياسات الوطنيّة ومواءمتها قبل التطرّق إلى البرامج الإقليميّة. كما ينبغي في الإطار عينه، الحرص على تحقيق التناسق بين الاستراتيجيّات والخطط الوطنيّة الخاصّة بالعافية البيئيّة وذلك من أجل تبسيط الجهود، في ظلّ الافتقار إلى التقيّد بالآليّات والاتّفاقيّات متعدّدة الأطراف بشأن البيئة. بناءً عليه، يعتبر التنسيق المؤسسيّ الأفقي والعمودي الرأسيّ على المستويين المحلّي والوطني المفتاح لمواءمة السياسات في العلاقة بين استخدام الأراضي، والتنوّع البيولوجي، والمناخ، والمياه، والغذاء، كما يمكن أن يساعد في تجنّب تداخل أهداف السياسة العامّة أو تناقضها، مما سيُسهّل تبسيط الجهود الإقليميّة على المدى الطويل. ومن شأن الإرشادات الأخيرة الصادرة عن منظّمة التعاون والتنميّة الاقتصاديّة بشأن الاستخدام المستدام للأراضي من خلال مواءمة سياسات التنوّع البيولوجي والمناخ والغذاء (OECD, 2020[33])، أن تكون أداةً مفيدةً في تحقيق هذه الأهداف.

الحدّ من التلوث

يجب أن تولي مرحلة الانتعاش بعد جائحة فيروس كورونا في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأولويّة لمشاريع تخضير الاقتصاد القابلة للتنفيذ بسرعةٍ، كما تمثّل برامج التخفيف من وطأة التلوث نقطة انطلاقٍ جيّدة.

كما هو مذكورٌ في الفصل الخامس، تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة تحدّيات تلوّثٍ خطيرة، فتّتسم بأعلى مستويات تلوّث الهواء بعد جنوب آسيا، مما يجعل تغيّر المناخ مصدر قلقٍ متزايدٍ على المدى الطويل. وبعد مناقشة تأثير جائحة فيروس كورونا على تلوّث المياه والهواء في الفصلين الرابع والخامس من التقرير، يمكن أن تُضاف إليها المشاريع والمبادئ التوجيهيّة الخاصّة بتنفيذ برامج التخفيف من وطأة التلّوث. في هذا الإطار، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ مشاريع البنية التحتيّة القابلة للتنفيذ بسرعة تُتيح إمكانيّة الانتعاش الاقتصاديّ السريع والقويّ من خلال توفير فرص العمل للعديد من الناس (Hallegatte and Hammer, 2020[34]). تعتبر مشاريع البنية التحتيّة في قطاعات مكافحة التلوث، مثل تغيير الوقود وكفاءة استخدام الطاقة ومشاريع المعالجة النهائيّة، قابلةً للتنفيذ الفوريّ وكفيلةً بأن تقود انتعاشًا اقتصاديًّا سريعًا ومستدامًا، ممّا يجعلها ذات صلةٍ بجائحة فيروس كورونا. أمّا مشاريع التخفيف من وطأة التلوث، خاصّة بالنسبة للمنطقة التي تأثّرت بشدة بتدهور نوعيّة الهواء عندما بدأت الصناعات في الانتعاش في أعقاب الجائحة، فتوفّر فرصةً لدمج الحلول الخضراء في الانتعاش الاقتصاديّ من التأثيرات الناجمة عن الجائحة.

هناك مشاريع سليمة لتخفيف التلوث في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتوفر فرصًا متماسكة للتوسع العمل الخاص في مكافحة تغير المناخ.

- في **لبنان**، يقدّم مشروع مكافحة التلوّث البيئي في لبنان قروضًا لشركات الصناعات المسبّبة للتلوّث بمعدّلات فائدةٍ تقدّر بـ 0٪ لمدّة 7 سنوات. وقد قدّم هذا المشروع التمويل الميسّر لتغيير الوقود وكفاءة استخدام الطاقة ومشاريع المعالجة النهائيّة (Ministry of Economy of Lebanon, 2021[35]).
- في **الأردن**، تعزّز الخطّة التنفيذيّة الوطنيّة للنموّ الأخضر 2021-2025 التي تمّت الموافقة عليها في عام 2020، النموّ الأخضر والعمل بشأن تغيّر المناخ والتنمية المستدامة من خلال التخطيط القطاعي في قطاعات الزراعة والطاقة والسياحة والنقل والنفايات والإدارة. وتهدف

الخطّة إلى تقليل استخدام الوقود والاعتماد على الاستيراد من أجل ضمان النموّ الاقتصاديّ المستدام مع تقليل البطالة والفقر (Ministry of Environment of Jordan, 2020[36]).

- في **مصر**، يساعد المشروع المصري للحدّ من التلوّث الصناعة على تحسين الأداء والامتثال للأنظمة البيئيّة. ويمكن للصناعات المؤهّلة في القاهرة الكبرى والإسكندريّة الاستفادة من الأموال للاقتراض من أجل تغيير الوقود، وكفاءة استخدام الطاقة، وتقنيّات المعالجة النهائيّة بأسعار فائدةٍ تقارب الصفر. انتهت المرحلة الثانية من المشروع في عام 2016، ممّا يتيح للبلدان المجاورة قابليّة التكرار الأوّليّة، ويستمرّ تنفيذ المرحلة الثالثة حتّى عام 2022 (Ministry of Environment of Egypt, 2017[37]). إنّ مشروع إدارة تلوّث الهواء وتغيّر المناخ الممول من البنك الدولي، قيد الإعداد ويهدف إلى تقليل التلوّث المتأتّي من قطاعيّ النقل وإدارة النفايات الصلبة، وهما أكبر مساهمين في الانبعاثات في منطقة القاهرة الكبرى (World Bank, 2020[38]).

الاعتبارات السياساتيّة

لا تزال العراقيل تشوب الجهود الرامية إلى الحدّ من التلوث، بسبب السياسات والحوافز غير الفعّالة التي لا تحقّق بشكلٍ صحيح أهداف الإنتاج منخفض الكربون. سيكون تشجيع المواطنين، لا سيّما على مستوى الأسرة، على استخدام حلولٍ تتعلّق بكفاءة استخدام الطاقة وسيلةً فعّالةً لزيادة الوعي الوطنيّ ودعم العمل على نطاقٍ صغير من أجل منع تغيّر المناخ.

- **مواءمة السياسات عبر القطاعات لخفض إنتاج الكربون**. توفّر الجهود الرامية إلى تحفيز الانتعاش الاقتصاديّ في أعقاب جائحة فيروس كورونا فرصةً لمواءمة العوامل المحفّزة لكفاءة استخدام الطاقة وتنفيذ ولاياتٍ مناخيّةٍ جديدةٍ عبر العديد من القطاعات. توجد مثل هذه السياسات عادةً في الولايات الخاصّة بأهداف كفاءة استخدام الطاقة، ومعايير كفاءة استخدام الطاقة للشركات، ومعايير كفاءة استخدام الوقود للمركبات، وتغيير الوقود، وتقنيّات المعالجة النهائيّة، وتسعير التلوّث والكربون، وإزالة الإعانات الضارّة التي تساهم في التلوّث واستخدام الكربون. بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة على وجه الخصوص، إنّ **المتطلّبات على المستوى المحلّي في مجال معايير كفاءة استخدام الطاقة للمباني، ومعايير الأداء الدنيا للأجهزة، مثل مكيّفات الهواء والثلاجات، تبشر بالخير**. وباستخدام إطار عمل القطاع الخاصّ في مجال الطاقة المتجدّدة في دول جنوب وشرق المتوسط باعتباره مبدأً توجيهيًّا، قد تنظر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في اتّباع الاقتراحات التي قدّمتها منظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة بشأن مواءمة السياسات للاقتصادات منخفضة الكربون (OECD, 2015[39]).

المراجع

Bassi, A., G. Pallaske and M. Guzzetti (2020), *Post-COVID19 Recovery: Harnessing the Power of Investment in Sustainable Infrastructure*, https://www.orfonline.org/research/post-covid19-recovery/. [21]

Bianchi, M. (2020), *Prospects for Energy Transition in the Mediterranean after COVID-19*, https://www.iai.it/sites/default/files/iaip2018.pdf. [9]

Borde, A. and T. Righi (2020), *Climate Finance Flows in the SEMed Region in 2018*, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2021/01/Climate-Finance-Flows-in-SEMed-Region-2018.pdf. [25]

Dabrowski, M. and M. Dominguez-Jiminez (2021), *The socio-economic consequences of COVID-19 in the Middle East and North Africa*, https://www.bruegel.org/2021/06/the-socio-economic-consequences-of-covid-19-in-the-middle-east-and-north-africa/. [7]

EIB (2016), *What's Holding back the Private Sector in MENA? Lessons learned from the enterprise survey.*, https://www.eib.org/attachments/efs/econ_mena_enterprise_survey_en.pdf. [23]

Energy and Climate Intelligence Unit (2021), *Net Zero Scorecard*, https://eciu.net/netzerotracker. [6]

Global Center on Adaption (2021), *Climate-Resilient Infrastructure Officer Handbook: Knowledge Module on Public-Private Partnerships for Climate-Resilient Infrastructure*, https://gca.org/reports/climate-resilient-infrastructure-officer-handbook/. [20]

Global Data (2021), *Middle East renewables surge as energy transition accelerates*, https://power.nridigital.com/future_power_technology_sep21/middle_east_renewables. [15]

Hallegatte, S. and S. Hammer (2020), *Thinking ahead: For a sustainable recovery from COVID-19 (Coronavirus)*, https://blogs.worldbank.org/climatechange/thinking-ahead-sustainable-recovery-covid-19-coronavirus?deliveryName=DM65761. [39]

Harvard Zofnass Program (2020), *A Lesson from COVID-19: Re-envisioning Public Private Partnerships*, https://research.gsd.harvard.edu/zofnass/menu/events/forthcoming/re-envisioning-public-private-partnerships/. [22]

Heger, M. and L. Vashold (2021), *Disappearing coasts in the Maghreb: Coastal Erosion and its Costs*, https://thedocs.worldbank.org/en/doc/8320c30ab5eee11e7ec39f7f9496b936-0280012021/original/Note-Cost-of-Coastal-Erosion-En.pdf. [37]

Hussein, B. (2020), *Energy sector diversification: Meeting demographic challenges in the MENA region*, https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/report/energy-sector-diversification-meeting-demographic-challenges-in-the-mena-region/. [8]

IEA (2020), *The Oil and Gas Industry in Energy Transitions*, https://www.iea.org/reports/the-oil-and-gas-industry-in-energy-transitions. [41]

ILO (2021), *Renewable energy jobs have reached 12 million globally*, https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_823759/lang--en/index.htm. [17]

IRENA (2021), *Renewable Capacity Statistics*, https://www.irena.org/-/media/Files/IRENA/Agency/Publication/2021/Apr/IRENA_RE_Capacity_Statistics_2021.pdf. [13]

IRENA (2021), *Renewable Energy and Jobs*, https://en.econostrum.info/attachment/2221736/. [16]

IRENA (2020), *MENA Country Specific Renewables Readiness Assessments*, https://www.irena.org/mena. [2]

IRENA (2020), *Renewable Energy Employment by Country*, https://www.irena.org/Statistics/View-Data-by-Topic/Benefits/Renewable-Energy-Employment-by-Country. [18]

Jeffries, E. and S. Campogianni (2021), *The Climate Change Effect in the Mediterranean: Six stories from an overheating sea*, https://www.wwf.fr/sites/default/files/doc-2021-06/20210607_Rapport_The-Climate-Change-Effect-In-The-Mediterranean-Six-stories-from-an-overheating-sea_WWF-min.pdf. [30]

Le Matin Maroc (2021), *Énergies renouvelables dans le mix électrique : Le Maroc relève à 64,3% ses ambitions pour 2030*, https://lematin.ma/journal/2021/energies-renouvelables-mix-electrique-maroc-releve-643-ambitions-2030/366328.html. [1]

Luijendijk, A. et al. (2018), "The State of the World's Beaches", *Scientific Reports*, https://doi.org/10.1038/s41598-018-24630-6. [38]

Ministry of Economy of Lebanon (2021), *Lebanon Environmental Pollution Abatement Project*, [32]

https://lepap.moe.gov.lb/?q=content/about-us.

Ministry of Energy and Mineral Resources of Jordan (2020), *National Energy Sector Strategy 2020-2030*, https://www.memr.gov.jo/AR/Pages/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9_%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9. [3]

Ministry of Environment of Egypt (2017), *Egypt Pollution Abatement Project III*, https://www.eeaa.gov.eg/portals/0/eeaaReports/N-EPAP/EPAP%20III/EPAP%20III%20Arabic%20updated.pdf. [34]

Ministry of Environment of Jordan (2020), *Green Growth National Action Plan 2021-2025*, https://www.edama.jo/wp-content/uploads/2021/08/Green-Growth-National-Action-Plan-2021-2025.pdf. [33]

OECD (2021), *Regional Integration in the Union for the Mediterranean: Progress Report*, https://www.oecd.org/science/regional-integration-in-the-union-for-the-mediterranean-325884b3-en.htm. [10]

OECD (2020), *Biodiversity and the economic response to COVID-19: Ensuring a green and resilient recovery*, https://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/biodiversity-and-the-economic-response-to-covid-19-ensuring-a-green-and-resilient-recovery-d98b5a09/. [29]

OECD (2020), *Towards Sustainable Land Use: Aligning Biodiversity, Climate and Food Policies*, https://doi.org/10.1787/3809b6a1-en. [31]

OECD (2018), *Climate-resilient infrastructure*, https://doi.org/10.1787/23097841. [28]

OECD (2015), *Aligning Policies for Low Carbon Economies*, https://www.oecd.org/environment/Aligning-Policies-for-a-Low-carbon-Economy.pdf. [36]

OECD (2014), *Public-Private Partnerships in the Middle East and North Africa*, https://www.oecd.org/mena/competitiveness/PPP%20Handbook_EN_with_covers.pdf. [14]

OECD and World Bank (2017), *Public-Private Partnerships Reference Guide - Version 3*, https://www.oecd.org/gov/world-bank-public-private-partnerships-reference-guide-version-3.htm. [27]

RCREEE and GWS (2010), *Country Report Jordan*, https://rcreee.org/content/country-report-jordan. [19]

UfM (2021), *SEMed Private Renewable Energy Framework "SPREF"*, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2021/07/Leaflet_CA_03_APRIL2021-08_digital.pdf. [12]

UfM (2020), *Regional Analysis on Nationally Determined Contributions (NDCs) - 2nd Phase*, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2021/01/Enhancement-of-NDCs-in-the-SEMed-Region_WEB.pdf. [5]

UfM (2019), *Public-Private Partnerships and the Financial Sustainability of the Mediterranean Water Sector*, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2021/06/UfM-Water-Investment-Report.pdf. [26]

UfM (2019), *Tracking and enhancing international private climate finance in the Southern-* [24]

Mediterranean Region, https://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2019/09/Private-Climate-Finance-Tracking-and-enhancing-international-private-climate-finance-in-the-Southern-Mediterranean-Region.pdf.

UNEP/MAP and Plan Bleu (2020), *State of the Environment and Development in the Mediterranean*, https://planbleu.org/wp-content/uploads/2021/04/SoED_full-report.pdf. [4]

World Bank (2021), *COVID-19 and Public-Private Partnerships Practice Note*, https://library.pppknowledgelab.org/documents/6027. [40]

World Bank (2020), *New Project to Support the Improvement of Air Quality and the Fight Against Climate Change in Greater Cairo*, https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/09/30/new-project-to-support-the-improvement-of-air-quality-and-the-fight-against-climate-change-in-greater-cairo. [35]

World Bank (2018), *World Development Indicators*, https://data.worldbank.org/indicator/EG.FEC.RNEW.ZS. [11]

[1] في هذا الفصل، تشير منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مجموعة الدول الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط، متى توفّرت البيانات. وتشمل هذه الدول: الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، والأراضي الفلسطينيّة، وتونس. يُشير مصطلح "منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الواسعة" إلى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تشمل الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتّحاد من أجل المتوسّط.

التطلّع إلى المستقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد جائحة فيروس كورونا

يعكس التطلّع إلى المستقبل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد جائحة فيروس كورونا آثار أزمة COVID-19 المستجدة على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والتغييرات المحتملة التي قد تجلبها على أجندات الإصلاح الخاصة بها. فهو لا يعالج الآثار المستمرة للأزمة فحسب، بل يبحث أيضًا في العواقب طويلة المدى ويحدد الاتجاهات الجديدة الناشئة. تم الانتهاء من التحاليل قبل وقت قصير من بدء العدوان الروسي ضد أوكرانيا، عندما لوحظت مؤشرات على أن التعافي كان يتعثر بالفعل في الاقتصاد العالمي. منذ ذلك الحين، تأثرت آفاق النمّو العالمي بشكل أكبر بسبب الحرب. ومع ذلك، لم تتغير التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة لبناء القدرة على الصمود على المدى الطويل في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على العكس من ذلك، فهي كلها وثيقة الصلة بالموضوع، حيث أن العديد من التحديات القادمة تأتي من عوامل هيكلية. ومع ذلك، ستعتمد الاستراتيجيات الواقعية على القدرة المالية على تحمل التكاليف.

giz Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

german cooperation
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

PRINT ISBN 978-92-64-86011-7
PDF ISBN 978-92-64-56007-9